وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مطبوعة علمية في مقياس:

الاقتصاد الكلي (1)

موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ل م د شعبة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

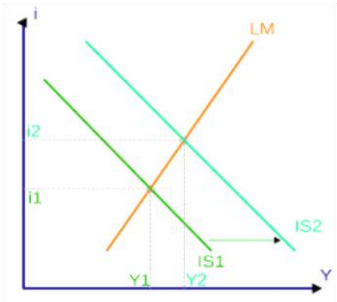

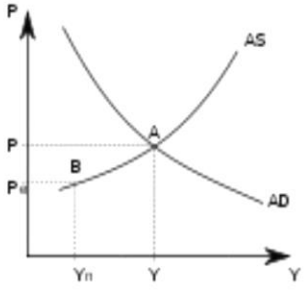

من إعداد الأستاذة:

فرد أم الخير

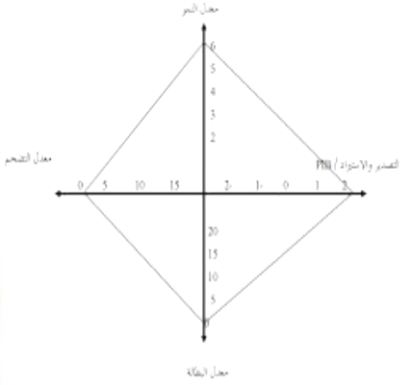

السنة الجامعية

2019-2018

مقـــدمة

مقدمة:

تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف طلبة الليسانس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بالمواضيع التي يتناولها مقياس الاقتصاد الكلي المعتمد من وزارة التعليم والبحث العلمي، والتي جاءت نتيجة جهد وسنوات تدريس هذا المقياس للنظامين الكلاسيكي والـ (ل م د) بداية من سنة 2006 إلى غاية الساعة.

جاءت هذه المطبوعة لتتناول خمسة محاور أساسية يحتاجها الطالب للسنة الثانية جذع مشترك (ل م د) في السداسي الثالث. ولقد اعتمدنا فيها على أسلوب مبسط نسبياً ليتلاءم مع طالب ذو معرفة جديدة بالمقياس. بالإضافة إلى استخدام المعادلات الرياضية والرسومات البيانية والميكانيزمات الاقتصادية بهدف إيصال الفكرة أو المعلومة للطالب ودون أية تعقيدات.

نتناول هذه المطبوعة في محورها الأول مفاهيم أساسية في النظرية الاقتصادية الكلية، ولقد اعتبرناه مدخلاً أساسياً لمقياس الاقتصاد الكلي، حيث سنتناول فيه علم الاقتصاد، أنواع التحليل الاقتصادي، النموذج الاقتصادي الكلي، السياسة الاقتصادية وأهدافها ونختمه بالصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي.

في حين سنتطرق في المحور الثاني إلى قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وحسابات الدخل الوطني، وهذا من خلال: تعريف الأعوان الاقتصادية، الناتج الوطني الخام، الناتج المحلي الخام وطرق حسابه متبوعًا بملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي ثم بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث والمخصص للنموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي، فسنعرض فيه لفرضيات النموذج الكلاسيكي، ثم تحليل مختلف الأسواق ليُختم بعد ذلك بالتوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي.

أمَّا المحور الرابع والموسوم بالنموذج الكينزي البسيط للدخل والإنفاق، فسنعالج فيه، في خطوة أولى، الفرق بينه وبين النموذج الكلاسيكي، ثم الفرضيات التي يقوم عليها، لننتقل بعدها إلى التوازن الكلي في النموذج الكينزي

البسيط في اقتصاد مغلق ثم اقتصاد مفتوح، لنختم المحور بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الفجوتين الانكماشية والتضخمية.

أمَّا فيما يخص المحور الأخير والمعنون بالتوازن المتزامن في السوقين السلعي والسوق النقدي (نموذج (***IS/LM***))، فسنتطرق فيه في مرحلة أولى إلى التوازن في سوق السلع والخدمات وهذا لتحديد معادلة (***IS***)، ثم في مرحلة ثانية إلى التوازن في السوق النقدي من أجل تحديد كذلك معادلة (***LM***)، لننتقل في مرحلة ثالثة إلى التوازن الكامل للسوقين. وبعد ذلك سنتناول فعالية السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (***IS/LM***)، ليُختتم المحور بمعالجة ظاهرة المزاحمة.

آمل في الختام أن تلبي هذه المطبوعة حاجة الطلبة من اكتساب وتعميق للمفاهيم المتعلقة بأساسيات التحليل الاقتصادي الكلي، وأن تحقق الغرض الذي وُضعت من أجله، وأن تكون صدقة جارية لنا. وعسى أن يكون الله قد وفقنا في عملنا هذا، وما توفيقنا إلاَّ بالله العلي العظيم عليه توكلنا وإليه نُنيب.

وما يسعنا قوله في الأخير هو مقولة الأصفهاني:

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابه في يومه إلاَّ قال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن،
ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل،
وهذا من أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

من إعداد: فرد أم الخير

أستاذة محاضرة صنف ب.

جامعة الجزائر 3

أفريل 2019

الأهداف العامة للمقياس

الأهداف العامة لمقياس الاقتصاد الكلي (1):

بعد الانتهاء من دراسة مقياس الاقتصاد الكلي (1) على الطالب أن يكون قادرًا على:

- معرفة بعض المفاهيم الأساسية في الاقتصاد، بصفة عامة، والاقتصاد الكلي، بصفة خاصة؛
- معرفة المقاييس المستعملة في حساب النشاط الاقتصادي للبلد والتفرقة بينها؛
- معرفة مختلف الطرق التي يتم من خلالها حساب الناتج الداخل الخام؛
- معرفة الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الكلي؛
- فهم من هم الأعوان الاقتصاديون والوظيفة الأساسية التي يقوم بها كل عون؛
- أن يفرق بين النموذجين الكلاسيكي والكينزي؛
- فهم بعض الدوال الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم تحديد التوازن الاقتصادي الكلي؛
- معرفة كيف يتحدد التوازن الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي؛
- معرفة كيفية عمل قانون المنافذ لساي؛
- معرفة كيف يتحدد التوازن الاقتصادي في التحليل الكينزي البسيط؛
- معرفة محددات الطلب الكلي؛
- معرفة كيف يتحدد التوازن الاقتصادي في التحليل الكينزي الكامل؛
- معرفة أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وكيفية عملها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي دولة؛

فهرس المحتويات

مقدمة 2
الأهداف العامة للمقياس 5
فهرس المحتويات 7
المصطلحات باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية 12

المحـور الأول: مـفاهيـم أساسـية في النـظرية الاقتـصادية الكلـية

تمهيد 43
1- تعريف علم الاقتصاد 43
1-1- الحاجات 43
1-2- الموارد 44
1-3- النظرية الاقتصادية الكلية في الفكر الاقتصادي 47
2- أنواع التحليل الاقتصادي 48
2-1- حسب معيار الوحدة الاقتصادية 48
2-2- حسب أسلوب الصياغة 50
2-3- حسب معيار الزمن 51
2-4- التحليل حسب درجة اليقين أو التأكد 53
3- النموذج الاقتصادي الكلي 54
3-1- تعريف النموذج الاقتصادي 54
3-2- أنواع المعادلات 54
3-3- أنواع المتغيرات 55
4- السياسة الاقتصادية وأهدافها 58
4-1- تعريف السياسة الاقتصادية الكلية 58
4-2- أهداف السياسة الاقتصادية 61

5- الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي 65
5-1- مشكلة التجميع 65
5-2- مشكلة الأوساط الحسابية 65
5-3- خطا التركيب 65
أسئلة تقويم ذاتي 66

المحـور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وحسابات الـدخل الوطني

تمهيد 70
1- الأعوان الاقتصادية 70
2-1- قطاع العائلات أو الإنفاق الاستهلاكي 70
2-2- قطاع المؤسسات أو الإنفاق الاستثماري 71
2-3- القطاع الحكومي 71
2-4- قطاع العالم الخارجي أو الإنفاق الخارجي 72
2- الناتج الوطني الخام 72
3- الناتج المحلي الخام 73
4- طرق حساب الناتج المحلي الخام 75
4-1- طريقة القيمة المضافة الخامة 75
4-2- طريقة الدخل في حساب الـ PIB 77
4-3- طريقة الإنفاق في حساب الـ PIB 77
5- بعض المؤشرات الهامة الأخرى 78
5-1- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNN_m) وسعر التكاليف (PNN_f) 79
5-2- الدخل الشخصي (RP) 80
5-3- الدخل الشخصي المتاح أو الدخل التصرفي (Y_d) 81

4-5- مؤشر الأسعار ومكمش الناتج الداخلي الخام 82
5-5- التسربات والإحتقانات 83
6- ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي 86
7- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل 87
أسئلة تقويم ذاتي 89
تمرين تطبيقي 89

المحور الثالث: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد 94
1- فرضيات النموذج الكلاسيكي 94
2- تحليل مختلف الأسواق عند الكلاسيك 96
1-1- سوق العمل 96
2-1- سوق السلع والخدمات 104
3-1- السوق النقدي 111
2- التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي 117
3- آثار السياستين المالية والنقدية في إطار النموذج الكلاسيكي للتوازن 119
1-3- آثار السياسة المالية في إطار النموذج الكلاسيكي للتوازن 119
2-3- آثار السياسة النقدية في إطار النموذج الكلاسيكي للتوازن 121
أسئلة تقويم ذاتي 122
تمرين تطبيقي 122

المحور الرابع: النموذج الكينزي البسيط للدخل والإنفاق

تمهيد 131
1- الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي 132
2- فرضيات النموذج الكينزي البسيط 133
3- التوازن الكلي في النموذج الكينزي البسيط 134
3-1- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد بقطاعين 134
3-2- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات 145
3-3- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد مفتوح 152
4- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الفجوات 155
4-1- الفجوة الانكماشية 155
4-2- الفجوة التضخمية 156
أسئلة تقويم ذاتي 157
تمرين تطبيقي 157

المحور الخامس: التـــوازن المتزامن في الســوقين الســلعي والنقدي (نموذج (IS / LM))

تمهيد 163
1- التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى (*IS*)) 163
1-1- عرض وطلب رؤوس الأموال 163
1-2- التوازن بين الادخار والاستثمار 164
2- التوازن في السوق النقدي (منحنى (*LM*)) 170
2-1- عرض النقود 170
2-2- الطلب على النقود 171
2-3- منحنى الطلب على النقود 175
2-4- اشتقاق (*LM*) جبريًا وهندسيًا 176

3- التوازن الكامل للسوقين 181
3-1- التوازن الكلي هندسيًا 181
3-2- التوازن الكلي جبريًا 183
4- فعالية السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (IS/LM) 185
4-1- فعالية السياسة المالية وانحدار منحني (IS) و (LM) 185
4-2- فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني (IS) و (LM) 187
4-3- مضاعفات السياستين المالية والنقدية 190
4-4- محددات فعالية السياستين المالية والنقدية 191
5- معالجة مشكلة المزاحمة 192
أسئلة تقويم ذاتي 194
تمرين تطبيقي 194
قائمة المراجع 207

أهم المصطلحات باللغة العربية،

الفرنسية والإنجليزية

مصطلحات المحـور الأول: مـفاهيـم أساسـية في النـظرية الاقتـصادية الكلـية		
اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الإنجليزية
الأجر	Salaire	Wage
الادخار الكلي	Épargne Totale	Total Savings
الأرض	Terre	Land
الاستثمار	Investissement	Investment
الاستثمار المستقل	Investissement Autonome	Autonomous Investment
استقرار الأسعار	Stabilité des Prix	Price Stability
الاستهلاك الحقيقي	Consommation Réelle	Real Consumption
الاستهلاك الكلي	Consommation Totale	Total Consumption
الاستهلاك المستقل	Consommation Indépendante	Independent Consumption
الأسعار الثابتة	Prix fixe	Fixed Prices

Current Price	Prix Courante	الأسعار الجارية
Real Prices	Prix Réels	الأسعار الحقيقية
Graphical Analysis	Analyse Graphique	الاسلوب البياني
Mathematical Analysis	Analyse Mathématique	الأسلوب الرياضي
Econometric Analysis	Analyse Économétrique	الأسلوب القياسي
Descriptive Analysis	Analyse Descriptive	الأسلوب الوصفي
Economic Agent	Agent Économiques	الأعوان الاقتصادي
Variable Types	Types Variables	أنواع المتغيرات
Types of Equations	Types d'Équations	أنواع المعادلات
Objectives of Economic Policy	Objectifs de la Politique Economique	أهداف السياسة الاقتصادية
Micro Economic Analysis	Analyse Micro Économique	التحليل الاقتصادي الجزئي
Macroeconomic Analysis	Analyse Macroéconomique	التحليل الاقتصادي الكلي

Dynamic Analysis	Analyse Dynamique	التحليل الديناميكي أو الحركي
Comparative Static Analysis	Analyse Statique Comparée	التحليل الساكن المقارن
Static Analysis	Analyse Statique	التحليل الساكن أو الستاتيكي
Flux	Flux	تدفق (تيار)
Full Employment	Plein-Emploi	التشغيل التام أو العمالة الكاملة
Macroeconomic Policy Definition	Définition de la Politique Macroéconomique	تعريف السياسة الاقتصادية الكلية
Definition of the Economic Model	Définition du Modèle Économique	تعريف النموذج الاقتصادي
Definition of Economy	Définition de l'Économie	تعريف علم الاقتصاد
Technical Progress	Progrès Technique	التقدم التقني
Organization	Organisation	التنظيم
Equilibrium of Payment Balance	Équilibre de la Balance de Payement	توازن ميزان المدفوعات
Needs	Besoins	الحاجات
Guaranteed Minimum Wage	Salaire Minimum Garanti	الحد الأدنى من الأجر

Income	Revenu	الدخل
National income	Revenu National	الدخل الوطني
Capital	Capital	رأس المال
profit	Profit	الربح
Stock	Stock	رصيد (مخزون)
Consumer Price Index	Indice des Prix à la Consommation	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك
Stagflation	Stagflation	الركود التضخمي
Rent	Rente	الريع
Foreing Exchange Rate	Taux de Change	سعر الصرف الأجنبي
Interest Rate	Taux d'Intérêt	سعر الفائدة
Financial Market	Marché Financier	السوق المالي
Macroeconomic Policy	Politiques Macroéconomiques	السياسات الاقتصادية الكلية

Fiscal and Monetary Policies	Politiques Fiscales et Monétaires	السياسات المالية والنقدية
Economic Policy and Objectives	Politique Économique et Objectifs	السياسة الاقتصادية وأهدافها
Foreign Trade Policy	Politique de Commerce Éxtérieur	سياسة التجارة الخارجية
Financial Policy	Politique Financière	السياسة المالية
Monetary Policy	Politique Monétaire	السياسة النقدية
Financial Expansionary Policy	Politique Financière Expansionniste	سياسة مالية انكماشية
Financial Deflationary Policy	Politique Financière Déflationniste	سياسة مالية توسعية
Deflationary Monetary Policy	Politique Monétaire Déflationnistes	سياسة نقدية انكماشية
Expansionary Monetary Policy	Politique Monétaire Expansionniste	سياسة نقدية توسعية
Exports	Exportations	الصادرات
Aggregate demand	Demande Globale	الطلب الكلي
Exogenous Factor	Facteur Exogène	عامل خارجي

Equitable Distribution of Incomes	Équitabilité de Distribution de Revenu	عدالة توزيع المداخيل
Aggregate supply	Offre Globale	العرض الكلي
Work	Travail	العمل
Forecast Process	Processus de Prévision	عملية التنبؤ
Production factors	Facteurs de Production	عناصر الإنتاج
Yield of Production Factors	Rendement des Facteurs de Production	عوائد عناصر الإنتاج
Interest	Intérêt	الفائدة
Wage Mass	Masse Salariale	الكتلة الأجرية
Stagflation	Stagflation	الكساد التضخمي
Nominal Variable	Variable Nominale	متغير اسمي
Dependent variable	Variable Dépendante	متغير تابع (داخلي، مفسَّر بـ)
Real Variable	Variable Réelle	متغير حقيقي

Independent Variable	Variable Indépendante	متغير مستقل (خارجي، مفسِّر بـ)
Exogenous Variables	Variables Exogènes	المتغيرات الخارجية
Lagged Exogenous Variables	Variables Exogènes Retardées	المتغيرات الخارجية المرتدة زمنيًا
Endogenous Variables	Variables Endogènes	المتغيرات الداخلية
Lagged Endogenous Variables	Variables Endogènes Retardées	المتغيرات الداخلية المرتدة زمنيًا
Lagged Variables	Variables Retardées	المتغيرات المتخلفة زمنيًا
Explicative Variables	Variables Explicatives	متغيرات تفسيرية
Exogeneous Variables	Variables Exogènes	متغيرات خارجية
Lagged Variables	Variables Retardées	المتغيرات ذات فترات إبطاء
Unexplained Variables	Variables Inexpliquées	متغيرات غير مفسِّرة
Predefined Variables	Variables Prédéfinies	متغيرات محددة مسبقًا
Variable	Variable	المتغيرة

Average Real per Capita Income	Revenue Individuel Réel Moyen	متوسط الدخل الفردي الحقيقي
Weighted Average	Moyenne Pondérée	متوسط مرجح
The Incomes of Production Factors	Revenus des Facteurs de Production	مداخيل عناصر الإنتاج
Magic Square	Carré magique	المربع السحري
Autonomous	Autonome	المستقل
Price Level	Niveau des Prix	مستوى الأسعار
General Price Level	Niveau Général des Prix	المستوى العام للأسعار
Behavioral Function	Fonction de Comportement	المعادلات السلوكية
Definitional Equation	Equations de Définition	معادلات تعريفية
Definition Equations	Équations de Définition	المعادلة التعريفية
Equilibrium Equation	Équation d'Équilibre	معادلة التوازن أو الشرط التوازني
Behavior Equation	Équation du Comportement	المعادلة السلوكية

Unemployment Rate	Taux de Chômage	معدل البطالة
Natural Rate of Unemployment	Taux de Chômage Naturel	معدل البطالة الطبيعي
Inflation Rate	Taux d'Inflation	معدل التضخم
Rate of Interest	Taux d'Intérêt	معدل الفائدة
The Rate of Growth of GDP	Taux de Croissance du PIB	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
Parameter	Paramètre	المعلمة
Deflator of Gross Domestic Product	Déflateur du Produit Intérieur Brut	مكمش الناتج الداخلي الخام
Curve	Courbe	منحنى
Resources	Ressources	الموارد
Financial Resource	Ressources Financière	الموارد المالية
Paasche Price Index	Indice des Prix de Paasche	مؤشر أسعار الاستهلاك لباش
Fisher Price Index	Indice des Prix de Fisher	مؤشر أسعار الاستهلاك لفيشر

Laspeyres Price Index	Indice des Prix de Laspeyres	مؤشر أسعار الاستهلاك للاسبير
Marshall-Edgeworth Price Index	Indice des Prix de Marshall-Edgeworth	مؤشر أسعار الاستهلاك لمارشال وايدجووث
Trade Balance	Balance Commerciale	الميزان التجاري
Marginal Propensity to Consume	Propontion Marginale à Consommer	الميل الحدي للاستهلاك
General Theory of Employment, Interest and Currency	Théorie Générale de l'Emploi de l'Intérêt et de la Monnaie	النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود
Economic Growth	Croissance Économique	النمو الاقتصادي
Population Growth	La croissance Démographique	النمو السكاني
Macro-Economic Model	Modèle Macro-Économique	النموذج الاقتصادي الكلي
Imports	Importations	الواردات
Visible Hand	Main Visible	اليد الخفية
مصطلحات المحور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وحسابات الدخل الوطني		
Injections	Injections	الإحتقانات

Public Saving	Epargne Publique	ادخار الحكومة
Budgetary Saving	Epargne Budgétaire	ادخار الميزانية
Non Distributed Profits	Profits Non Distribués	الأرباح غير الموزعة
Final Consumption	Consommation Finale	الاستهلاك النهائي
Intermediate Consumption	Consommation Intermédiaire	الاستهلاك الوسيطي
Social Contributions	Cotisations Sociale	الاشتراكات الاجتماعية
Operating Subsidy	Subvention d'Exploitation	إعانات الاستغلال
Import Grant	Subvention d'Importation	إعانات الاستيراد
Economic Agents	Agents Économiques	الأعوان الاقتصادية
Levy	Prélèvements	الاقتطاعات
Gross Domestic Production	Production Intérieure Brute	الإنتاج المحلي الخام
Government Expenditure	Dépense Gouvernementale	الإنفاق الحكومي

Depreciation	Amortissement	الإهتلاك
Budgetary Receipts	Recettes Budgétaires	إيرادات الميزانية
Government Transfers	Transferts Gouvernementaux	التحويلات الحكومية
Transfer Payments	Payements de Transfert	التحويلات أو المدفوعات الحكومية
Leaks	Fuites	التسربات
Inflation	Inflation	تضخم
Balanced Budget	Budget Équilibré	توازن في الميزانية الحكومية
Right Duane	Droit de Duane	الحقوق الجمركية
Personal income	Revenu Personnel	الدخل الشخصي
Personal Income Available	Revenue Personnel Disponible	الدخل الشخصي المتاح أو التصرفي
Disposable Income	Revenu Disponible	الدخل المتاح
Real National Income	Revenu National Réel	الدخل الوطني الحقيقي

National Office of Statistics	Office Nationale des Statistique	الديوان الوطني للإحصائيات
Taxe sur la Valeur Ajoutée	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
Budgetary Balance	Solde Budgétaire	رصيد الميزانية
External Trade Policy	Politique du Commerce Extérieur	سياسة التجارة الخارجية
Net Income of Factors from Abroad	Revenu Net des Facteurs de l'Étranger	صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج
Taxes	Taxes	الضرائب
Income Taxes	Impôts sur le Revenu	ضرائب الدخل
Direct Taxes	Impôts Directs	الضرائب المباشرة
Tax on Income and Profit	Taxe sur le Revenu et le Profit	الضرائب على أرباح ومداخيل الشركات
Indirect Taxes	Impôts Indirects	الضرائب غير المباشرة
Budget Deficit	Déficit Budgétaire	عجز الميزانية الحكومية
Revenues of Production Factors Paid to the Rest of the World	Revenus des Facteurs de Production Versés au Reste du Monde	عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج

Revenues of Factors from the Rest of the World	Revenus des Facteurs en Provenance du Reste du Monde	عوائد عوامل الإنتاج من الخارج
Budget Surplus	Excédent Budgétaire	فائض الميزانية الحكومية
Government Sector	Secteur Gouvernementale	القطاع الحكومي
Rest of the World Sector	Secteur du Reste du Monde	قطاع العالم الخارجي
Household Sector	Secteur des Ménages	قطاع العائلات
Financial sector	Secteur Financier	القطاع المالي
Business Sector	Secteur des Entreprises	قطاع المؤسسات
Value of Total Production	Valeur de la Production Totale	قيمة الإنتاج الإجمالي
Gross Added Value	Valeur Ajoutée Brut	القيمة المضافة الخامة
Economic Aggregates	Agrégats Économiques	المجمعات الاقتصادية
National Accounting	Comptabilité Nationale	المحاسبة الوطنية
Capital Depreciation Rate	Taux d'Amortissement du Capital	معدل إهتلاك رأس المال

Price Index	Indice des Prix	مؤشر الأسعار
Government Budget	Budget du Gouvernement	الميزانية الحكومية
Gross Domestic Product	Produit Intérieur Brut	الناتج المحلي الخام
Gross National Product	Produit Nationale Brut	الناتج الوطني الخام
National Net Product at Market Price	Produit Nationale Net au Prix du Marché	الناتج الوطني الصافي بسعر السوق
Net National Product at the Production Factor Price	Produit National net au Prix de Facteur de Production	الناتج الوطني الا صافي بـ سعر تكاليف عنا صر الإنتاج
Algerian Economic Accounting System	Système de Comptabilité Economique Algérien	نظام المحاسبة الاقتصادي الجزائري
United Nations Accounting System	Système Comptable des Nations Unies	نظام المحاسبة للأمم المتحدة
Capital Outlays	Dépences d'Equipement	نفقات التجهيز
Current Expendtures	Dépences de Fonctionnement	نفقات التسيير
Import	Importations	الواردات

مصطلحات المحور الثالث: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي		
Eviction Effect	Effet d'Éviction	أثر المزاحمة
Nominal Wage	Salaire Nominal	الأجر الاسمي
Real wage	Salaire Réel	الأجر الحقيقي
Market Economy	Économie de Marché	اقتصاد السوق
Marginal Yield	Rendement Marginale	الإيراد الحدي
Marginal Labor Income	Revenu Marginal du Travail	الإيراد الحدي للعمل
Voluntary Unemployment	Chômage Volontaire	البطالة الإرادية
Dichotomous Analysis	Analyse Dichotomique	التحليل الإزدواجي
Classical Analysis	Analyse Classique	التحليل الكلاسيكي
Classical Monetary Analysis	Analyse Monétaire Classique	التحليل النقدي الكلاسيكي
Full Employment	Plein-Emploi	التشغيل التام

Monetary preference	Préférence monétaire	التفضيل النقدي
Marginal Cost	Coût Marginal	التكلفة الحدية
Marginal Cost of Labor	Coût Marginal du Travail	التكلفة الحدية للعمل
Savings - Investment Equilibrium	Équilibre Épargne - Investissement	توازن الادخار والاستثمار
Classic Macroeconomic Equilibrium	Équilibre Macroéconomique Classique	التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي
Classic Macroeconomic Equilibrium	Équilibre Macroéconomique Classique	التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي
Equilibrium Money Market	Équilibre du Marché Monétaire	توازن السوق النقدي
Equilibrium Between Supply and Demand	Équilibre Entre L’Offre et la Demande	التوازن بين العرض والطلب
Equilibrium of the Labor Market	Équilibre du Marché du Travail	توازن سوق العمل
Money Market Equilibrium	l'équilibre du marché monétaire	توازن سوق النقود
Economic Expansion	Expansion Economique	التوسع الاقتصادي
Volume of Transactions	Volume des Transactions	حجم المعاملات

Neutrality of Money	Neutralité de la Monnaie	حيادية النقود
Monetary Illusion	Illusion Monétaire	الخداع النقدي
Savings Function	Fonction d'Épargne	دالة الادخار
Investment Function	Fonction d'Investissement	دالة الاستثمار
Total Production Function	Fonction de Production Totale	دالة الإنتاج الكلية
Nominal Income	Revenu Nominal	الدخل الاسمي
Real Income	Revenu Réel	الدخل الحقيقي
National Income	Revenu National	الدخل الوطني
Country	Etat	الدولة
Income Rotation Speed	Vitesse de Rotation du Revenu	سرعة دوران الدخل
Velocity of Circulation of Money	Vitesse de Circulation de la Monnaie	سرعة دوران النقود
Share	Bond	سندات

Market of Goods and Services	Marché de Biens et Services	سوق السلع والخدمات
Labor Market	Marché du Travail	سوق العمل
Money Market	Marché Monétaire	السوق النقدي
Capital Market	Marché des Capitaux	سوق رأس المال
Cambridge Formula	Formule de Cambridge	صيغة كامبردج
Global Demand for Goods and Services	La Demande Globale de Biens et Services	الطلب الكلي للسلع والخدمات
Demand for Money	Demande de la Monnaie	طلب النقود
demand of labour	Demande de Travail	الطلب على العمل
Demand for Real Money	Demande de la Monnaie Réelle	الطلب على النقود الحقيقي
Exogenous Factor	Facteur Éxogène	عامل خارجي
Exogenous Factor	Facteur Éxogène	عامل خارجي
Supply of Labour	Offre du Travail	عرض العمل

Global supply for goods and services	Offre Globale de Biens et Services	العرض الكلي للسلع والخدمات
Supply of Money	Offre de la Monnaie	عرض النقود
Money Supply Independent	Offre de Monnaie Indépendante	عرض النقود المستقل
Classic Model Assumptions	Hypothèses de Modèle Classiques	فرضيات النموذج الكلاسيكي
Hypothesis of Currency Neutrality	Hypothèse de Neutralité de la Monnaie	فرضية حيادية النقود
Law of General Equilibrium	Loi de l'Équilibre Général	قانون التوازن العام
law of the outlets of SAY	loi des Débouchés de SAY	قانون المنافذ لساي
Law of Decreasing Yield	Loi du Rendement Décroissant	قانون تناقص الغلة
Purchasing Power	Pouvoir d'Achat	القدرة الشرائية
Purchasing Power of Money	Pouvoir d'Achat de la Monnaie	القوة الشرائية للنقود
Value of Marginal Productivity of Labor	Valeur de Productivité Marginale du Travail	قيمة الإنتاجية الحدية للعمل
Equation of Exchange	Equation d'Echange	معادلة التبادل

Equation of Income	Equation du Revenu	معادلة الدخل
Equation of the Total Labor Demand	Équation de la Demande Totale de Travail	معادلة الطلب الكلية للعمل
Cambridge Equation	Équation Cambridge	معادلة كامبريدج
Quantitative Equation of the Currency	Équation Quantitative de la Monnaie	معادلة كمية النقود
Nominal Interest Rate	Taux d'Intérêt Nominal	معدل الفائدة الاسمي
Real Interest Rate	Taux d'Intérêt Réel	معدل الفائدة الحقيقي
Perfect Competition	Concurrence Parfaite	المنافسة التامة
Real Production	Production Réelle	الناتج الحقيقي
Liquidity Preference Ratio	Ratio de Préférence de Liquidité	نسبة تفضيل السيولة
Liquidity Preference Ratio	Ratio de préférence de liquidité	نسبة تفضيل السيولة
Theory of Savings and Investment	Théorie de l'Épargne et de l'Investissement	نظرية الادخار والاستثمار
Quantitative Theory of Money	Théorie Quantitative de Monnaie	نظرية كمية النقود

Aggregate Demand Models	Modèles de la Demande Globale	نماذج الطلب الكلي
Invisible Hand	Main Invisible	اليد الخفية
مصطلحات المحور الرابع: النموذج الكينزي البسيط للدخل والإنفاق		
Dissaving	Désépargne	الادخار السالب
Positive Savings	Épargne Positive	الادخار الموجب
Investment	Investissement	الاستثمار
Substitutable Investment	Investissement Substituable	استثمار إحلالي
Autonomous Investment	Investissement Autonome	الاستثمار التلقائي
Net Investment	Investissement Net	الاستثمار الصافي
Induced Investment	Investissement Induit	الاستثمار المحفز
Intermediate Consumption	Consommation Intermédiaire	الاستهلاك الوسيط
Fixed Consumption	Consommation fixe	استهلاك ثابت

Induced Consumption	Consommation Induit	استهلاك محفز
Closed Economy	Économie Fermée	اقتصاد مغلق
Open Economy	Économie Ouverte	اقتصاد مفتوح
Economic Recovery	Relance Économique	الانتعاش الاقتصادي
Autonomous Expenditure	Dépense Autonome	إنفاق مستقل
Transfer Payments	Payements de Transfert	التحويلات الحكومية
Underemployment	Sous-Emploi	التشغيل الناقص
Equilibrium in the Goods and Services Market	Équilibre sur le Marché des Biens et Services	التوازن في سوق السلع والخدمات
Money Illusion	Illusion Monétaire	الخداع النقدي
Investment Function	Fonction d’Investissement	دالة الاستثمار
Consumption Function	Fonction de Consommation	دالة الاستهلاك
Breaking Income	Revenu de Rupture	دخل القطيعة

Economic rationalization	Rationalisation Économique	رشادة اقتصادية
Economic Recession	Récession Economique	الركود الاقتصادي
Economic Expansion	Expansion Economique	الرواج الاقتصادي
Net Exports	Exportations Nettes	صافي الصادرات
Direct Taxes	Impôts Directs	الضرائب المباشرة
Forfaitaire Tax	Taxe Forfaitaire	الضريبة الجزافية
Foreign demand	Demande étrangère	الطلب الأجنبي
Domestic demand	Demande intérieure	الطلب المحلي
Savings Threshold	Seuil d'Épargne	عتبة الادخار
Psychological Factors	Facteurs Psychologiques	عوامل سيكولوجية أو نفسية
Deflationary Gap	Ecart Déflationniste	الفجوة الانكماشية
Inflationary Gap	Ecart Inflationniste	الفجوة التضخمية

Fundanental Psychological Law	Loi Psychologique Fondamentale	القانون السيكلوجي الأساسي
Economic Stagnation	Stagnation Économique	الكساد الاقتصادي
Principle of Effective Demand	Principe de la Demande Effective	مبدأ الطلب الفعَّال
Multiplier	Multiplicateur	المضاعف
Investment Multiplier	Multiplicateur d'Investissement	مضاعف الاستثمار
Multiplier Consumption	Multiplicateur de Consommation	مضاعف الاستهلاك
Multiplier Government Expenditure	Multiplicateur des Dépenses Gouvernementales	مضاعف الإنفاق الحكومي
Multiplier Government Transfers	Transferts Gouvernementaux Multiplicateur	مضاعف التحويلات الحكومية
Multiplier of Exports	Multiplicateur des Exportations	مضاعف الصادرات
Multiplier of Taxes	Multiplicateur des Taxes	مضاعف الضرائب
Composed Multiplier	Multiplicateur Composé	المضاعف المركب
Multiplier of a Balanced Budget	Multiplicateur d’un Budget Équilibré	مضاعف الميزانية المتوازنة

Multiplier of a Balanced Budget	Multiplicateur d'un Budget Équilibré	مضاعف الميزانية المتوازنة
Proportional Propensity Multiplier to Consume	Multiplicateur de Propension Marginale à Consommer	مضاعف الميل الحدي للاستهلاك
Proportional Propensity Multiplier for Import	Multiplicateur de Propension Marginale à Importer	مضاعف الميل الحدي للاستيراد
Multiplier of Imports	Multiplicateur des Importations	مضاعف الواردات
Tax Rate Multiplier	Multiplicateur de Taux d'Imposition	مضاعف معدل الضريبة
Marginal Propensity to Save	Propension Marginale à Epargner	الميل الحدي للادخار
Average Propensity to Save	Propension Moyenne à Epargner	الميل المتوسط للادخار
Average Propensity to Consume	Propontion Moyenne à Consommer	الميل المتوسط للاستهلاك
Potential GDP	PIB Potentiel	الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (الكامن)
Budetary Expenditure	Dépences Budgétaires	النفقات الحكومية (نفقات الميزانية)
Aggregate Supply and Aggregate Demand Model	Modèle de l'Offre et de la Demande Globale	نماذج العرض الكلي والطلب الكلي
Classical Model	Modèle classique	النموذج الكلاسيكي

Keynesian Model	Modèle Keynésien	النموذج الكينزي
Fiscal Plate	Assiette Fiscale	الوعاء الضريبي
Monetary Illusion	Illusion Monétaire	الوهم النقدي
مصطلحات المحور الخامس: التـــوازن في السـوق السـلعي والسـوق النقدي (نموذج *(IS / LM)*)		
Legal Reserve (Required)	Réserve Légale (Obligatoire)	الاحتياطي القانوني أو الإلزامي
Monetary Policy Tools	Outils de la Politique Monétaire	أدوات السياسة النقدية
Total Investment	Investissement Total	الاستثمار الإجمالي
Private Investment	Investissement Privé	استثمار خاص
Public Investment	Investissement Public	استثمار عام
Share	Actions	أسهم
Commercial Banks	Banques Commerciales	البنوك التجارية
Central Banks	Banques Centrales	البنوك المركزية

Liquidity Preference	Préférence de Liquidité	تفضيل السيولة
Macroeconomic equilibrium	Équilibre Macroéconomique	التوازن الكلي
Simultaneous equilibrium	Équilibre Simultané	التوازن المتزامن أو الآني
Volume of Transactions	Volume des Transactions	حجم المعاملات
Treasury	Trésorerie	الخزينة العمومية
Precautionary Motive	Motive de Précaution	دافع الحيطة
Speculative Motive	Motive de Spéculation	دافع المضاربة
Transaction Motive	Motive de Transaction	دافع المعاملات
Velocity of Circulation of Money	Vitesse de Circulation de la Monnaie	سرعة تداول النقود
Rediscount Price	Prix de Réescompte	سعر إعادة الخصم
Monetary Authority	Autorité Monétaire	السلطة النقدية
Treasury Bills	Bons du Trésor	سندات الخزينة

Stock Market	Marché Boursier	سوق الأوراق المالية
Money Market	Marché Monétaire	السوق النقدي
Liquidity of the Economy	Liquidité de l'Économie	سيولة الاقتصاد
Demand of Money	Demande de Monnaie	طلب النقود
Supply of Money	Offre de Monnaie	عرض النقود
Supply and Demand of Capital	Offre et la Demande de Capitaux	عرض وطلب رؤوس الأموال
Open Market Operations	Les Opération d'Open Market	عمليات السوق المفتوح
Liquidity Trape	Trappe de Liquidité	فخ السيولة
Monetary Mass	Masse Monétaire	الكتلة النقدية
Investment Elasticity	Élasticité d'Investissement	مرونة الاستثمار
Discount rate	Taux d'Escompte	معدل إعادة الخصم
Refresh rate	Taux d'Actualisation	معدل الحسم

النقود الحقيقية	Monnaie Réel	Real Money

المحور الأول: مفاهيم أساسية في النظرية الاقتصادية الكلية

1. تعريف علم الاقتصاد
2. أنواع علم الاقتصاد
3. النموذج الاقتصادي الكلي
4. السياسة الاقتصادية وأهدافها
5. الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي

المحـــور الأول: مـفاهيـم أساسـية في النـظرية الاقتـصادية الكلـية

تمهيد:

قبل الدخول في النظرية الاقتصادية الكلية، من الضروري أن نركز على بعض المصطلحات الأساسية من تعريف لعلم الاقتصاد وتناول مختلف أنواع التحليل، مركزين في ذلك على كل من التحليلين الاقتصادي الجزئي والكلي. لننتقل بعد ذلك إلى تعريف النموذج الاقتصادي، أين سنميز بين مختلف متغيراته ومعادلاته، لنختم المحور بالصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الكلي، لكن قبل ذلك سنتناول السياسة الاقتصادية الكلية وأهدافها.

1- تعريف علم الاقتصاد Définition de l'Économie:

يعتبر علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية المحدودة لإنتاج سلع وخدمات اقتصادية وتوزيعها لإشباع الحاجات الإنسانية غير المحدودة[1]. كما يعتبر بأنه العلم الذي يُعنى بمسألة حصر الموارد الاقتصادية وتخصيصها بغية الحصول على تشكيلة من المنتجات تلبي أكبر قدر ممكن من حاجات أفراد المجتمع[2].

ومهمًا اختلفت التعاريف المتعلقة بعلم الاقتصاد إلاَّ أنَّ تتبع تعريفه يقودنا إلى أنه العلم الذي يعالج المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في كيفية استغلال الموارد المحدودة (النادرة نسبيا) من أجل تلبية حاجات الأفراد غير المنتهية. فإذا تأملنا مختلف تعاريف علم الاقتصاد نجد أنها تتألف من شقين اثنين هما: الحاجات والموارد، فماذا نقصد بالأولى وماذا نقصد بالثانية؟

1-1- الحاجات Les Besoins:

وهي مظهر من مظاهر الافتقار للشيء، ونميز هنا بين نوعين من الحاجات:

- **حاجات أساسية:** وهي التي لا يمكن الاستغناء عنها، كالملبس، المطعم، المسكن، الصحة ...؛

- **حاجات كمالية:** وهي التي لا يشعر الفرد بضرورتها إلاَّ في حالة ما إذا زاد مستواه الاجتماعي، التعليمي والثقافي، فتصبح بذلك بعض الحاجات الكمالية من ضمن حاجاته الأساسية.

نشير إلى أن هذه الحاجات تُلبى إمَّا عن طريق منتجات مادية (سلع Les Biens) أو منتجات غير مادية (خدمات Les services).

1-2- الموارد Les Ressources:

هي مجموعة الوسائل التي تستعمل في عمليات الإنتاج من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات أفراد المجتمع، وهي نوعان:[3]

- **موارد غير اقتصادية:** وهي تتسم بعدم محدوديتها أو ندرتها، كالهواء، أشعة الشمس... وهي متوفرة بكميات كبيرة؛
- **موارد اقتصادية:** وهي على عكس الأولى، تتسم بالندرة والمحدودية النسبية كالعمال، رأس المال، الأرض، التنظيم ... ولكل عامل أو عنصر إنتاجي ثمنه الخاص يرتفع كلما كان أكثر ندرة وينخفض كلما كان أقل ندرة، وهذا الثمن نسميه عائد عنصر الإنتاج. وبشكل عام المورد الاقتصادي له شروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون محدودًا أو نادرًا نسبيًا؛

الشرط الثاني: أن يكون له ثمن؛

الشرط الثالث: الحصول على المورد يتطلب جهد.

وإذا عدنا لعناصر الإنتاج فنجد أنَّ معظم الاقتصاديين يحصرونها في أربعة عناصر أساسية: العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم، بعوائد وعلى التوالي: الأجر (***W***) Salaire، الفائدة (***i***) Intérêt، الريع (***R***) Rente والربح (Π) Profit.

أولاً: عناصر أو عوامل الإنتاج Facteurs de Production:

عوامل الإنتاج هي مصطلح اقتصادي يصف المدخلات المستخدمة في إنتاج السلع أو الخدمات أو بعبارة أخرى هي الوسائل التي تساهم في العملية الإنتاجية من أجل تحقيق ربح اقتصادي. وتشمل عوامل الإنتاج: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وقد تم الحديث عن المعرفة (أو التكنولوجيا) كعامل جديد محتمل للإنتاج[4].

أ. العمل (*L*) Travail :

يعتبر من أكثر العوامل أهمية وهو يتمثل في الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله الفرد من أجل إنتاج سلع وخدمات. ويعتبر من أكثر عناصر الإنتاج أهمية إذ بدونه لا تتم العملية الإنتاجية، ويطلق على هذا العنصر أحيانًا بالمورد البشري. ولمَّا كان الوقت، المهارات، اللياقة البدنية والمستوى التعليمي محدودة، فإنَّه بالتأكيد سيكون عنصر العمل محدود هو الآخر.

ب. رأس المال (*K*) Capital:

يصطلح عليه اقتصاديًا بالسلع الرأسمالية، وهو يتمثل في جميع ما أنتجه الإنسان ويسهم في إنتاج السلع والخدمات النهائية كالآلات، التجهيزات الصناعية المختلفة، المباني والموارد الأولية...، ونميز بين نوعين لرأس المال:

- **رأس المال الثابت:** وهو عبارة عن قيم جميع الآلات، التجهيزات والمباني التي تستخدم في عملية الإنتاج لأكثر من سنة فهي تهتلك عبر الزمن؛
- **رأس المال المتغير أو الجاري:** وهو يتمثل في جميع المواد الأولية والنصف المصنعة التي تفنى مباشرة أثناء استعمالها في العملية الإنتاجية، أي تُستخدم لمرة واحدة.

ج. الأرض (*E*) La terre:

ويقصد بها كافة الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية، المياه الجوفية والسطحية وكافة الثروات الطبيعية: الحديد، الغاز ...، والتي لم يتدخل الانسان في إيجاده إطلاقًا.

د. التنظيم (*O*) Organisation:

وهو نوع خاص للعمل والمنظمون هم نخبة من العمال لديهم خبرات ومهارات إدارية عالية مهمتهم التخطيط للعمليات الإنتاجية سعيًا منهم إلى استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثلاً ودون هدر من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن.

ثانيًا: عوائد عناصر الإنتاج Rendement des Facteurs de Production:

كل عنصر إنتاجي ذكرناه في النقطة السابقة إلاَّ وله ثمن يقابله لقاء إسهامه في العملية الإنتاجية يسمى بالعائد. فعائد العمل يتمثل في الأجر، في حين عائد رأس المال يطلق عليه الفائدة، أمَّا عائد الأرض فيتمثل في الريع وفيما يخص عنصر التنظيم فعائده الربح، وسنتناول بنوع من الإيجاز كل عائد على حدى:[5]

أ. الأجر (*w*) Salaire:

أكبر مكونات الدخل هو الكتلة الأجرية وهي تشمل الأجور النقدية والمرتبات المدفوعة للعامل وكذا العلاوات والتأمينات الاجتماعية، إضافة إلى المزايا العينية.

ب. الفائدة الصافية (*i*) Intérêt Net:

ونقصد بها الفوائد المدفوعة من قبل قطاع المؤسسات سواء الخاصة أو العمومية مطروحة من الفوائد المستلمة لهذا القطاع من القطاعات الأخرى أي أن الفوائد الصافية تمثل الفرق بين الفوائد المدفوعة (الدائنة) والمقبوضة (المدينة) مضافًا إليها صافي الفوائد التي يتم استلامها من الدول الأخرى.

ج. الريع (*R*) Rente:

وهو المبلغ الذي يُدفع لقطاع العائلات، المؤسسات والحكومة نتيجة كراء الممتلكات أو استغلالها من قبل الأشخاص، فهو بذلك دخل لا يستمد شرعيته من العمل. وبهذا لم تعد تقتصر صفة الريع على الأرض فقط، بل امتدت هذه الصفة إلى الريع العقاري من إيجارات المنازل والمحلات التجارية وغيرها.

د. الأرباح (*P*) Profits:

ونقصد به الأرباح المتبقية لدى الشركة بعد استبعاد جميع تكاليف الإنتاج. ويختلف هذا الدخل عن الدخول الأخرى لعناصر الإنتاج في أنه ليس دخلاً تعاقديًا وليس دخلاً مؤكدًا وأنه يتقلب على مدى كبير إذا ما قورن بسابقيه، كما وأنه يمكن أن يأخذ قيمًا موجبة أو سالبة فى حين لا يمكن أن تكون الدخول الأخرى سالبة.

1-3- النظرية الاقتصادية الكلية في الفكر الاقتصادي:

النظرية الاقتصادية الكلية ليست بالجديدة، فلقد استخدمت في القرن الثامن عشر من خلال الفيزيوقراط "الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيناي «François Quesnay»" وفي نهاية القرن الثامن عشر نجد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية "آدم سميث «Adam Smith»، دافيد ريكاردو «David Ricardo»، روبرت مالتوس «Robert Malthus» ، جون ستيوارت ميل «John Stuart Mill» ..." قد درسوا تطور الاقتصاد في شكل كلي وحلّلوا الآليات التي تؤدي بالاقتصاد إلى حالة السكون، ونفس الشيء بالنسبة لكارل ماركس «Karl Marx» الذي تعرض لقوانين تطور الرأسمالية وأثر تراكم رأس المال على معدل الربح، البطالة والأزمات الاقتصادية. وبعد أن حدث تطور كبير في التحليل الجزئي في الفترة ما بين 1870 و1930 فإنَّ التحليل الاقتصادي أخذ انطلاقة جديدة مع جون مينارد كينز «J.M. Keynes» وبصفة خاصة في كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة و النقود" «La Théorie Générale de l'Emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie» في عام 1936، لكن مبالغة الحكومات الرأسمالية في التدخل الحكومي أدَّى إلى حدوث تضخم بسبب الفائض النقدي وظهرت بذلك المدرسة النقدية التي اعتمدت على مبادئ المدرسة الكلاسيكية ورأت ضرورة تقليص دور الحكومة والتحكم في الكتلة النقدية. ثم جاءت بعدها المدرسة التوفيقية لتجمع بين مبادئ المدرستين الكينزية والنقدية. إلاَّ أنه وبعد الحرب العربية الإسرائيلية أصبحت الدول الرأسمالية تعاني من معدلات تضخم

متسارعة صاحبتها بطالة وكساد، وللتخلص من الركود التضخمي Stagflation ركزت هذه المدرسة على جانب العرض من خلال تخفيض الضرائب.

من جهة أخرى ظهرت مدرسة التوقعات الرشيدة "الكلاسيك الجدد" والتي هاجمت المبادئ الكينزية واهتمت بتوقعات الأفراد حول المتغيرات الاقتصادية وتأثير ذلك على الاقتصاد. ونتوقف عند المدرسة الكينزية الجديدة التي ترى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل Plein Emploi فحاولت أن تؤثر على الكميات لتصحيح الاختلال في التوازن وهذا في الأجل القصير على عكس المدرسة الكلاسيكية التي اهتمت بالتحليل في الأجل الطويل والتي ترى أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل التام والعودة إلى التوازن يكون اعتمادًا على جهاز الأسعار "اليد الخفية Main Visible".

2- أنواع التحليل الاقتصادي:

يقسم علم الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة: اقتصاد دولي، الاقتصاد المالي، اقتصاديات العمل، اقتصاديات الرفاهية، اقتصاديات التنمية، اقتصاد نقدي ...، إلاَّ أننا سنقتصر في تقسيماته على أربعة معايير أو أساليب.

2-1- حسب معيار الوحدة الاقتصادية:

ينقسم التحليل الاقتصادي، حسب هذا المعيار، إلى اقتصاد جزئي وآخر كلي. فبالنسبة للنظرية الاقتصادية الجزئية والتي تسمى أيضا بنظرية السعر، فهي تهتم بتحليل السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية، سواء تعلق الأمر بسلوك المستهلك، سلوك المنتج، سلوك سلعة معينة. أمَّا فيما يخص النظرية الاقتصادية الكلية فهي تهتم بدراسة القضايا الكلية، أي دراسة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالمستوى الوطني، مثل: الناتج الوطني، الدخل الوطني، الاستهلاك الكلي، المستوى العام للأسعار، الحجم الكلي للعمالة "التوظيف"، ميزان المدفوعات...

ويمكننا تلخيص الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي Analyse Micro Économique والتحليل الاقتصادي الكلي Analyse Macroéconomique في الجدول التالي:

جدول رقم (1): الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
- يهتم بسلوك المستهلك؛	- يهتم بسلوك المستهلكين (قطاع العائلات)؛
- يهتم بسلوك المنتج؛	- يهتم بسلوك المنتجين (قطاع المؤسسات)؛
- / ؛	- إضافة إلى هذين القطاعين هناك القطاع الحكومي، العالم الخارجي والمؤسسات المالية. والتي في مجموعها تسمى بالأعوان الاقتصادي[6] «les Agent Économiques»؛
- يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حدى، وكيفية الوصول إلى أقصى ربح من خلال تحديده؛	- يهتم بدراسة المستوى العام للأسعار "متوسط أسعار السلع" باعتباره مقياس للتضخم؛
- يهتم بإنتاج كل وحدة على حدى؛	- يهتم بدراسة الإنتاج الكلي؛
- يهتم بالدخل الفردي وكيفية توزيعه بين عناصر الإنتاج؛	- يهتم بالدحل الوطني والعوامل التي تؤثر فيه باعتباره أداة للنمو الاقتصادي Croissance Economique ؛
- التوازن يكون آلي في سوق كل سلعة؛	- التوازن يكون في أربعة أسواق: السوق المالي، النقدي، سوق عوامل الإنتاج والسوق السلعي والتوازن قد يكون آلي كما هو الحال عند الكلاسيك أو يتطلب وقت كما هو الحال عند كينز؛
- يهتم بدراسة عرض السلعة، الطلب عليها، سعرها، التكلفة، الربح، قيد الميزانية ومنحنى السواء ...؛	- يهتم بدراسة المجمعات الكلية من ناتج داخلي خام، الدخل الوطني، الاستثمار الكلي، الاستهلاك الكلي، التشغيل والبطالة ...؛
- تحقيق المنفعة الخاصة؛	- تحقيق التنمية الاقتصادية؛

التحليل الاقتصادي الجزئي	التحليل الاقتصادي الكلي
- غالبًا ما يعبر التوازن عن الوضع الأمثل من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية؛ - يهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية.	- التوازن قد لا يعبر عن الوضعية المثلى، في الحالة أين يكون الاقتصاد يعاني من بطالة أو تضخم؛ - يهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية.

المصدر: من إعداد الأستاذة.

ملاحظة: إبراز الفرق بين التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي لا يعني مطلقًا أن هناك تعارض بينهما بل العكس من ذلك فهما متكاملان، ذلك أن تكوين الأجزاء قد يؤثر على الكل كما أن هذا الأخير يؤثر على الأجزاء.

2-2- حسب أسلوب الصياغة:

هناك أربعة أساليب تستعمل عند تناول القضايا التي يهتم بها الاقتصاد:

أولاً: الأسلوب الوصفي Analyse Descriptive:

وفيه نقوم بتحليل الظواهر الاقتصادية والعلاقة القائمة بين متغيراتها تحليلاً نظريًا أو وصفيًا، ونستعمل هذا الأسلوب في حالة ما إذا ما تعذرت عملية التحليل رياضيًا أو كميًا.

ثانيًا: الأسلوب الرياضي Analyse Mathématique:

ويعتمد هذا النوع من التحليل على الأدوات الرياضية في معالجة العلاقة بين مختلف متغيرات المواضيع الاقتصادية. وحتى يكون التحليل مكتملاً لابد من تحليل النتائج وصفيًا "نظريًا". ولكن ما يعاب على هذا التحليل هو عدم قدرته على وصف الظواهر الاقتصادية غير القابلة للقياس.

ثالثًا: الأسلوب القياسي Analyse Économétrique:

يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات الرياضية والإحصائية في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة، وهذا النوع من التحليل يمد الباحث بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للنظريات الاقتصادية.

رابعًا: الاسلوب البياني Analyse Graphique:

يوضح هذا الأسلوب نوع وشكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتأثير المتبادل بينها، غير أن ما يعاب عليه أنه يسمح بمعرفة العلاقة بين متغيرين اثنين فقط وفي أفضل الأحوال ثلاثة متغيرات.

2-3- حسب معيار الزمن:

يقسم التحليل الاقتصادي لمدى أخذه عنصر الزمن إلى تحليل ساكن، حركي وساكن مقارن.

أولاً: التحليل الساكن أو الستاتيكي Analyse Statique:

هذا النوع من التحليل يهمل عنصر الزمن عند معالجة الظواهر الاقتصادية، أي أن متغيرات النموذج غير مؤخرة وعادة ما يستعمل في الفترة القصيرة، وكمثال على ذلك نأخذ المعادلة التالية:

$$C_t = \overline{C} + cY_t \qquad \ldots(1)$$

حيث يمثل C_t الاستهلاك الكلي Consommation Totale في الفترة (t)، $\overline{C}$: الاستهلاك المستقل Consommation Autonome عن الدخل أو الاستهلاك الضروري لاستمرارية الحياة، c: قيمة التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة ويسمى بالميل الحدي للاستهلاك Propension Marginale à Consommer، في حين تمثل المتغيرة Y_t الدخل الوطني Revenu National في الفترة (t).

ثانيًا: التحليل الديناميكي أو الحركي Analyse Dynamique:

بالوقت الذي لم يكن فيه التحليل الساكن آبه بعنصر الزمن في الظاهرة قيد الدراسة، نجد أنَّ التحليل الديناميكي يتأثر كثيرًا به، بل يحاول تحديد سلوك المتغيرات محل الدراسة على مدار الزمن[7]. أي أن هذا الوضع من التحليل تكون المتغيرات التابعة دالة في متغيرات مستقلة محتوية على فترات إبطاء أو تأخير زمني كما تبينه المعادلة الموالية:

$$C_t = \overline{C} + cY_t + c'Y_{t-1} \qquad \ldots(2)$$

أين يمثل Y_{t-1} الدخل الوطني في الفترة $(t-1)$.

ثالثًا: التحليل الساكن المقارن Analyse Statique Comparée:

يعتبر الاقتصادي J.M. Keynes أبرز من اعتمد على هذا التحليل وهذا في كتابه الشهير النظرية العامة للشغل الفائدة والنقود[8]. ويعتمد هذا النوع من التحليل على عنصر الزمن في صورة ضمنية وليست صريحة، إذ يتم من خلاله مقارنة وضعين من التوازن أو أكثر في فترات زمنية مختلفة دون أن نتبع المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية، فهو إذن يشير إلى القيم التوازنية لمتغيرات النموذج في حالة وجود تغير في مستقل ما. وسنعتمد في دراستنا لمقياس الاقتصاد الكلي على هذا النوع من التحليل بالرغم من أن له حدود وعليه مآخذ.

سنظهر هذا النوع من التحليل من خلال أخذ نموذج المعادلات المكون من سلوك كل من المستهلك والمنتج والذي سنمثله بيانيًا في الشكل رقم (1):

$$\begin{cases} Q_D = a + bP_x \\ Q_S = c + dP_x \\ Q_D = Q_S \end{cases} \quad \ldots(3)$$

من الشكل أدناه نلاحظ أنه بانخفاض سعر السلعة (x) من (P_0) إلى (P_1) أصبحت لدينا الكمية المطلوبة (Q'_D) أكبر من الكمية المعروضة (Q'_S)، هذا الفائض في الكمية المطلوبة سيضغط على السعر نحو الارتفاع، فترتفع بذلك الكمية المعروضة وتنخفض الكمية المطلوبة ونعود بذلك إلى القيم التوازنية الأصلية $E_0(P_0\ ,\ Q_0)$. ويحدث العكس من ذلك في حالة ارتفاع السعر. [**الشكل (أ)**]

أمَّا في الحالة الثانية أين يرتفع دخل الفرد من (R_0) إلى (R_1)، فإن الطلب سيرتفع وينتقل بذلك المنحنى إلى الوضع (Q'_D) بدل الوضع (Q_D) أعلى يمينا، ونكون بذلك أمام نقطة توازن مؤقتة $E'(P_0, Q')$ عوض التوازن الابتدائي $E_0(P_0\ ,\ Q_0)$، فبارتفاع الدخل يرتفع الطلب وفي ظل ثبات السعر سنكون أمام اختلال $(Q_D > Q_S)$، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع السعر من (P_0) إلى (P_1)، فتنخفض الكمية المطلوبة وترتفع الكمية المعروضة ونصبح أمام توازن جديد $E_1(P_1\ ,\ Q_1)$. [**الشكل (ب)**]

فكما نلاحظ في الشكل **(ب)**، لقد قمنا بمقارنة الوضعين التوازنين (E_0) و (E_1) في فترتين زمنيتين مختلفتين دون أن نتبع المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية، فالتحليل الساكن المقارن، كما ذكرنا في التعريف، يشير هنا

إلى القيم التوازنية لمتغيرات النموذج (الكمية المطلوبة، الكمية المعروضة وسعر السلعة (x)) في حالة وجود تغير في المتغير المستقل المتمثل في دخل الفرد.

شكل رقم (1): أثر تغير سعر سلعة ما والدخل على القيم التوازنية

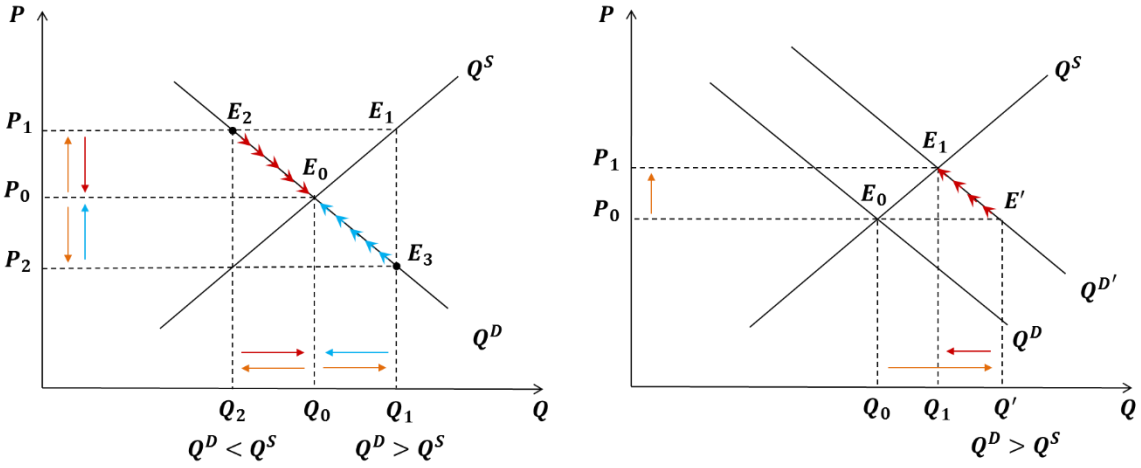

الشكل (أ): حالة تغير السعر

الشكل (ب): حالة تغير الدخل

2-4- التحليل حسب درجة اليقين أو التأكد:

وهو بدوره ينقسم إلى أربعة أقسام:

أولاً: تحليل ساكن في ظل التأكد التام:

وهنا تتحقق العلاقات السببية فورًا دون وجود فترة إبطاء كأن نعلم بأن ارتفاع سلعة ما لا يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها فورًا.

ثانيًا: تحليل ستاتيكي في ظل عدم التأكد:

في هذا النوع من التحليل قد تتحقق العلاقات السببية فورًا دون تأخير زمني وقد لا تتحقق، كافتراض أن انخفاض أسعار سلعة ما قد لا ينجر عنه انخفاض في الكمية المعروضة فورًا.

ثالثًا: تحليل ديناميكي في ظل التأكد التام:

وهنا لابد أن تتحقق فيه العلاقات السببية ولكن بوجود فترات إبطاء كأن نفترض بأن زيادة دخل الفرد سوف يترتب عنه زيادة في الادخار لكن بعد فترة زمنية معينة.

رابعًا: تحليل حركي في ظل عدم التأكد:

وفيه قد تتحقق أو لا تتحقق العلاقات السببية بعد فترة إبطاء زمني كأن نفترض أن ارتفاع دخل الفرد قد يؤدي، بعد فترة زمنية معينة، إلى ارتفاع الادخار.

3- النموذج الاقتصادي الكلي Modèle Macro Économique:

عند القيام بتحليل الظواهر الاقتصادية غالبا ما نجمع المتغيرات قيد الدراسة في معادلات، والتي تشكل بدورها نموذجًا اقتصاديًا.

3-1- تعريف النموذج الاقتصادي Définition du Modèle Économique:

هو تمثيل للظواهر الاقتصادية بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال الرسم البياني، الوصف، المعادلات الرياضية (خطية كانت آو غير خطية). وينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع)[9]. وتكمن أهمية النموذج الاقتصادي الكلي في:

- ✓ تسهيل عملية التنبؤ Processus de Prévision ومنه معرفة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية في المستقبل؛
- ✓ تساعد على معرفة أهمية السياسة الاقتصادية من جهة وتسهيل عملية اتخاذ القرار من جهة أخرى.

3-2- أنواع المعادلات Types d'Équations:

وهنا سنصنف المعادلات ليس على أساس شكلها الرياضي وإنما على أساس محتواها الاقتصادي، وهي على عدة أنواع سنقتصر فيها على المعادلات التعريفية، السلوكية والتوازنية.

أولاً: المعادلة السلوكية أو الهيكلية أو الوظيفية Équation du Comportement:

وهي تبين التغير الذي يطرأ على متغير معين نتيجة التغير في متغير آخر أو متغيرات أخرى، أي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير، كسلوك المستثمر نتيجة تغير أسعار الفائدة.

$$I_t = \bar{I} - bi \qquad \ldots(4)$$

أين يمثل (I_t) الاستثمار في الفترة و ($\bar{I}$) يمثل الاستثمار المستقل Investissement Autonome، في حين تعبر (b) و (i) على التوالي الميل الحدي للاستثمار وسعر الفائدة.

ثانيًا: المعادلة التعريفية Équations de Définition:

وهي المعادلات التي تعرف متغير معينة من خلال متغيرات أخرى تعريفًا غير مشروط وبطريقة محددة بصورة تامة. وتمثل هذه المعادلات في الغالب بمتطابقات تكون صحيحة في كل الحالات بالنسبة لجميع قيم المتغيرات التي تشملها[10]. كأن نعرف التكلفة الكلية بأنها مجموع التكلفتين المتغيرة والثابتة.

$$\textbf{Cout Total } (CT_t) = \textbf{Cout Variable } (CV_t) + \textbf{Cout Fixe } (CF_t) \quad \ldots(5)$$

نشير هنا إلى أننا لا يجب أن نعتبر هدا النوع من المعادلات على أنها سلوكية ففي الأولى نقول أن الطرف الأيسر مفسَّر بمتغيرات الطرف الأيمن تعريفًا مشروطًا، أمَّا الثانية فنقول أن الطرف الأيسر يساوي الطرف الأيمن تعريفًا غير مشروط.

ثالثًا: معادلة التوازن أو الشرط التوازني Équation d'Équilibre:

وهي تمثل حالة التوازن بين القوى المتضادة مثلا يكون الاقتصاد الكلي في حالة توازن لما العرض الكلي Offre Globale (**AS**) يساوي الطلب الكلي Demande Globale (***AD***).

هذا النوع من المعادلات يشبه المعادلات التعريفية، غير أنه لا يلزم أن تكون صحيحة دائمًا، فهي ليست متطابقات وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، هي شروط التوازن، وبالتالي فإذا لم يتحقق شرط التوازن فلا تتحقق هذه المعادلات[11].

2-4- أنواع المتغيرات Types Variables:

قبل تناول أنواع المتغيرات لابد من التفرقة بين المعلمة Paramètre والمتغيرة Variable، إذ نقصد بالأولى التي لا يُسمح لها بالتغير أو لا تتغير (ثابتة). أمَّا الثانية فهي على العكس منها، أي يمكن لها أن تتغير.

فمثلا عند دراسة الاستثمار Investissement وعلاقته بسعر الفائدة Taux d'Intérêt، الدخل Revenu، سعر الصرف Taux de Change ...، فإننا في حالة ما إذا أردنا معرفة درجة استجابة الاستثمار للتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى، فإنَّ هذه العوامل تعتبر معلمات في حين معدل الفائدة يعتبر متغيرة وعلى العموم المعلمة هي عبارة عن قيمة ثابتة. فإذا أخذنا المعادلة التي تعبر عن سلوك المستهلك $(Q_x^D = a + bP_x)$، فإن (a) تمثل الحد الثابت أمَّا (b) فهي تعبر عن الميل الحدي للطلب على السلعة (x) ويكون سالب $(b < 0)$ وكلاهما يعتبر "معلمة"، في حين (Q_x^D) و (P_x) تمثلان الكمية المطلوب من السلعة (x) و سعر السلعة (x) على التوالي وهما متغيرتان.

أولاً: متغير تابع (داخلي، مفسَّر بِـ) Variable Dépendante ومتغير مستقل (خارجي، مفسِّر لِـ) Variable Indépendante:

نقصد بالأول الذي يتحدد داخل النموذج والمتغيرات التابعة تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها، أي هي متغيرات غير مفسرة Variables Inexpliquées. أمَّا النوع الثاني فهو الذي يحدد خارج النموذج أو خارج العلاقة السببية أي أنها تتحدد كمتغيرات ليس لها علاقة بالنموذج فهي معطاة وهي التي تؤثر في متغيرات الداخلية ولا تتأثر ببعضها البعض، أي أنها متغيرات تفسيرية Variables Explicatives[12]. وفي حالة ما إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترات إبطاء Variables Endogènes Retardées، فإنها ستُعامل كمتغيرات خارجية. ولتبيان المتغيرات الداخلية والخارجية نأخذ النموذج التالي:

$$\begin{cases} Y = C + I + G + X - M \\ C = \overline{C} + cY - c'i \\ I = \overline{I} - bi + b'Y \\ G = \overline{G} \\ X = \overline{X} \\ M = \overline{M} + mY \end{cases} \quad \ldots(6)$$

تمثل المتغيرات الداخلية هنا في كل من: الدخل (Y)، الاستهلاك (C)، الاستثمار (I) والواردات Importations (M)، أمَّا باقي المتغيرات (الانفاق الحكومي (G)، الصادرات Exportations (X) ومعدل الفائدة (i)) فهي خارجية.

ثانيًا: المتغيرة رصيد (مخزون) Stock والمتغيرة تدفق (تيار) Flux:

بالنسبة للمتغيرة رصيد هي كمية ثابتة في لحظة زمنية معينة، أي ليس لها بعد زمني (الثروة، رأس المال، الدين الحكومي ...). أمَّا المتغيرة تدفق فهي قيمة يتم حسابها أو قياسها خلال فترة زمنية معينة. أي لها بعد زمني مثلا (الدخل، الاستثمار، العجز في الميزانية الحكومية، الإنفاق ...)[13]. وكما نلاحظ فإن المتغيرة رصيد تتغير فقط بتغير المتغيرة تدفق باستثناء إعادة تقييمه مع تدفق معدوم. وهنا لابد أن نشير إلى أنه هناك أرصدة ترتبط بتيارات، وهناك تيارات ليس لها أرصدة، وهناك متغيرات ليست لا بالأرصدة ولا بالتيارات كالمستوى العام للأسعار.

ثالثًا: متغير اسمي Variable Nominale ومتغير حقيقي Variable Réelle:

إن التعبير عن المتغيرات الاقتصادية يكون إمَّا بالأسعار الجارية Prix Courante، التي لا تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم Taux d'Inflation أو الأسعار الثابتة Prix Fixes (أو الحقيقية Réel)، التي تأخذ بعين الاعتبار هذا المعدل وغالبًا ما نعتمد في الدراسات القياسية الاقتصادية على الأرقام القياسية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية بغرض إزالة أثر التضخم من على هذه المتغيرات (بمعنى استبعاد أثر التضخم في الأسعار) ومن هذه الأرقام: مؤشر أسعار الاستهلاك لباش (IP_P) Indice des Prix de Paasche، مؤشر أسعار الاستهلاك للاسبير (IP_L) Indice des Prix de Laspeyres، مؤشر أسعار الاستهلاك لمارشال و ايدجوورث Indice des Prix de Marshall-Edgeworth (IP_{M-E})، مؤشر أسعار الاستهلاك لفيشر (IP_F) Indice des Prix de Fisher ومكمش الناتج الداخلي الخام ($Def - PIB$) Déflateur du Produit Intérieur Brut.

وتعطى العلاقة بين المتغير الاسمي والحقيقي كما يلي:

$$\text{المتغير الحقيقي} = \frac{\text{المتغير الاسمي}}{\text{الرقم القياسي المناسب}} \times 100 \quad \ldots(8)$$

$$Valeur\ Réelle = \frac{Valeur\ Nominale}{Indice\ des\ Prix} \times 100$$

أمَّا فيما يتعلق بالأرقام القياسية السابقة فيمكن حسابها كالآتي:

$$IP_L = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}Q_{i0}}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}Q_{i0}} \times 100 \quad \ldots(9) \qquad IP_P = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}Q_{i1}}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}Q_{i1}} \times 100 \quad \ldots(10)$$

$$IP_F = \sqrt{IP_L \times IP_P} \quad \ldots(11) \qquad IP_{M-E} = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}(Q_{i1}+Q_{i0})}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}(Q_{i1}+Q_{i0})} \times 100 \quad \ldots(12)$$

$$Def - PIB = \frac{PIB_N}{PIB_R} \times 100 \quad \ldots(13)$$

حيث تمثل (i) عدد السلع والتي تتغير من (1) حتى (N)، أمَّا (P_{i0}) و (P_{i1}) على التوالي أسعار السلعة (x) في سنتي الأساس والمقارنة، في حين (Q_{i0}) و (Q_{i1}) فيمثلان كمية السلعة في سنتي الأساس والمقارنة. وبالنسبة لـ (PIB_N) و (PIB_R) فهما يمثلان الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي على الترتيب.

4- السياسة الاقتصادية وأهدافها Politique Économique et Objectifs:

مهما كان النظام الاقتصادي للبلد، فإنه لا يمكن الاستغناء عن السياسة الاقتصادية التي تعتبر وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وسيكون من المفيد أن نتناول بشيء من التحليل لعدد هذه الأهداف الاقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات.

4-1- تعريف السياسة الاقتصادية الكلية Définition de la Politique Macroéconomique:

تعرف على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وبالتالي لا يخرج مفهومها على أنها: أهداف ← أدوات ← زمن[14].

ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية، كما هو موضح في المخطط التالي، جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية لها. إلاَّ أننا سنهتم بالسياسات الثلاثة الأولى حتى نميز بينها ولكي يتم استعمالها في المحاور اللاحقة.

مخطط رقم (1): هيكل السياسة الاقتصادية

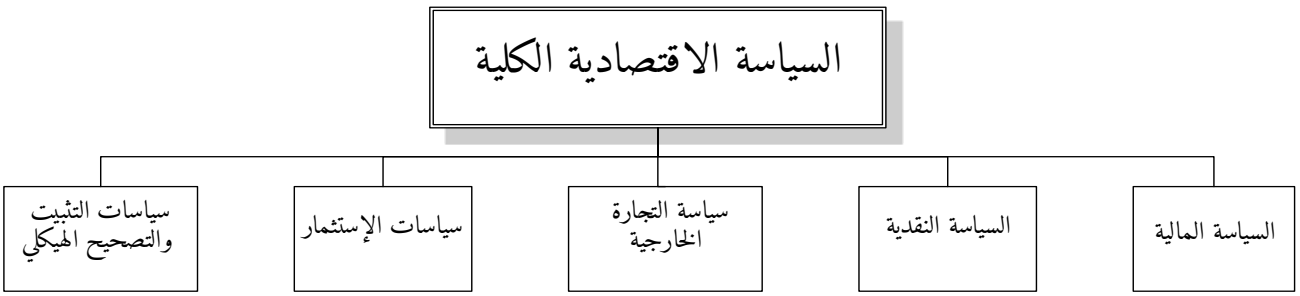

المصدر: عبد المجيد عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات**، ص 308.

أولاً: السياسة المالية Politique Financière:

وهي عبارة عن إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل الوطني.

للسياسة المالية أهداف نوجزها في: التوازن العام، التوازن المالي، التوازن الاجتماعي والتوازن الاقتصادي. ولتحقيقها نستعمل ثلاث أدوات: النفقات العامة، الإيرادات العامة (بالأخص الضرائب) أو كلاهما[15].

ثانيًا: السياسة النقدية Politique Monétaire:

تتمثل في مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة[16].

تتمثل أهداف السياسة النقدية في: استقرار الأسعار، الاستقرار النقدي والاقتصادي، التوظيف الكامل، معدل نمو اقتصادي مرتفع، توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة. وللوصول إلى هذه الأهداف تستعمل السلطة النقدية (البنك المركزي) أساليب عدة: معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياط القانوني والإقناع الأدبي (أو سياسة المصارحة).

ثالثًا: سياسة التجارة الخارجية Politique de Commerce Éxtérieur:

عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتحقيق بعض الأهداف خلال فترة زمنية معينة[17].

من أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:[18]

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- ✓ زيادة مستوى التشغيل "التوظيف"؛
- ✓ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ حماية الصناعة الناشئة؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق؛
- ✓ إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل رفع الصادرات؛

تحقيق هذه الأهداف يعتمد على أدوات تختلف باختلاف نوع سياسة التجارة الخارجية فلسياسة حماية التجارة الخارجية أدواتها ولسياسة حرية التجارة الخارجية أداوتها هي الأخرى. وسنعطي الآن أدوات السياسة الأولى وتقابلها أداة السياسة الثانية، وهذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): أدوات سياسة التجارة الخارجية

أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية	أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية
- الرقابة على سعر الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف وتعدده أحيانا أخرى؛	- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم سعر الصرف وتوحيده؛
- الرسوم الجمركية وما تضعه من قيود وحوافز؛	- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، القيود والحوافز؛
- نظام الحصص وتراخيص الاستيراد؛	- إلغاء نظام الحصص وتراخيص الاستيراد؛
- إعانات التصدير والإغراق؛	- حوافز التصدير؛
- اتفاقيات التجارة والدفع؛	- إقامة المناطق الحرة؛

أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية	أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية
- إتجار الدولة.	- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية.

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، 2010، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات**، ص ص 407-424. (بتصرف)

2-4- أهداف السياسة الاقتصادية:

اقترح الاقتصادي البريطاني كالدور Nicholas Kaldor تمثيل بياني عُرف بالمربع السحري Carré Magique (1966) وهو يربط بين أهم أربع أهداف السياسة الاقتصادية (نمو اقتصادي، التشغيل التام أي القضاء على البطالة، توازن ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار بمعنى القضاء على التضخم) وسُمي بالسحري لأنه لا تتحقق هذه الأهداف جملة واحدة في أي من الأحوال ولو في الأجل الطويل. بسبب الارتباط المتبادل للمتغيرات الاقتصادية الإجمالية (صراع أهداف السياسة الاقتصادية).

مخطط رقم (2): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

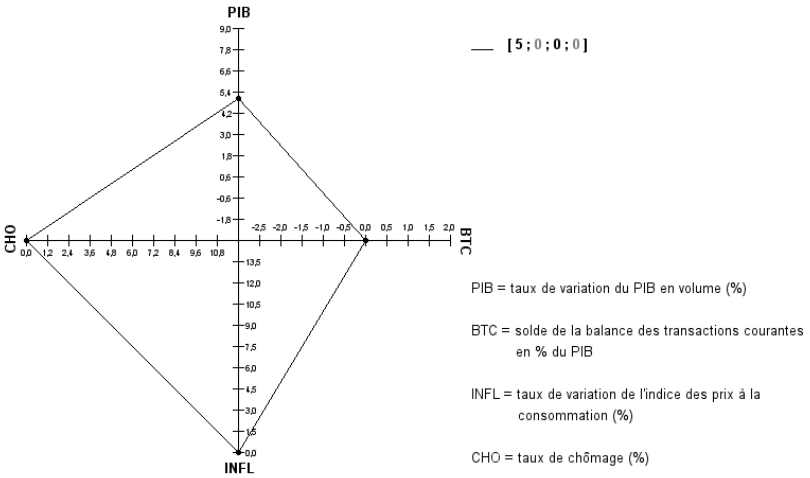

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على معطيات أولية لكالدور وبالاعتماد على الرابط التالي:

http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html أطلع عليه بتاريخ: 2016/10/09 على الساعة: 19:40

أولاً: النمو الاقتصادي Croissance Économique:

نقصد به الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي (بالأسعار الثابتة) عبر الزمن شرط أن تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في معدل النمو السكاني. على هذا الأساس النمو الاقتصادي هو الزيادة في متوسط الدخل الفردي

الحقيقي Revenu Réel Moyen par Habitant وتتحقق هذه الزيادة عن طريق زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات.

فإذا كان لدينا الدخل الوطني الحقيقي للفترة (t) والدخل الوطني الحقيقي للفترة $(t-1)$ فإن معدل النمو الاقتصادي يُعطى كما يلي:

$$g = \frac{RGNP_t - RGNP_{t-1}}{RGNP_{t-1}} \times 100 \qquad \ldots(14)$$

أمَّا متوسط معدل نمو ما بين الفترة (0) والفترة (t)، فهو عبارة عن متوسط هندسي:

$$g = \sqrt[N]{\frac{RGNP_t}{RGNP_0}} - 1 \times 100 = \left[\left(\frac{RGNP_t}{RGNP_0}\right)^{\frac{1}{N}} - 1\right] \times 100 \qquad \ldots(15)$$

ثانيًا: التشغيل التام أو العمالة الكاملة Plein-Emploi:

نقصد به تشغيل جميع عناصر الإنتاج أي عدم عطالتها، إلَّا أنَّ المفكرين الاقتصاديون يربطون التشغيل التام بحجم العمالة، أي زيادة العمل وتحقيق أقصى ما يمكن من فرص عمل لِما للبطالة من أهمية، باعتبارها أحد المقاييس أو المؤشرات الرئيسية لآداء الاقتصاد ولِما لها من آثار اجتماعية، سياسية، نفسية واقتصادية. لهذا يسعى صانعوا السياسات الاقتصادية، بقدر الإمكان، إبقاء هذا المعدل منخفضًا في معظم الأوقات.

إنَّ ظاهرة البطالة، في العادة، لها ارتباط وبشكل عام بالدورات الاقتصادية التي يمر بها البلد. فإذا كان البلد يمر بمرحلة ركود تزداد نسبة البطالة، أمَّا إذا كان يمر بمرحلة رواج فحجم التشغيل سيزداد ومن ثم تنخفض نسبة البطالة.

القضاء على البطالة لا يعني أن معدل البطالة Taux de Chômage يساوي الصفر لأنه هناك معدل بطالة طبيعي Taux de Chômage Naturel، يسود أي اقتصاد، تتراوح نسبته ما بين 4 % و 5 % من إجمالي القوة العاملة. وهذا المعدل العادي من البطالة ينتج عن عوامل احتكاكية وهيكلية[19].

ثالثًا: مكافحة التضخم أو استقرار الأسعار Stabilité des Prix:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لذلك فقد حظيت هذه الظاهرة بأهمية بالغة وأصبحت من المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرًا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

إنَّ مكافحة التضخم لا تعني بالضرورة أن معدله معدوم، وإنما يجب المحافظة عليه ثابتًا عند مستوى منخفض نسبيا يتراوح ما بين 1 % و 3 % كحد أقصى، وهذا لا يعني أبدًا عدم زيادة الأسعار وإنما لابد أن تكون هذه الزيادة مبررة اقتصاديًا، لأن التضخم يؤثر سلبًا على المستوى المعيشي للأفراد خاصة ذوي الدخول المحدودة وكذا يؤثر سلبًا على التصدير في حين تأثيره على الواردات يكون إيجابيا، إذ ترتفع لارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، الأمر الذي يؤثر على الطلب الكلي للسلع والخدمات و بذلك النمو الاقتصادي. كما للتضخم في بعض الأحيان تأثير سلبي على البطالة (علاقة Phillips).

شكل رقم (2): منحنى Phillips

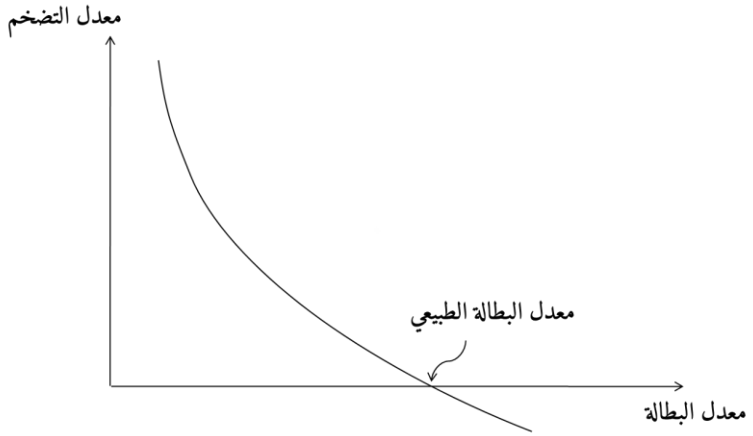

المصدر: خالد واصف، أحمد حسين، 1999، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ص 265.

يشير المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والتضخم. وعليه يجب على الأفراد بالقبول بمعدل تضخم أعلى إذا ما أرادوا تقليص معدلات البطالة. لكن فيما تبين من خلال الدراسات تماشي معدل البطالة

جنبًا إلى جنب مع معدلات التضخم وقد ظهر ما يسمى بالبطالة التضخمية أو الركود التضخمي، والذي يفسر ما هي عليه اقتصاديات الدول النامية اليوم.

أمَّا عن طريقة حساب معدل التضخم Taux d'Inflation فهو يُقاس بالتغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك Indice des Prix à la Consommation (IPC) من سنة إلى أخرى وكما يلي:

$$\text{معدل التضخم } (\pi_t) = \frac{IPC_t - IPC_{t-1}}{IPC_{t-1}} \times 100 \quad \ldots(16)$$

هذه القيمة قد تكون موجبة (تضخم)، سالبة (انكماش) أو معدومة (مستبعدة).

رابعًا: التوازن الخارجي أو توازن ميزان المدفوعات Équilibre de la Balance de Payement:

يقصد به تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد الوطني تُجاه العالم الخارجي مع حقوقه تُجاه هذا العالم خلال فترة زمنية معينة، ويظهر هذا في ميزان المدفوعات[20].

يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تُجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، إلى: إمَّا السحب من الذهب أو العملات الأجنبية لتسديد العجز الحاصل فيه أو إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة الوطنية وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث إن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة. لذا من الضروري أن تقوم السلطة بسياسات تحد من العجز في (BP) أو القضاء عليه نهائيا.

نضيف إلى الأهداف السابقة هدف أخر مُهم وهو العدالة في توزيع المداخيل.

خامسًا: عدالة توزيع المداخيل Équitabilité de Distribution de Revenu:

هذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين مختلف أفراد المجتمع وإنما مكافأة الأفراد كل حسب مجهوده وإنتاجيته. وبهذا ضمان الحد الأدنى من الأجر Salaire Minimum Garanti لكل فرد من أفراد المجتمع.

لقد أشار آرثر أوكن إلى أنه هناك مفاضلة ضرورية بين العدالة في توزيع الدخل من جهة، والكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى، حيث أكد على أن تزايد مستوى العدالة في توزيع الدخل يؤدي إلى الحد من الكفاءة الاقتصادية، وذلك من حيث أن السياسات المتبعة في ذلك تستنفذ الموارد التي يتوجب أن توجه للاستثمار وتحد من التحفيزات للعمل والاجتهاد، كما دعمه في ذلك كينيث أراو لما أكد على أن تراكم رأس المال المادي يتناقص مع ازدياد التوجه نحو تحقيق العدالة في توزيع المداخيل.

5- الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:

يمكن توضيح الصعوبات التي يعاني منها التحليل الاقتصادي الكلي بشكل مختصر فيما يلي:[21]

5-1- مشكلة التجميع:

هذه المشكل تظهر نتيجة عدم تجانس عناصر الاقتصادية فمثلا الزيادة في الاستثمار الكلي لا يعني زيادة استثمار كل مؤسسة على حدى. وعليه المتغيرات الاقتصادية الكلي يمكن ان تكون مضللة لأنه يمكن لها وسهولة تغطية المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

5-2- مشكلة الأوساط الحسابية:

تجميع المتغيرات الاقتصادية الفردية فيه إشكال، فما بالك المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كمتوسط دخل الفرد الذي يساوي إلى حاصل قسمة الدخل الوطني على عدد السكان ونحن نعلم أن متوسط الحسابي يتأثر بالقيم المتطرفة هذا من جهة ومن جهة أخرى الطفل الصغير ليس له دخل.

$$RN_t = \frac{RN}{Population} \qquad \ldots(17)$$

5-3- خطا التركيب:

وهنا نقول انأ ما هو صالح وصحيح للجزء لا يعني بالضرورة انه صالح للكل، فزيادة سعر سلعة معينة تختلف أثاره عن زيادة المستوى العام لأسعار السلع كلها. كما أن زيادة مدخرات شخص ما مثلاً له اقتصادية تختلف لو أن الادخار الكلي Épargne Totale للأفراد المجتمع ارتفع.

أسئلة تقويم ذاتي:

من خلال ما تلقيته في هذا المحور، حاول أن تجيب عمَّا يلي:

I. أسئلة تقويم ذاتي حول علم الاقتصاد

1. عرف علم الاقتصاد؛
2. ماذا نقصد بعناصر الإنتاج وعوائد عناصر الإنتاج؟
3. ما هو الفرق بين الموارد الاقتصادية والموارد غير الاقتصادية؟

II. أسئلة تقويم ذاتي حول أنواع التحليل الاقتصادي

1. أذكر أنواع التحليل حسب معيار الوحدة الاقتصادية؛
2. أذكر أنواع التحليل حسب الأسلوب التحليلي؛
3. أذكر أنواع التحليل حسب معيار الزمن؛
4. أذكر أنواع التحليل حسب معيار درجة اليقين أو درجة التأكد.

III. أسئلة تقويم ذاتي حول النموذج الاقتصادي

1. ماذا نقصد بالنموذج الاقتصادي؟ وماهي الأهداف من وراء بنائه؟
2. ما الفرق بين المعلمة والمتغيرة؟
3. ما الفرق بين متغير اسمي ومتغير حقيقي، متغير داخلي ومتغير خارجي، متغيرة تدفق ومتغيرة رصيد؟
4. ماذا نقصد بالمعادلة: التعريفية، السلوكية والتوازنية؟ ثم أعط الفرق بين المعادلة السلوكية والتعريفية وبين هذه الأخيرة والتوازنية؛

IV. أسئلة تقويم ذاتي حول السياسات الاقتصادية الكلية

1. ما المقصود بالسياسة الاقتصادية؟ أذكر أنواعها، وما هي أهم أهدافها؟
2. ما المقصود بـ: معدل البطالة، النمو الاقتصادي، معدل التضخم والتوازن الخارجي؟

التهميش:

[1] طالب عوض، 2013، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي Introduction to Macroeconomics**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، ص 1.

[2] أحمد الأشقر، 2002، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 16.

[3] خاد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2008، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، ص ص 27-28. (بتصرف)

[4] https://www.investopedia.com/terms/f/factors-production.asp أطلع عليه بتاريخ: 2019/04/02 على الساعة: 13:49

[5] اعتمادًا على المراجع التالية وبتصرف:

- بريبش السعيد، 2007، **الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 50-51؛

- عبد المطلب عبد الحميد، 2010، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات**، الدار الجامعية – الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص ص 54-55؛

- طالب عوض، مرجع سابق، ص ص 30-31.

[6] الأعوان الاقتصاديون هم مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من المؤسسات التي تشكل مراكز قرار ومراكز نشاط اقتصادي أو هم مجموع القطاعات الاقتصادية التي تحدد النشاط الاقتصادي للبلد.

[7] علي مجيد الحمادي، 2009، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45. (بتصرف)

[8] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 14.

[9] مكيد علي، 2011، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 11.

[10] نفس المصدر، ص 33.

[11] وليد إسماعيل السفير، 1988، **المدخل إلى الاقتصاد القياسي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ص 44.

[12] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، 1998، **الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 42-43. (بتصرف)

[13] إيمان عطية ناصف، 2007، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص 17.

[14] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 23.

[15] نفس المصدر، ص ص 321-323.

[16] عقيل جاسم عبد الله، 1999، **النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي**، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، ص 207.

[17] شعيب نويوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 106.

[18] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 396-402. (بتصرف)

[19] محفوظ بن عصمان، 2003، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 67.

[20] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، 1435 هـ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية Advanced Studies in Macroeconomic Theory**، كتاب إلكتروني، ص 16.

[21] اعتماداً على المرجعين التاليين وبتصرف:

- بريبش السعيد، مرجع سابق، ص ص 22-25؛

- عمر صخري، 2010، **التحليل الاقتصادي الكلي: النظرية والسياسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 13-14.

المحور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وحسابات الدخل الوطني

1. الأعوان الاقتصادية
2. الناتج الوطني الخام
3. الناتج المحلي الخام
4. طرق حساب الناتج الداخلي الخام
5. بعض المؤشرات الهامة الأخرى
6. ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي
7. نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل

المحـــور الثاني: قياس مستوى النشاط الاقتصادي الكلي وحسابات الـدخل الوطـني

تمهيد:

سنتناول في هذا المحور أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تمدنا بها المحاسبة الوطنية، باعتبار هذه المجمعات الاقتصادية Agrégats Économiques أدوات تساعدنا في تحليل وتحديد المسار الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد. ووفقًا للمحاسبة الوطنية Comptabilité Nationale يتحدد النشاط الاقتصادي لبلد ما بأربعة قطاعات على الأقل تسمى بالقطاعات الاقتصادية أو الأعوان الاقتصادية Agents Économiques.

إنَّ التداخل في النشاط بين مختلف هذه الأعوان من شأنه إحداث تدفقات نقدية وأخرى حقيقية (سلع وخدمات)، تُشكل لنا في مجملها حلقة التدفق الدائري للدخل. ولفهم ذلك سنقوم بدراسة ما يسمى بالحسابات الوطنية للدخل، والذي يعتبر فيها الناتج الداخلي الخام حجز الزاوية.

وفي الجزائر، يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات Office Nationale des Statistique (ONS) المصدر الرسمي للحسابات الوطنية الجزائرية.

1- الأعوان الاقتصادية:

كما أشرنا في المحور الأول، الأعوان الاقتصادية هم مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من المؤسسات التي تشكل مراكز قرارات ومراكز نشاط اقتصادي، أو الأشخاص الطبيعيون والمعنويون اللذين يمارسون نشاط اقتصاد. وفيما يلي تفصيل لمختلف فئات الأعوان الاقتصاديين.

1-1- قطاع العائلات أو الإنفاق الاستهلاكي (C) Secteur des Ménages:

يقصد به كل المستهلكين الذين يعيشون عادة داخل نفس السكن أو مكان إقامة مستقل ومنفرد سواء كانوا جزائيين أو أجانب، والذين يملكون عناصر إنتاج يقدمونها لقطاع المؤسسات مقابل دخل.

الوظيفة الأساسية لهدا القطاع هو إنفاق جزء كبير من دخله على الاستهلاك وجزء يقتطع كضرائب أمَّا الجزء المتبقي من دخله فيوجه إلى الادخار. ويشمل الإنفاق الاستهلاكي ما يلي:

- ✓ السلع المعمرة: السيارات، الأثاث ....؛
- ✓ السلع غير المعمرة: الأكل، اللباس ....؛
- ✓ الخدمات الخاصة بالتعليم، السكن، الصحة ...

1-2- قطاع المؤسسات أو الإنفاق الاستثماري (*I*) Secteur des Entreprises:

يقصد به كل الهيئات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع ويشمل كل الشركات الصناعية، التجارية، المقاولون الأفراد، المزارعون، الحرفيون، الصناعيون، التجار، مقدمو خدمات وأصحاب المهن الحرة. ويتمثل إنفاق هذا القطاع فيما يلي:

- ✓ الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية، الآلات، التجهيزات ....؛
- ✓ التغير في المخزون، حيث يفترض قيام هذا القطاع بيعه قيمة المخزون لنفسه.

1-3- القطاع الحكومي (*G*) Secteur Gouvernementale:

يشمل كل الهيئات التي لا تقوم بإنتاج السلع والخدمات كالدولة إضافة إلى الإدارات العمومية الإدارات الخاصة (النقابات، الأحزاب السياسية والتعليم الخاص) وأيضا الجماعات المحلية والمؤسسات غير الهادفة إلى تحقيق الربح.

هذا القطاع ينتج أساسًا خدمات غير سوقية تقدم بالمجان أو بأسعار شبه مجانية ومن الممكن أن تكون الخدمات فردية كالتعليم والصحة ....، كما يمكن أن تكون جماعية كالدفاع والأمن ...

يتمثل إنفاق هذا القطاع في:

- ✓ **نفقات التسيير:** وهي التي تتم بصفة دورية كأجور ورواتب موظفي الحكومة والإنفاق على التعليم، الصحة والدفاع؛

✓ **نفقات التجهيز:** وتشمل النفقات على المشاريع الإنتاجية الحكومية مثل: المطارات، الطرقات، المباني الحكومية ... وغيرها.

4-1- قطاع العالم الخارجي أو الإنفاق الخارجي (*NX*) Secteur du Reste du Monde:

نقصد به كل العالم عدى المحيط الجغرافي الجزائري ويقوم هذا القطاع بشراء كل ما نقوم بيعه من سلع وخدمات (إنفاق الأجانب على السلع المحلية) ونطلق عليه اسم الصادرات (*X*) Exportation وبيع كل ما نريد شراؤه من سلع وخدمات (إنفاق البلد على السلع الأجنبية) والذي نسميه بالواردات (*M*) Importation.

هناك قطاع خامس يتمثل في المؤسسات الملية أو القطاع المالي Secteur Financier لا يأخذه في الحساب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية Système de Comptabilité Économique Algérien (SCEA)، باعتباره فرع غير إنتاجي لا يدخل في دائرة حساب الناتج على عكس نظام المحاسبة للأمم المتحدة Système Comptable des Nations Unies (SCN). ويشمل هذا القطاع كل البنوك، الهيئات المالية المتخصصة: صناديق الادخار، شركات التأمين وكذا الخزينة العمومية.

2- الناتج الوطني الخام (*PNB*) Produit Nationale Brut:

نقصد به القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها عن طريق عناصر الإنتاج الوطنية (الموجودة داخل الدولة وخارجها) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. المعنى أنه مقياس على أساس الرقعة الاقتصادية أو يقاس بناءً على معيار الجنسية.

نقصد بالرقعة الاقتصادية القطر الجغرافي مضافًا إليه المياه الإقليمية والممثليات المتواجدة بالخارج (قنصليات، سفارات) مطروحًا منه الممثليات المتواجدة بالداخل (سفارات، قنصليات ومؤسسات دولية).

من التعريف نستخلص أن الـ (*PNB*):

قيمة نقدية: أي لا يتم جمع الكميات المنتجة التي هي في الأصل غير متجانسة كالذهب، الإسمنت والسيارات ... بل تجمع القيمة النقدية أو السوقية كما يلي:

$$PNB = P_1Q_1 + P_2Q_2 + \cdots\cdots + P_NQ_N = \sum_{i=1}^{i=N} P_iQ_i \qquad \ldots(1)$$

- **قيمة سوقية:** أي يحسب من خلال السلع المعروضة في السوق. وهنا تواجهنا مشاكل عدة:[1]

1) **مشكلة الاستهلاك الذاتي:** فهناك جزء من الناتج يستهلكه المنجين دون أن يعرض في السوق كالمزارعين مثلا يخصون جزء من إنتاجهم لاستهلاكهم الخاص؛

2) **الخدمات المنزلية:** الخدمات التي يؤديها أحد أفراد العائلة كخدمات ربات البيوت من تربية للأولاد، غسل وكي للملابس ... وغيرها من الأعمال، فهي تتم دون مقابل بالرغم من أنها تمثل إنتاجًا حقيقيًا؛

3) **خدمات العقارات المملوكة:** فالشخص الذي يملك مسكنًا ولا يعرض خدمته في السوق بل يستعمله شخصيًا دون مقابل لا يدخل في حساب الـ (PNB)؛

4) **معاملات الاقتصاد الخفي:** فكل الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تُمارس بطريقة سرية لا تُؤخذ في الحسبان، بالرغم من أنَّ هذه الأنشطة يتولد عليها إنتاج حقيقي؛

5) **مشكلة تقدير الاهتلاك الرأسمالي:** خاصة في مشروعات رأس المال الاجتماعي والبنى التحتية.

- **مجموع السلع والخدمات النهائية:** أي ما يدخل في حساب السلع والخدمات التي لا يعاد استعمالها في إنتاج سلع أخرى، أي التامة الصنع وهذا لتفادي تكرار (أو ازدواجية) الحساب؛
- **ينتج عن طريق عناصر الإنتاج الوطنية:** أي عناصر الإنتاج التي تحمل جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه؛
- **يقاس الناتج خلال فترة زمنية معينة:** عادة ما تكون سنة من 1 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة.

3- الناتج المحلي الخام (PIB) Produit Intérieur Brut:

نقصد به القمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل البلد (سواء من قبل الأجانب الذين يعملون داخل البلد أو من قبل المواطنون الذين يحملون نفس جنسية البلد ويقيمون داخله) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. المعنى أنه مقياس على أساس الرقعة الجغرافية.

تجدر بنا الإشارة هنا إلى التفرقة بين الأنشطة المنتجة والأنشطة غير المنتجة أو بالأحرى السلع والخدمات التي تدخل ضمن دائرة الإنتاج وتلك التي يتم استبعادها من دائرة الإنتاج. فحسب الـ SCN مجموع السلع والخدمات للفروع المنتجة (الصناعية، الزراعة، البناء، الأشغال العمومية والتجارة ...) والفروع غير المنتجة (البنوك، الشؤون العقارية، التأمينات والإدارات العمومية) يسمى بالناتج المحلي الخام (***Le PIB***). أمَّا الـ SCEA فيدخل في حساب الناتج فقط مجموع السلع والخدمات للفروع المنتجة ويسمى الإنتاج المحلي الخام La Production Intérieure Brute (***La PIB***). وتعطي العلاقة بينهما كالتالي:

$$\boldsymbol{Le\ PIB\ =\ La\ PIB_{(BP)} + La\ PIB_{(BNP)} - SNP_{(BP)}} \qquad \textbf{...(2)}$$

حيث تعبر $\boldsymbol{(La\ PIB_{(BP)})}$ و $\boldsymbol{(La\ PIB_{(BNP)})}$ عن الإنتاج المحلي الخام للفروع المنتجة والإنتاج المحلي الخام للفروع غير المنتجة على التوالي، أمَّا $\boldsymbol{(SNP_{(BP)})}$ فتعبر عن مشتريات الفروع المنتجة من الخدمات غير الإنتاجية.

من الناحية المحاسبية هذا هو الفرق بين الناتج والإنتاج، أمَّا الفرق من الناحية الاقتصادية فيكمن في أنَّ الإنتاج يشمل كل السلع والخدمات المنتجة وطنيًا أو محليًا بما فيها السلع الوسطية التي تضخم الإنتاج، في حين الناتج يقوم بحساب فقط القيمة المضافة المنتجة لذا في التعبير عن الثروة يُستعمل الناتج عوض الإنتاج.

من خلال التعريفين السابقين لكل (***PIB***) و (***PNB***)، يظهر أنَّ الفرق بينهما من الناحية الاقتصادية أنَّ الأول يُقاس على أساس الرقعة الجغرافية، في حين أنَّ الثاني يُقاس على أساس الرقعة الاقتصادية. أمَّا من الناحية المحاسبية فيمكن الفرق في صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج Revenu Net des Facteurs de l'Étranger، أي هناك دخل تحصل عليه شركة أجنبية بالجزائر مثلاً يعود للبلد الأم الأجنبي، يسمى بعوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج Revenus des Facteurs de Production Versés au Reste du Monde، وهناك دخل تحصل عليه الشركات الجزائرية بالخارج يعود للبلد الأصلي، يسمى بعوائد عوامل الإنتاج من الخارج Revenus

des Facteurs en Provenance du Reste du Monde. وعليه الفرق بين الـ (PIB) و (PNB) هو ص ع ع إ من وإلى الخارج. وتعطى صيغة الـ (PNB) بالشكل التالي[2]:

$$PNB = PIB + \underbrace{RFPRM}_{\text{ع ع إ من الخارج}} - \underbrace{RFVRM}_{\text{ع ع إ إلى الخارج}} = PIB + \underbrace{RNFE}_{\text{ص ع ع إ من وإلى الخارج}} \quad \ldots(3)$$

نميز بين ثلاث حالات:

- $NR > 0$: نقول أنَّ: $PNB > PIB$؛
- $NR < 0$: نقول أنَّ: $PNB < PIB$؛
- $NR = 0$: نقول أنَّ: $PNB = PIB$.

4- طرق حساب الناتج المحلي الخام:

هناك ثلاث طرق لحساب الـ (PIB)، نبدؤها بطريقة القيمة المضافة ثم طريقة الإنفاق ونختم بطريقة المداخيل أو الدخول. ذلك أنَّ هذه الطرق الثلاث ستوصلنا إلى قياس نفس الشيء، حيث أنَّ: (الناتج ≡ الإنفاق ≡ الدخل).[3]

4-1- طريقة القيمة المضافة الخامة Valeur Ajoutée Brut (VAB):

عند حساب الناتج المحلي الخام يمكننا الوقوع أمام ما يسمى بازدواجية الحساب عن طريق حساب المنتج لأكثر من مرة، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم الـ (PIB). ولتفادي هذا نقوم بحساب الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة السلع والخدمات التي يتسلمها من قطاعات أخرى وهو ما يعرف بالقيمة المضافة الخامة[4]. وتعطى بالصيغة:

$$VAB = \sum_{i=1}^{i=N} VAB_i = \sum_{i=1}^{i=N} (VPT_i - CI_i) \quad \ldots(4)$$

أين تعبر (VPT_i) عن قيمة الإنتاج الإجمالي Valeur de la Production Totale للقطاع (i)، أمَّا (CI_i) فتعبر عن الاستهلاك الوسيطي Consommation Intermédiaire للقطاع (i).

ويهذا يكون الناتج المحلي الخام عبارة عن مجموع القيم المضافة للقطاعات المكونة للاقتصاد:

$$\text{الناتج} = PIB = \sum_{i=1}^{i=N} VAB_i = \sum_{i=1}^{i=N} VPT_i - \sum_{i=1}^{i=N} CI_i \qquad \ldots(5)$$

مثال: لإنتاج معطف مثلا نفرض أن عملية إنتاجه تمر بخمسة مراحل حتى تصل الى قيمته النهائية كما هو مبين في الجدول رقم **(1)**، والذي نلاحظ من خلاله أنَّ مربي الأغنام يقوم بإنتاج ما قيمته **1200 ون** من الصوف ويقوم ببيعه إلى مصنع النسيج وغزل الصوف والذي يقوم بدوره بتصنيع الصوف ثم يبيع ما قيمته **2600 ون** إلى مصنع صنع المعاطف إلى أن يصل إلى التاجر الأخير أو المستهلك النهائي بقيمة **5800 ون.**

والسؤال الذي نود معرفته الإجابة عليه: كم سيدخل في حساب الناتج المحلي الخام لهذه العملية الإنتاجية؟

جدول رقم (1): المراحل التي مرَّت بها عملية صنع المعاطف

	VPT_i	CI_i	VAB
مربي الأغنام	1200	-	1200
مصنع نسج وغزل الصوف	2600	1200	1400
مصنع صنع المعاطف	4500	2600	1900
تجار التجزئة	5000	4500	500
التاجر الأخير	5800	5000	800
المجموع	**19100**	**13300**	**5800**

المصدر: من إعداد الأستاذة.

نلاحظ أن مصنع نسج وغزل الصوف قام بإنتاج ما قيمته **2600 ون** دفع **1200 ون** منها ثمن ما اشتراه من مربي الأغنام، فكانت بذلك القيمة التي تم خلقها فعلاً تقدر بـ **1900 ون.** وكذا الأمر بالنسبة لباقي المراحل التي مرَّت بها عملية صنع المعاطف. وعلى هذا الأساس وحسب ما قدمناه في تعريف الناتج فإن قيمته تساوي

الـ **5800 ون**، أي القيمة النهائية للمعطف وليست الـ **19100 ون**، لأننا لم تستبعد السلع الوسطية والتي تمثل ازدواجا حسابيا.

2-4- طريقة الدخل في حساب الـ (PIB):

نقصد بالدخل المكتسبات التي تستحق لعناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

نستخلص من التعريف أنَّ الدخل:

- لابد أن يكون مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية خلال فترة تقدير الدخل، فالمدفوعات التحويلية، المعاشات والهبات من الحكومات الأجنبية ليست من مكونات الدخل، لأنها دون مقابل أي لم تساهم في العملية الإنتاجية؛
- **الدخل يعبر عن مكتسبات عناصر الإنتاج:** مكتسب معناه مستحق لعناصر الإنتاج سواء حصلت عليه بالفعل أم لا، فهو إذن لا يعتبر مقبوضات فعلية؛
- يشمل عوائد عناصر الإنتاج الوطنية سواءً كانت داخل الوطن أو خارجه عند حساب الدخل الوطني ويشمل عوائد عناصر الإنتاج المحلية سواء كانت تحمل جنسية أجنبية أو جنسية البلد المعني عند حساب الدخل المحلي؛
- **يقاس الدخل خلال فترة زمنية معينة:** عادة ما تكون سنة من **1** جانفي إلى غاية **31** ديسمبر من نفس السنة.

بناءً على ما تقدم ذكره في المحور السابق، فيما يخص عوائد عناصر الإنتاج، فإنه يمكننا القول أنَّ الدخل هو عبارة عن مجموع مداخيل عناصر الإنتاج.

وبهذا تعطى صيغة الناتج المحلي الخام بطريقة الدخل كالتالي:

$$\text{الدخل} = PIB = \sum w + \sum i + \sum R + \sum P \qquad \ldots(6)$$

3-4- طريقة الإنفاق في حساب الـ (PIB):

الدخل الذي يتحصل عليه الأفراد يقومون بإنفاقه على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. على هذا الأساس نقول أنَّ الناتج المحلي الخام بهذه الطريقة يعبر عن مجموع ما تنفقه الأعوان الاقتصادية (إنفاق استهلاكي، إنفاق استثماري، إنفاق حكومي وصافي التعامل مع الخارج).

تعطى الصيغة الحسابية لـ (PIB) بهذه الطريقة كما يلي:

$$\text{الإنفاق} = PIB = \underbrace{C + I + G}_{\text{الإنفاق المحلي}} + \underbrace{X - M}_{\text{الإنفاق الأجنبي}} \qquad \ldots(7)$$

حيث يعبر (C) عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بقطاع العائلات، (I) الإنفاق الاستثماري، (G) الإنفاق الحكومي أو الإنفاق الاستهلاكي العمومي، (X) و (M) يعبران عن الصادرات والواردات على التوالي. في حين تعبر ($X - M$) عن الميزان التجاري (NX) أو صافي الصادرات والذي يأخذ ثلاث وضعيات:

- ($NX > 0$) $\Longleftarrow$ هناك فائض في الميزان التجاري، أي أنَّ البلد يصدر أكثر مما يستورد، الأمر الذي يعني دخول للعملة الصعبة وسيؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة المحلية؛
- ($NX < 0$) $\Longleftarrow$ الميزان التجاري في حالة عجز، لأنَّ البلد يستورد أكثر مما يصدر، الأمر الذي يعني استنزاف للعملة الصعبة وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية؛
- ($NX = 0$) $\Longleftarrow$ أنَّ الميزان التجاري متوازن (تساوي بين الجانبين الدائن والمدين).

من خلال الأساليب الثلاثة لحساب الناتج المحلي الخام، تم الوصول إلى أنه وبالفعل: الناتج≡الإنفاق≡الدخل.

5- بعض المؤشرات الهامة الأخرى المستعملة في النشاط الاقتصادي:

إضافة إلى مؤشرات السابقة سنسلط الضوء على متطابقات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها والتي تستعمل هي كذلك في قياس النشاط الاقتصادي لأي بلد، وتتمثل في الناتج الوطني الصافي بسعر السوق والتكاليف، الدخل الشخصي والدخل التصرفي.

5-1- الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNN_m) وسعر التكاليف (PNN_f):

إن الـ (PNB) المحصل عليه لا يوزع كليةً على عناصر الإنتاج، فالمؤسسات تقتطع جزء منه يخصص للإهتلاك (Am) Amortissement، أي للسلع التي تتقادم بمرور الزمن مع العملية الإنتاجية، لنحصل حينها على ما يسمى بالناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNN_m) Produit Nationale Net au Prix du Marché، والذي يحسب كما يلي:

$$PNN_m = PNB_m - Am \qquad ...(8)$$

من جهة أخرى تعطى صيغة حساب الـ (PNB_m) كما يلي:

$$PNB_m = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD - Sub\ d'Imp \qquad ...(9)$$

أين تعبر (PNB_m) عن الناتج الوطني الخام بسعر السوق، ($\sum TVA$) مجموع الرسم على القيمة المضافة Taxe sur la Valeur Ajoutée، ($\sum DD$) مجموع الرسوم والحقوق الجمركية Droit de Duane أمَّا ($Sub\ d'Imp$) فتمثل إعانات الاستيراد Subvention d'Importation وهي عبارة عن مدفوعات نقدية تقدمها الحكومة لقطاع المؤسسات بغرض بيع المنتجات بسعر أقل.

بالنسبة للرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة ونقصد بها الضرائب التي يمكن للمكلف بها قانونيًا أن يُحملها لآخر، أي يقوم بنقل عبئها إلى المستهلك النهائي للسلع وذلك عن طريق رفع سعرها بمقدار عبء الضريبة.

للحصول على الناتج الوطني الصافي بسعر تكاليف عناصر الإنتاج Produit National net au Prix de Facteur de Production (PNN_f)، لابد من طرح الضرائب غير المباشرة، باعتبارها لا تشكل دخولاً لعناصر الإنتاج وإضافة الإعانات المدفوعة من طرف الحكومة أو العالم الخارجي، باعتبارها تشكل دخولاً لعناصر الإنتاج، وتعطى الصيغة الخاصة بحساب الـ (PNN_f) كالتالي:

$$PNN_f = RN = PNB_m - II + Sub\ d'Expl \qquad ...(10)$$

نقصد بـ (RN) الدخل الوطني، (II) الضرائب غير المباشرة Impôts Indirects، في حين ($Sub\ d'Expl$) تمثل إعانات الاستغلال Subvention d'Exploitation وهي عبارة عن مساعدة مالية تمنحها الدولة للمؤسسات في شكل منح تساعدهم على تلبية نفقاتهم أو للتعويض عن عدم كفاية بعض الإيرادات.

وبهذا نفهم بأنَّ الـ (PNN_f) لايحتوي على الضريبة ويشمل الإعانات، في حين الـ (PNN_m) يحتوي على الضريبة غير المباشرة التي يتحملها المستهلك في السعر ولكن لا يشمل الإعانات[5].

5-2- الدخل الشخصي (RP) Revenu personnel:

الدخل الشخصي على العكس من الدخل الوطني الذي يمثل مستحقات عناصر الإنتاج مقابل اشتراكها في العملية الإنتاجية، فإنه يمثل مجموع ما يستلمه أصحاب عناصر الإنتاج من دخول قبل اقتطاع الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع العائلات. أو بعبارة أخرى هو عبارة عن الدخل الوطني بعد طرح الدخول المكتسبة وغير المستلمة من قطاع العائلات (الأرباح غير الموزعة، الضرائب على أرباح ومداخيل الشركات والاشتراكات الاجتماعية) وإضافة الدخول المستلمة وغير المكتسبة (التحويلات الحكومية من إعانات ومنح ومدفوعات الضمان الاجتماعي) من قبل هذا القطاع[6]. ويحسب الدخل الشخصي كالآتي:

$$RP = RN - Prél\begin{bmatrix} TA_{P,Y} \\ PND \\ CS \end{bmatrix} + TR \qquad ...(11)$$

أين تعبر ($Prél$) عن الاقتطاعات Prélèvements ونحصرها في: {الأرباح غير الموزعة Profits non Distribués (PND)، الضرائب على أرباح ومداخيل الشركات ($TA_{\pi,Y}$) Taxe sur le Revenu et le Profit والاشتراكات الاجتماعية (CS) Cotisations Sociale...}. في حين تعبر (TR) عن التحويلات الحكومية Transferts Gouvernementaux.

نقصد بالمدفوعات التحويلية أو التحويلات الحكومية المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة لقطاع العائلات في شكل إعانات للفقراء أو العاطلين عن العمل ...، كما قد تدفعها إلى قطاع المؤسسات بمثابة دعم.

3-5- الدخل الشخصي المتاح أو الدخل الشخصي التصرفي (Y_d) Revenue Personnel Disponible:

هو ذلك الدخل الذي يمكن للفرد التصرف فيه في شكل استهلاك (C) أو ادخار (S)، فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الأفراد تعرف بالضرائب المباشرة Impôts Directs أو ضرائب الدخل Impôts sur le Revenu، فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على ما يسمى بالدخل المتاح:

$$Y_d = RP - TA_Y \quad \ldots(12)$$

في غياب الاقتطاعات يصبح الـ (Y_d) يحسب كما يلي:

$$Y_d = Y - TA + TR \quad \ldots(13)$$

من خلال التعريف يمكن أيضًا كتابة علاقة الـ (Y_d) كما يلي:

$$Y_d = C + S_M \quad \ldots(14)$$

وعليه نقول أنَّ ادخار العائلات عبارة عن ما تبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك، أي:

$$S_M = Y_d - C \quad \ldots(15)$$

لكي نبقى في نفسي السياق نطرح السؤال التالي: فيما يتمثل ادخار كل من المؤسسات $(S_{\not\in})$ والإدارات العمومية (S_{AP})؟

كما رأينا سابقا، تقوم المؤسسات قبل توزيع الدخل باقتطاع أقساط الإهتلاك (Am) وتحتجز أرباحًا لتوسيع نشاطها (PND)، وعلى هذا الأساس نقول أن:

$$S_{\not\in} = Am + PND \quad \ldots(16)$$

من جهة أخرى، الحكومة لها إيرادات وتتمثل في الضرائب بأنواعها: المباشرة، غير المباشرة وشبه الضريبة، كما لها مصاريف تتمثل في النفقات الحكومية والمدفوعات التحويلية وما تبقى نتيجة الفرق بينهما نحصل على ما يصطلح عليه برصيد الميزانية (BS) Solde Budgétaire والذي يُمثل في ذات الوقت ادخار الحكومة، أي:

$$S_{AP} = BS = TA - (G + TR) \quad \ldots(17)$$

ونكون بذلك أمام ثلاث وضعيات لميزانية الحكومة:

- $(BS > 0) \Longleftarrow$ هناك فائض في الميزانية الحكومية Excédent Budgétaire، ويحدث ذلك في ظل وجود زيادة في الإيرادات العامة عن النفقات العامة، الأمر الذي يعني أنه هناك ادخار للحكومة، بإمكانها استثماره أو الاحتفاظ به لسد أي عجز مستقبلي؛
- $(BS < 0) \Longleftarrow$ أنه في ظل وجود زيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة يتحقق عجز في الميزانية الحكومية Déficit Budgétaire، ويعني أنه لا توجد مدخرات حكومية (ادخار سالب للحكومة Désépargne)، وبالتالي قد تلجأ الحكومة لفرض ضرائب جديدة أو اللجوء للاقتراض أو الإصدار النقدي؛
- $(BS = 0) \Longleftarrow$ أنه لما تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العامة، نقول أنه هناك توازن في الميزانية الحكومية Budget Équilibré، وبالتالي لا توجد مدخرات حكومية (معدومة).

4-5- مؤشر الأسعار Indice des Prix ومكمش الناتج الداخلي الخام Déflateur du PIB:

عند حساب الناتج المحلي الخام لابد من التفرقة بين قيمته الاسمية (الجارية) والحقيقية (الثابتة)، فالأسعار الجارية كما ذكرنا في المحور الأول لا تأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم أمَّا الثابتة فهي على العكس من ذلك. ويعتمد حساب معدل التضخم على مؤشرات الأسعار والتي هي عبارة عن مقاييس نستعملها لإزالة التضخم ولقد تمَّ ذكرها هي الأخرى في المحور الأول، ولا بأس بالتذكير بها مرة أخرى:

$$IP_L = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}Q_{i0}}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}Q_{i0}} \times 100 \qquad IP_P = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}Q_{i1}}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}Q_{i1}} \times 100$$

$$IP_F = \sqrt{IP_L \times IP_P} \qquad IP_{M-E} = \frac{\sum_{i=1}^{N} P_{i1}(Q_{i1} + Q_{i0})}{\sum_{i=1}^{N} P_{i0}(Q_{i1} + Q_{i0})} \times 100$$

أمَّا مكمش الـ (PIB)، فهو أحد أنواع مؤشرات الأسعار يسمح لنا بحساب الـ (PIB_R)، ويعطى بالصيغة التالية:

$$Def - PIB = \frac{PIB_N}{PIB_R} \times 100 \qquad \ldots(18)$$

فمن خلال تعريفنا لـ (PIB) و الـ (PNB)، قلنا أنهما عبارا عن القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية، والأكيد هو أنَّ هذه القيم النقدية والمحسوبة بالأسعار الجارية ستتغير إمَّا بتغير السعر و/أو تغير الكمية، وبطبيعة

الحال ستُضخم الزيادة في المستوى العام للأسعار من الناتج المحلي (أو الوطني) الخام حتى في ظل انخفاض أو عدم تغير الكميات، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على القيم الاسمية لد (***PIB***) و الـ (***PNB***) لقياس الآداء الاقتصادي للبلد، وإنما على القيم الحقيقية لهما، وذلك من خلال الاعتماد على الأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس) وليست الأسعار الجارية (أسعار سنة المقارنة)، لتعكس التغيرات الحقيقة في الناتج.

وعليه لكي نقول أنه حدثت زيادة في الـ (***PIB***) و الـ (***PNB***) أو في حسابات الدخل بصفة عامة، لابد أن تكون الزيادة الحاصلة ناتجة عن الكميات وليست الأسعار، وبهذا يتضح لنا أنَّ الفرق بين القيم الاسمية والقيم الحقيقة ينحصر في تغيرات الأسعار عبر الزمن، فإذا لم تتغير هذه الأخيرة ستتطابق قيمة الـ (PIB_N) مع قيمة الـ (PIB_R).[7]

5-5- التسربات Fuites والاحتقانات Injections:

نقصد بالتسريبات الجزء غير المنفق من الدخل على الانتاج المحلي، ونجد أن مصادرها ثلاث: الادخار، الضرائب والواردات، حيث وبارتفاعها يحدث انخفاض في الناتج أو الدخل، ذلك أن زيادة أي منها يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، فيحدث انكماش في الناتج والدخل[8].

أمَّا الإحتقانات أو الإضافات فهي تلك المؤشرات التي تأتي من مصدر آخر غير الدخل المحلي لعناصر الإنتاج، وتتمثل في: الإنفاق الاستثمار، الإنفاق الحكومي والصادرات. وأية زيادة في أحد منها أو كلها سيرتفع الطلب الكلي عن العارض الكلي ويحدث بذلك توسيع في الناتج والدخل[9].

توصلنا سابقًا إلى أنَّ: (الإنفاق ≡ الدخل ≡ الناتج)

ففي اقتصاد بسيط ذو قطاعين (العائلات والمؤسسات)، فإنَّ متطابقة الإنفاق والذي يمثل الطلب الكلي للقطاعين ($C+I$) إنما يساوي الدخل المتولد من إنفاق هذين القطاعين على الناتج والذي يمكن التصرف فيه إمَّا في شكل إنفاق استهلاكي أو ادخار ($C+S$). وبهذا يمكن كتابة المتطابقة كالتالي:

$$\left.\begin{array}{l} \text{الإنفاق} = AD = Y = C + I \\ \text{الدخل} = AS = Y = C + S \end{array}\right\} \Rightarrow C + I = C + S \qquad \ldots(19)$$

∴ يتحقق التوازن الاقتصادي في هذه الحالة لمَّا: $(S = I)$

أمَّا إذا أضفنا القطاع الحكومي فإنَّ الناتج أصبح يشمل كذلك الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، أمَّا الدخل المتولد فيقتطع جزء منه في شكل ضرائب وتصبح العلاقة:

$$\left.\begin{array}{l} \text{الإنفاق} = AD = Y = C + I + G \\ \text{الدخل} = AS = Y = C + S + \underbrace{(TA - TR)}_{\text{صافي الضرائب}} \end{array}\right\} \Rightarrow C + I + G = C + S + (TA - TR) \qquad \ldots(20)$$

∴ يتحقق التوازن الاقتصادي في هذه الحالة لمَّا: $(S + TA - TR = I + G)$ أو $(S + TA = I + G + TR)$.

مع العلم أنَّ: $(S = S_M + S_{\notin})$ و $\left(TA = \underbrace{TA_Y + TA_{\pi;Y}}_{\text{ضرائب مباشرة}} + II + CS\right)$.

بإضافة العالم الخارجي، فإنَّ الناتج أصبح يشمل كذلك الصادرات إلى جانب الإنفاق الداخلي أمَّا الدخل المتولد فيقتطع جزء منه في شكل واردات وتصبح العلاقة:

$$\left.\begin{array}{l} AD = Y = C + I + G + X \\ AS = Y = C + S + (TA - TR) + M \end{array}\right\} \Rightarrow C + I + G + X = C + S + (TA - TR) + M \qquad \ldots(21)$$

∴ يتحقق التوازن الاقتصادي في هذه الحالة لمَّا: $(S + TA - TR + M = I + G + X)$

كما يمكن كتابة المعادلة الأخيرة على النحو التالي:

$$\underbrace{S - I}_{\text{فائض الادخار}} = \underbrace{(G + TR) - TA}_{\text{العجز في الميزانية}} + \underbrace{(X - M)}_{\text{الفائض في الميزان التجاري}} \qquad \ldots(22)$$

هذه المعادلة تبين أن فائض المدخرات على الاستثمارات الخاصة بالقطاع الخاص إنما تعادل مقدار الفائض في الميزان التجاري مضافًا إليه العجز في الميزانية الحكومية.

في حالة تساوي الاستثمار الخاص مع الادخار الخاص فان الفائض (العجز) في الميزان التجاري يعكس العجز (الفائض) في الميزانية الحكومية.

كما يمكن كتابة وتحليل المعادلة رقم (22) كما يلي:[10]

$$Y = C + I + G + X - M \Rightarrow Y - C - G = X - M$$

$$\Rightarrow \underbrace{\underbrace{Y - TA - C}_{S_M} + \underbrace{TA - G}_{S_{AP}}}_{S} - I = NX$$

$$\Rightarrow S - I = X - M \qquad \ldots(23)$$

حيث يطلق على $(S - I)$ بصافي الاستثمار الأجنبي أو صافي تدفق رأس المال، أي نطرح ما يقدمه الأجانب من قروض للداخل من ما يقدمه السكان المحليين من قروض للخارج. فإذا كان هذا الصافي موجب فإنَّ مدخرات البلد تفوق استثماراته وهي بذلك تُقرض الفائض للأجانب وأمَّا إذا كان هذا الصافي سالب فيحدث العكس، أي أنَّ استثمارات البلد تتجاوز مدخراته وبهذا يتم تمويل هذا الاستثمار الإضافي من خلال الاقتراض من الخارج، وبالتالي يعكس صافي تدفق رأس المال التدفق الدولي للأموال لتمويل تراكم رأس المال. وهنا نميز بين ثلاث حالات:

- إذا كان $(S - I)$ و (NX) موجبين، ففي هذه الحالة لدينا فائض تجاري ويكون البلد مُقرض في الأسواق المالية العالمية ومصدر للسلع أكثر ممَّا يستورد؛
- إذا كان $(S - I)$ و (NX) سالبين، ففي هذه الحالة لدينا عجز تجاري ويكون البلد مُقترض في الأسواق المالية العالمية ومستورد للسلع أكثر ممَّا يصدر؛
- إذا كان $(S - I)$ و (NX) معدومين، فيقال أنه لدينا توازن تجاري لأنَّ قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات.

في الأخير يمكننا القول أنه عند التكلم عن التوازن الاقتصادي في شكل تساوي بين التسربات والاحتقانات فإننا سنكون أمام حالتين:

- نكون أمام انكماش اقتصادي في حالة ما إذا كانت الإحتقانات أقل من التسربات؛

نكون أمام انتعاش اقتصادي في حالة ما إذا كانت الإحتقانات أكبر من التسربات.

6- ملخص لكيفية قياس النشاط الاقتصادي:

هذا الملخص يتضمن كيفية الانتقال من الإنتاج الكلي إلى غاية الوصول إلى الدخل المتاح:

قيمة الإنتاج الكلي (VPT)
- الاستهلاك الوسيط (CI)
= القيمة المضافة الكلية (VAB)
+ الرسوم على القيمة المضافة (TVA)
+ الرسوم والحقوق الجمركية (DD)
- إعانات الاستيراد $(Sub\ d'Imp)$
= الناتج الداخلي الخام بسعر السوق (PIB_m)
- الضرائب غير المباشرة (II)
+ إعانات الاستغلال $(Sub\ d'Exp)$
= الناتج الوطني الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج(PNN_f) = الدخل الوطني (RN)
- الأرباح غير الموزعة (PND)
- ضرائب على أرباح ومداخيل الشركات $(TA_{\pi,Y})$
- اشتراكات اجتماعية (CS)
+ التحويلات الحكومية (TR)
= الدخل الشخصي (RP)
- الضرائب على دخل قطاع العائلات (TA_Y)
= الدخل التصرفي (Y_d)
- الاستهلاك العائلي (C)
= الادخار العائلي (S_M)

7- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل:

تشير الأسهم الممثلة في المخطط رقم (1) إلى التدفقات النقدية والحقيقية بين مختلف الأعوان الاقتصادية (قطاع العائلات، قطاع المؤسسات، القطاع الحكومي، قطاع العالم الخارجي وقطاع المؤسسات المالية)، حيث نجد تدفق نقدي من قطاع المؤسسات إلى قطاع العائلات مقابل خدمات عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض والتكنولوجيا). وهذا الأخير ينفق جزء من دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة من طرف قطاع المؤسسات والعالم الخارجي. أمَّا الجزء الثاني فتقوم الحكومة باقتطاعه في شكل ضرائب، وما تبقى من الدخل يُدَّخر لدى المؤسسات المالية مقابل معدل فائدة، دون أن ننسى التدفق النقدي لعوائد غير المقيمين.

مخطط رقم (1): حلقة تدفق دائري لدخل اقتصاد ذو أربع قطاعات

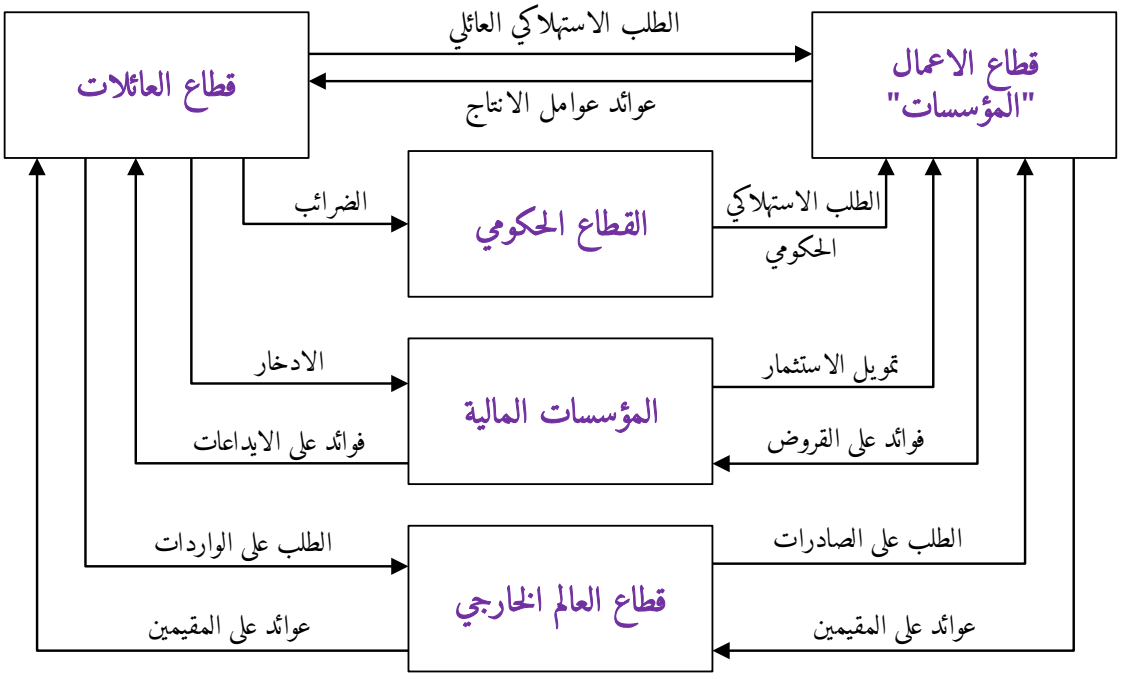

أمَّا القطاع الحكومي، فهو الآخر يقوم بإنفاق إيراداته من أجل شراء السلع والخدمات للإدارات العمومية من قطاع المؤسسات والعالم الخارجي. كما ويقتطع من هذين القطاعين الضرائب. وفيما يخص قطاع المؤسسات المالية، فمن المدخرات التي قُدِّمت لها تقوم بإقراض المستثمرين مقابل معدل فائدة.

وفي علاقة قطاع المؤسسات والعالم الخارجي نجد هذا الأخير يقوم بإنفاق الدخل على الصادرات وقطاع المؤسسات هو الآخر ينفق من أجل شراء السلع الرأسمالية من الخارج. وهكذا تتكرر التدفقات النقدية بين مختلف الأعوان الاقتصادية باستمرار في دورات متعاقبة ودون انقطاع.

أسئلة تقويم ذاتي:

من خلال ما تلقيته في هذا المحور، حاول أن تجيب عمَّا يلي:

1. ماذا نقصد بالناتج المحلي الخام والناتج الوطني الخام، وما هو الفرق بنهما محاسبيًا واقتصاديًا؟

2. ما هو الفرق بين الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الصافي؟

3. ماذا نقصد بالقيمة المضافة الخامة، ولماذا نقوم بحسابها؟

4. أذكر الطرق المعتمدة لحساب الـ (PIB).

5. ما هو الفرق بين الدخل الوطني، الشخصي والمتاح؟

6. ماذا نقصد بالناتج المحلي الخام الإسمي والناتج المحلي الخام الحقيقي، وما هو الفرق بينهما؟

7. أعط ملخصًا عامًا للحسابات الوطنية بداية من إجمالي الإنتاج ووصولاً إلى الادخار.

تمرين تطبيقي:

I. إذا كانت لدينا المعطيات التالية: الناتج الوطني الخام **4000 ون**، الضرائب غير المباشرة **40 ون**، اشتراكات الضمان الاجتماعي **60 ون**، الضرائب على أرباح الشركات **30 ون**، الضرائب (المباشرة، غير المباشرة وشبه الضريبة) **190 ون**، إعانات الاستغلال **50 ون**، الإنفاق الحكومي **100 ون**، رصيد الميزانية الحكومية **40 ون**، الإنفاق الاستهلاكي **2000 ون**، ادخار قطاع المؤسسات **240 ون**، الإهتلاكات **120 ون**.

1. جد الدخل الشخصي (RP)؛

2. جد الدخل المتاح (Y_d)؛

3. جد قيمة الادخار الكلي (S_T)؛

4. في حالة ما إذا كانت ميزانية الدولة في حالة عجز، ماهي مصادر تمويل هذا العجز؟

II. إذا كان قيمتي الناتج الداخلي الخام لعامي **2016** و **2017** على التوالي: **3880 ون** و **4500 ون**، وكان الرقم القياسي للسعر لعام **2016**: **110 %** ولعام **2017** يساوي **120 %**.

1. جد معدل النمو الاقتصادي؟

2. هل كنت تتوقع النتيجة؟ (التعليل في الحالتين).

حل التمرين التطبيقي:

I. الجزء الأول:

1. إيجاد الدخل الشخصي (RP):

$$RP = \underbrace{PIB + NR}_{PNB} - Am - II + Sub\,d'Exp - Pré\begin{pmatrix} TA_{\pi,Y} \\ PND \\ CS \end{pmatrix} + TR$$

$$PND = S_{\notin} - Am = 240 - 120 = \underline{120\ UM}$$

$$TR = TA - BS - G = 190 - 40 - 100 = \underline{50\ UM}$$

$$RP = 4000 - 120 - 40 + 50 - (30 + 120 + 60) + 50 = \underline{3730\ UM}$$

2. إيجاد الدخل المتاح (Y_d):

$$TA_M = TA - (TA_{\pi,Y} + QI + II) = 190 - (30 + 60 + 40) = \underline{60\ UM}$$

$$Y_d = RP - TA_M = 3730 - 60 = \underline{3670\ UM}$$

3. إيجاد قيمة الادخار الكلي (S_T):

$$S_T = S_M + S_{\notin} + S_{AP} = (Y_d - C) + S_{\notin} + BS$$

$$S_T = 3670 - 2000 + 240 + 40 = \underline{1950\ UM}$$

4. مصادر تمويل عجز ميزانية الدولة:

هناك أربع مصادر لتمويل العجز في الميزانية الحكومية تتمثل في: زيادة الضرائب، الاقتراض الداخلي أو خارجي (الدين العام) والإصدار النقدي.

II. الجزء الثاني:

1. إيجاد قيمة الناتج المحلي الخام لعام 2016:

قبل ذلك يجب إيجاد الـ (PIB) بالأسعار الثابتة لسنتي 2016 و 2017:

$$PIBR_{2016} = \frac{PIBN_{2016}}{Def(PIB)_{2016}} \times 100 = \frac{3880}{80} \times 100 = \underline{4850\ UM}\ \nearrow$$

$$PIBR_{2017} = \frac{PIBN_{2017}}{Def(PIB)_{2017}} \times 100 = \frac{4200}{105} \times 100 = \underline{4000\ UM}\ \searrow$$

يتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال الصيغة التالية:

$$g = \frac{PIBR_{2017} - PIBR_{2016}}{PIBR_{2016}} \times 100 = \frac{4000 - 4850}{4850} \times 100 = \underline{-17.52\ \%}$$

هناك تراجع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة **17.52 %.**

2. النتيجة كانت متوقعة، كون الزيادة الحاصلة في الأسعار (**25** %) أكبر من الزيادة الحاصلة في الـ (***PIB***) بالأسعار الجارية (**8.24** %) ما بين سنتي 2016 و 2017.

$$\Delta Def(PIB) = Def(PIB)_{2017} - Def(PIB)_{2016} = 105 - 80 = \underline{25\ \%}$$

$$g = \frac{PIBN_{2017} - PIBN_{2016}}{PIBN_{2016}} \times 100 = \frac{4200 - 3880}{3880} \times 100 = \underline{8.24\ \%}$$

التهميش:

[1] اعتماداً على المرجعين التاليين وبتصرف:

- بريبش السعيد، مرجع سابق، ص ص 41-42؛

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 53؛

[2] Gregory N.Mankiw, 2009, **Macroéconomie**, Édition the Boek, Paris, 4ème Édition, P 63.

[3] سامي خليل، 1994، **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية (الكتاب الأول)**، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، مصر، ص 123.

[4] علاش أحمد، 2010، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 27. (بتصرف)

[5] بريبش السعيد، مرجع سابق، ص 56.

[6] طالب عوض، مرجع سابق، ص 33. (بتصرف)

[7] نفس المصدر، ص 19. (بتصرف)

[8] جلال جويدة القصاص، 2010، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية – الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ص 60.

[9] نفس المكان.

[10] N.Gregory Mankiw, 2005, **Macroeconomics**, Worth Publishers, USA, PP 122-123.

المحور الثالث: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

1. فرضيات النموذج الكلاسيكي
2. تحليل مختلف الأسواق عند الكلاسيك
3. التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي
4. آثار السياستين المالية والنقدية في إطار النموذج الكلاسيكي للتوازن

المحور الثالث: النموذج الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي

تمهيد:

كانت النظرية السائدة في تفسير التقلبات الاقتصادية لغاية الثلاثينيات من القرن العشرين هي النظرية الكلاسيكية، وعلى الرغم من كونها لم تتضمن بعض الجوانب الفكرية والنظرية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي، أي بعمل الاقتصاد ككل، ومكوناته الإجمالية، بل بمجرد أفكار لم تكن تمثل نظرية متكاملة في الاقتصاد الكلي بالمعنى الدقيق للنظرية، إلاَّ أنه من الضروري ومن المفيد من الناحية التحليلية ذات الصلة بالاقتصاد الكلي تجميع وتوضيح الآراء الكلاسيكية المرتبطة بذلك[1].

من الاقتصاديين الذين أسهموا في النظرية الكلاسيكية نجد آدم سميث Adam Smith (مؤلف كتاب ثروة الأمم)، دافيد ريكاردو David Ricardo، روبارت ملتيس Robert Malthus، جون استيوارت ميل John Stewart Mill، جون باتيست ساي John B. Say وألفريد مارشال Alfred Marshall ... وغيرهم.

من أهم استنتاجات التحليل الكلاسيكي Analyse Classique أنه يقوم على أساس أنَّ الاقتصاد الكلي دائمًا في حالة التوظيف الكامل Plein Emploi، ولو حدث ووصل الاقتصاد إلى مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل فإنه سرعان ما يعود إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظف الكامل، وهذا من خلال ضوابط تلقائية أسموها أصحاب المدرسة الكلاسيكية باليد الخفية Main Invisible والمتمثلة في جهاز الأسعار. وقبل الخوض في الكيفية التي بموجبها يتم تحديد مستويي الدخل والاستخدام وفقًا للتحليل الكلاسيكي لابد أن نشير إلى الفرضيات التي يرتكز عليها.

1- فرضيات النموذج الكلاسيكي Hypothèses de Modèle Classiques:

من أهم المرتكزات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي ما يلي:

1. المنافسة التامة Concurrence Parfaite وحرية ممارسة النشاطات الاقتصادية بعيدًا عن تدخل الدولة؛

2. في ظل نظام اقتصاد السوق Économie de Marché، التوازن يتحقق عند التشغيل الكامل وأي اختلال سرعان ما يختفي من خلال جهاز الأسعار ويتجه بذلك تلقائيًا إلى التوازن استنادًا لقانون المنافذ لساي Loi de Débouchés de Say "العرض يولد الطلب المساوي له"؛

3. زيادة حجم الإنتاج وتحسين نوعيته تعتمد على تقسيم العمل من زيادة إتقان العامل للعمل وتعزيز قدرته على الابتكار وعلى استخدام الآلات والمكائن[2]؛

4. حجم التشغيل يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل وبهذا عدم وجود بطالة اجبارية، وإن وجدت فهي عابرة سرعان ما تختفي بفعل التنافس بين العمال الذي سيضغط على الأجور نحو الانخفاض فيزداد بذلك الطلب على العمالة من قبل المؤسسات وتختفي البطالة؛

5. يعتمد التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون تناقص الغلة لركاردو، والذي ينص على أنه كلما أضفنا عنصر إنتاجي ما، مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى، فإنَّ إنتاجيته ستنخفض؛

6. الأسواق ليست مستقلة عن بعضها البعض، بمعنى إذا كان $(N-1)$ سواق متوازن، فإنَّ السوق (N) وبالضرورة يكون متوازنًا وهو ما أسماه والراس بقانون التوازن العام la Loi de l'Équilibre Général؛

7. كل الأعوان الاقتصاديون يتصرفون وفق مبدأ الرشادة أو العقلانية الاقتصادية وهذا بسبب الدراية المسبقة لأوضاع السوق؛

8. النقود لها دور ثانوي في الحياة الاقتصادية بالنسبة للكلاسيك، فهي مجرد وسيط للتبادل (أي حيادية)، ولقد فسروا تقلبات المستوى العام للأسعار من خلال النظرية الكمية للنقود لفيشر، أي أنَّ التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وربطوا ذلك بالأجل القصير؛

9. مرونة الأجور والأسعار تؤكد الحركة في اتجاه التوظيف الكامل للموارد، أمَّا مرونة أسعار الفائدة فتكفل توجيه المدخرات إلى استثمارات[3]؛

10. الهدف الأساسي من وراء القيام بنشاط اقتصادي هو تحقيق الربح؛

11. أنَّ التحليل الكلاسيكي يعتمد على الفترة القصيرة؛

12. تُستمد النظرية الكلاسيكية للاقتصاد ككل من أسلوب التوازن الجزئي.

من خلال ما تقدم يتبن لنا أنَّ التحليل الكلاسيكي هو تحليل ساكن يتوقف على قانون والراس Walras ومبدأ التحليل الإزدواجي Analyse Dichotomique المبني على أساس أنَّ القيم الإسمية تتحدد في السوق النقدي أمَّا القيم الحقيقية فهي مستقلة عنه وتحدد في سوق السلع والخدمات وسوق العمل.

2- تحليل مختلف الأسواق عند الكلاسيك:

تبعًا للتسلسل المنطقي الذي اعتمده الكلاسيك سنقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي وحجم العمل التوازنيين، كما ويتحدد انطلاقًا من هذا السوق حجم الإنتاج، ثم نقوم بعدها بدراسة سوق السلع والخدمات الذي يتحدد فيه كل من الادخار والاستثمار، ثم نختم بدراسة سوق النقد والذي من شأنه تحديد المستوى العام للأسعار.

2-1- سوق العمل Marché du Travail:

يرتكز النموذج الكلاسيكي في تحليله للتوازن الاقتصادي الكلي على دالة الإنتاج الكلية Fonction de Production Totale، ونظراً لكون هذه الأخيرة لم تختلف عن تلك المدروسة على المستوى الجزئي، فهي بذلك تعتمد على عنصر العمل مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض والتكنولوجيا ...)، وبهذا يمكن كتابتها على الوجه التالي:

$$y = f(L\,;\bar{K}) \qquad \ldots(1)$$

حيث يعبر (y) عن الناتج الحقيقي La Production Réelle، في حين (L) يعبر عن عنصر العمل، أمَّا فيما يخص ($\bar{K}$) فهو يمثل عنصر رأس المال والذي يُفترض أنه ثابت في الأجل القصير.

بما أنَّ عنصر العمل المحدد الوحيد لمستوى الناتج، فإنَّ دالة الإنتاج تصبح من الشكل:

$$y = f(L) \qquad \ldots(2)$$

وتتميز هذه الدالة بـ:

✓ المشتقة الأولى موجبة $\left(\frac{\partial f(L)}{\partial L} > 0\right)$، أي أنَّ الإنتاجية الحدية للعمل موجبة؛

✓ المشتقة الثانية سالبة $\left(\frac{\partial f''(L)}{\partial L''} < 0\right)$، أي أنَّ الإنتاج الكلي يتزايد لكن بمعدل متناقص (قانون تناقص الغلة Loi du Rendement Décroissant).

بما أنَّ عنصر العمل هو المحدد الوحيد لمستوى الإنتاج، فإنَّ تحديد التوازن وفقًا لهذا النموذج يتطلب عرض آلية تحديد مستوى التوظيف (العمالة) في سوق العمل[4].

أولاً: تحديد مستوى التوظيف:

يتحدد حجم الاستخدام في سوق العمل من خلال تفاعل الطلب على العمل (L_D) وعرض العمل (L_S)، لذا لابد علينا من دراسة هذه القوى المتضادة لنقوم بعدها بدراسة التوازن في سوق العمل.

أ. الطلب على العمل (L_D) Demande de Travail:

بناءً على فرضية المنافسة التامة، يتحدد الطلب على العمل بالنسبة لأرباب العمل لما يتساوى الإيراد الحدي للعمل (RM_L) Revenu Marginal du Travail مع تكلفته الحدية (CM_L) Coût Marginal du Travail. أين يعبر الأول عن قيمة الإنتاجية الحدية للعمل Valeur de Productivité Marginale du Travail، أمَّا الثاني فيمثل الأجر الاسمي (W) Salaire Nominal، أي:[5]

$$P \times PM_L = W \Rightarrow PM_L = \frac{W}{P}$$
$$\Rightarrow PM_L = w \qquad \ldots(3)$$

حسب المعادلة (3) يتحقق أعلى عائد ممكن للمؤسسة لما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي (w) Salaire Réel. وبما أنه مع زيادة الاستخدام (الطلب على العمالة) يتجه الناتج الحدي للتناقص (قانون تناقص الغلة لريكاردو)، فإنَّ الطلب على العمالة يتجه إلى الزيادة لمَّا يخفض معدل الأجر الحقيقي ومن ثَم يمكن القول أنَّ العلاقة بين الأجور الاسمية والمستوى العام للأسعار هي التي تحدد الطلب على العمل ومن ثم حجم الإنتاج. فعندما تكون الزيادة الحاصلة في الأسعار أكبر من الزيادة الحاصلة في الأجور الاسمية فإن الأجور الحقيقية ستنخفض وبهذا يزداد الطلب على العمل من قبل المنتجين ويزداد بذلك الناتج. أمَّا إذا كانت الزيادة

الحاصلة في الأجور الاسمية أكبر من الزيادة الحاصلة في الأسعار فيحدث العكس وهو الأمر الذي يبين أنَّ الطلب على العمل دالة للأجر الحقيقي وتربطهما علاقة عكسية، والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

شكل رقم(1): منحنى الطلب على العمل

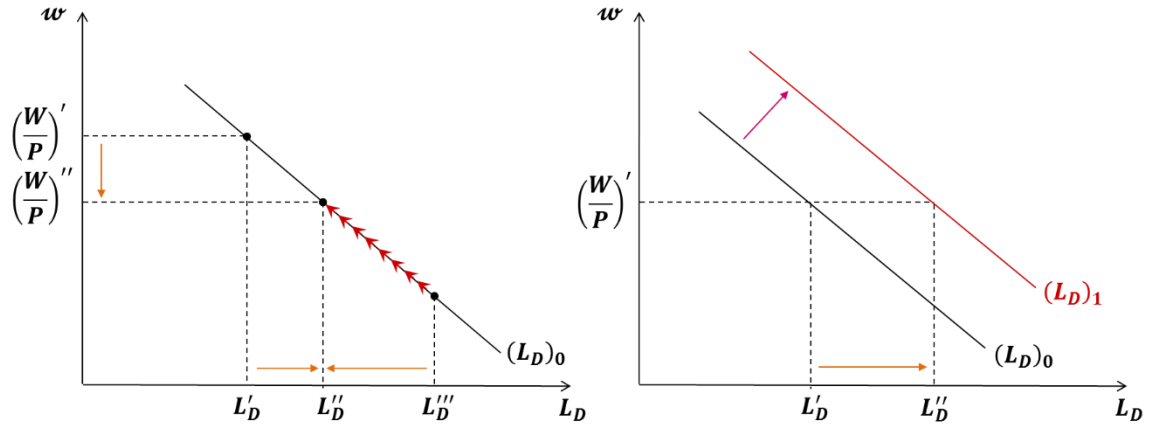

الشكل (أ) **الشكل (ب)**

من خلال المنحنى يظهر لنا أنه عند أجر حقيقي $\left(\left(\frac{W}{P}\right)'\right)$ يكون الطلب على العمل (L'_D)، وفي حالة انخفاض الأجر الحقيقي إلى $\left(\left(\frac{W}{P}\right)''\right)$ فإنَّ المؤسسة تستطيع زيادة أرباحها وذلك عن طريق استخدام وحدات إضافية من العمالة، أي يزداد الطلب على العمل إلى (L''_D).

من جهة ثانية لو أن مستوى العمالة زاد عن (L''_D)، أي أصبح (L'''_D) مع بقاء الأجر الحقيقي عند المستوى $\left(\left(\frac{W}{P}\right)''\right)$، فإنَّ الأجر الحقيقي يكون أعلى من الإنتاج الحدي للعمل، وبذلك يكون ما يُدفع للعمال يزيد عن الناتج الحدي للعمل، وبالتالي فإنَّ التكلفة الحدية تزيد عن السعر ولتعظيم الربح ستقوم المؤسسة بتخفيض حجم الاستخدام[6]. (**الشكل (أ)**)

ومن جهة أخرى لو حدثت زيادة في مخزون رأس المال، تطورات تقنية في عمليات الإنتاج أو ابتكار وسائل إنتاجية جديدة، فإنَّه حتى ولو لم يحدث انخفاض في الأجر الحقيقي سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة وينزاح المنحنى من الوضع $(L_D)_0$ إلى الوضع $(L_D)_1$ أعلى يمبنًا[7]. (**الشكل (ب)**)

ويمكن كتابة معادلة الطلب الكلية للعمل Équation de la Demande Totale de Travail والتي ما هي إلاَّ تجميع لمعادلات الطلب على العمل على مستوى كل مؤسسة على النحو التالي:

$$L_D = f\left(\frac{W}{P}\right) \qquad \ldots(3)$$

وبما أنَّ الأجر الحقيقي يعتمد على الإنتاجية الحدية للعمل، فإنَّ الطلب على العمل هو الآخر يعتمد على الإنتاجية الحدية للعمل. ويمكن استخراج دالة الطلب على العمل باتباع الخطوات التالية:

$$PM_L = \frac{W}{P} \Leftrightarrow \frac{\partial f(L_D)}{\partial L_D} = \frac{W}{P}$$
$$\Rightarrow f'(L_D) = \frac{W}{P}$$

ومنه نستنتج أنَّ دالة الطلب على العمل هي:

$$L_D = f'^{-1}\left(\frac{W}{P}\right) \qquad \ldots(4)$$

إذا أخذنا دالة الإنتاج $(y = 40\sqrt{L})$ وأردنا استخراج معادلة الطلب على العمل، فإنه وبما أنَّ النموذج الكلاسيكي يقوم على فرضية المنافسة التامة، فإنَّ المؤسسات لا تستطيع التحكم في المستوى العام للأسعار، لذلك هي تحاول دائمًا أن تعظم من أرباحها وتقلل ما أمكن من تكاليفها، وعلى أساس أنَّ التكلفة الأساسية هنا هي الأجر الحقيقي الذي تعطيه المؤسسة للعامل الإضافي، فهي بذلك لا تُشغل وحدة إضافية من العمل إلاَّ إذا كان مردود هذه الوحدة يساوي على الأقل تكلفته، بمعنى آخر يساوي صاحب المؤسسة بين الإنتاجية الحدية للعمل ومعدل الأجر الحقيقي، أي: $\left(PM_L = \frac{W}{P}\right)$.

لإيجاد دالة الطلب على العمل نقوم أولاً باشتقاق دالة الإنتاج بالنسبة للعمل ثم نساويها للأجر الحقيقي:

$$\frac{\partial f(L_D)}{\partial L_D} = \frac{W}{P} \Leftrightarrow \frac{40}{2\sqrt{L_D}} = \frac{W}{P}$$
$$\Rightarrow \frac{20}{\sqrt{L_D}} = \frac{W}{P}$$

نقوم الآن باستخراج الطلب على العمل كدالة للأجر الحقيقي:

$$\left(\frac{20}{\sqrt{L_D}}\right)^2 = \left(\frac{W}{P}\right)^2 \Rightarrow L_D = \frac{400}{\left(\frac{W}{P}\right)^2}w$$
$$\Rightarrow L_D = \frac{400}{w^2}$$

ب. عرض العمل (L_S) Offre du Travail:

يمثل عرض العمل مجموع أفراد القوة العاملة (الفئة النشيطة) سواء كانوا عاملين فعلاً (الفئة المشتغلة) أو عاطلين عن العمل (الفئة العاطلة)، أي أنَّ عرض العمل يمثل جميع الأفراد الذين لديهم الرغبة في العمل. وحسب الكلاسيك ما يحكم هذه الرغبة أو النزعة إلى العمل هو الأجر الحقيقي، فإن زاد هذا الأخير زاد عرض العمل وإن انخفض عرض العمل، أي تربطهما علاقة طردية تتجه من الأجر الحقيقي نحو عرض العمل.

ونظراً للسلوك العقلاني والرشيد للفرد حسب ما ذكرناه في الفرضيات السابقة، فإنَّ سلوك عارضي العمل يتأثر بالأجر الحقيقي وليس بالأجر الاسمي باعتباره يعبر عن القدرة الشرائية للأجر الاسمي (أي عدد الوحدات من السلع والخدمات التي يحصل عليها بأجره). ففي حالة زيادة الأجور الاسمية بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار، فإنَّ الفرد لن يكون عرضة لظاهرة الخداع النقدي Illusion Monétaire ولن يعرض قواه العاملة. أمَّا إذا كانت الزيادة الحاصلة في الأجور الاسمية أكبر من الزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار Niveau Général des Prix، فإنَّ عرض العمل سيرتفع بسبب ارتفاع القدرة الشرائية Le Pouvoir d'Achat. وبهذا تكون دالة عرض العمل عند الكلاسيك تابعة للأجر الحقيقي:

$$L_S = f\left(\frac{W}{P}\right) \qquad \ldots(3)$$

ومن خلال التمثيل البياني لهذه الدالة والموضح في الشكل رقم (2)، يظهر لنا أنه عند أجر حقيقي $\left(\left(\frac{W}{P}\right)'\right)$ يكون عرض العمل المقابل له هو (L'_S)، وفي حالة ارتفاع الأجر الحقيقي إلى $\left(\left(\frac{W}{P}\right)''\right)$ فإنَّ الأفراد سيعرضون خدماتهم مقابل تحقيق أكبر دخل ممكن فيزداد بذلك عرض العمل إلى (L''_S). (**الشكل (أ)**)

كما نلاحظ من خلال المنحنى أنه لو بقي الأجر الحقيقي عند المستوى $\left(\left(\frac{W}{P}\right)''\right)$ وتغيرت أحد العوامل التالية: النمو السكاني، التركيب النوعي للسكان (من حيث الجنس والعمر)، ارتفاع نسبة السكان في سن العمل الى مجموع السكان، عدد ساعات العمل، الأجر الاسمي، الهجرة وظروف المعيشة ...، فإن منحنى عرض

العمل سينزاح يميناً من الوضع $(L_S)_0$ إلى الوضع $(L_S)_1$ في حالة مثلاً ارتفاع الهجرة إلى الداخل أو يساراً من الوضع $(L_S)_0$ إلى الوضع $(L_S)_2$ في الحالة العكسية. (**الشكل (ب)**)

شكل رقم(2): منحنى عرض العمل

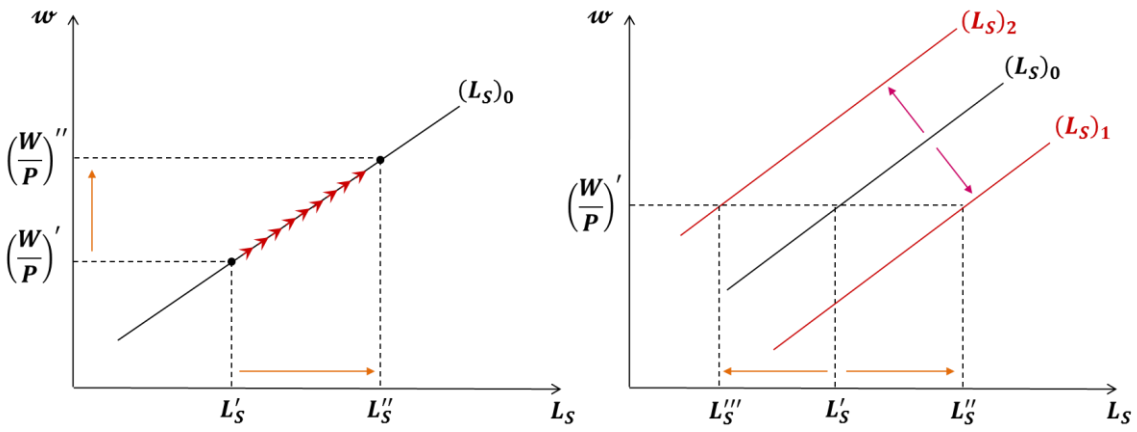

الشكل (أ) **الشكل (ب)**

ج. توازن سوق العمل Équilibre du Marché du Travail:

يتحقق التوازن في سوق العمل لمَّا يتساوى العرض والطلب على العمل $(L_S = L_D)$، أين يتحدد حجم العمالة والأجر الحقيقي عند الاستخدام التام. فمن خلال الشكل رقم **(3)** نلاحظ أنه بتقاطع منحنيي الطلب على العمل وعرض العمل يتحدد التوازن في سوق العمل عند النقطة E_0، أين يتحدد الأجر الحقيقي التوازني (w^*)، مستوى التوظيف التوازني (L^*) ومستوى الناتج التوازني (y^*) (وسوف نتطرق له في النقطة الموالية).

أيضًا نلاحظ إنه في حالة انخفاض الأجر الحقيقي إلى (w_1)، فإنَّ سوق العمل يصبح في حالة اختلال $(L_D > L_S)$، الأمر الذي يؤدي بزيادة الطلب على العمل من طرف المؤسسات وفي ظل فرضية مرونة الأجور بالنسبة للكلاسيك فإنَّ الفائض في الطلب على العمل سيخلق ضغوطا تصاعدية على الأجر الاسمي (بسبب مقاومة العمال لتخفيض الأجور وضغط النقابات العمالية) ويعود بذلك الأجر الحقيقي إلى مستواه الأصلي ويعود التوازن من جديد إلى سوق العمل بعد أن تكيفت الأجور الاسمية.

شكل رقم(3): التوازن في سوق العمل

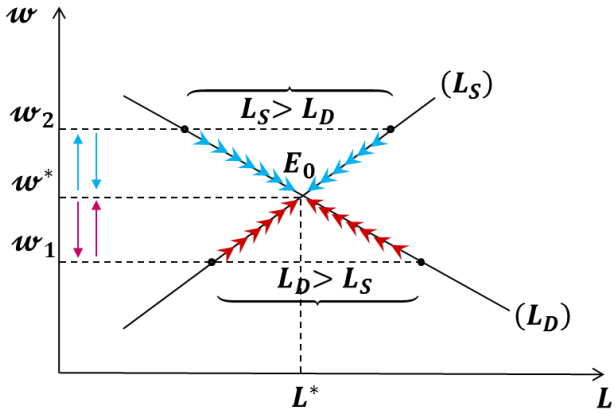

أمَّا إذا ارتفعت الأجور الحقيقية عن ذلك الأجر الذي يحقق التشغيل التام (w_2)، فإننا نكون أمام الحالة العكسية، أي أنَّ سوق العمل يصبح في حالة فائض في عرض العمل $(L_S > L_D)$ (أي وجود بطالة)، ومن ثم يتنافس العمال على العدد المحدود من الوظائف، وفي ظل دائمًا فرضية مرونة الأجور الاسمية فإنها ستنخفض حتى يُستعاد الأجر الحقيقي عند العمالة الكاملة (w^*)[8].

ثانياً: تحديد مستوى الناتج والتوظيف في النموذج الكلاسيكي:

فكما ذكرنا في النقطة السابقة، عندما يحدث التوازن في سوق العمل لا يتحدد الأجر الحقيقي ومستوى العمالة التوازنيين فقط وإنما يتحدد كذلك مستوى الناتج التوازني. ويمكن توضيح ذلك بيانيًا في الشكل رقم **(4)**، حيث نلاحظ أنَّ الرسم البياني يحتوي على جزأين اثنين، فبالنسبة للجزء العلوي فهو يبين توازن سوق العمل أمَّا السفلي فهو يبين دالة الإنتاج. فعندما يتحقق التوازن في سوق العمل عند النقطة E_0 ويتحدد الأجر الحقيقي التوازني (w^*) ومستوى التوظيف التوازني (L^*) فإنَّ مستوى الناتج التوازني سيتحقق هو الآخر بالقيمة (y^*).

وطبقًا لفرضيات النموذج الكلاسيكي، فإنَّ هذه القيم التوازنية للأجر الحقيقي، مستوى التوظيف ومستوى الناتج تتحقق عند في وضع الاستخدام التام.

فلو نفرض الآن أنه حدثت زيادة في الأجور الاسمية، فإنه وفي ظل ثبات الأسعار سترتفع الأجور الحقيقية إلى (w_1) ونكون بذلك أمام نقص في الطلب على العمل $(L_S > L_D)$، أي أنَّ الطلب على العمل انخفض من

(L^*) إلى (L_{D1}) فينخفض تبعًا لذلك حجم الإنتاج من (y^*) إلى (y_1)[9]. غير أنَّ هذا الوضع سوف لن يدوم طويلاً، ففي ظل مرونة الأسعار فإنَّ هذا الانخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار حتى الوصول إلى الأجر الحقيقي المقابل للعمالة الكاملة، وهذا يعني أنَّ مستوى العمالة الكاملة هو (L^*) ومستوى الناتج عند التشغيل التام هو (y^*) أمَّا مستوى الأجر الحقيقي المقابل لمستوى التشغيل التام فهو (w^*) بزيادة متساوية في الأجور الاسمية والأسعار $\left(\frac{\Delta W}{W} = \frac{\Delta P}{P}\right)$ (فرضية مرونتهما في التحليل الكلاسيكي)، وهذا يعني أنَّ أي شخص هو في سن العمل ويرغب في العمل وقادر على العمل ولا يجد عملا عند الأجر السائد فهو في حالة بطالة، وبالنسبة للكلاسيك ذكرنا في الفرضية الرابعة أنَّ البطالة هي عابرة تختفي نتيجة التنافس بين العمال. وممَّا تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ أي شخص لا يرغب في العمل عند أجر أقل من ذلك المقابل لمستوى التشغيل التام فهو في حالة بطالة إرادية أي غير إجبارية.

شكل رقم (4): مستوى الناتج والتوظيف وفقًا للتحليل الكلاسيكي

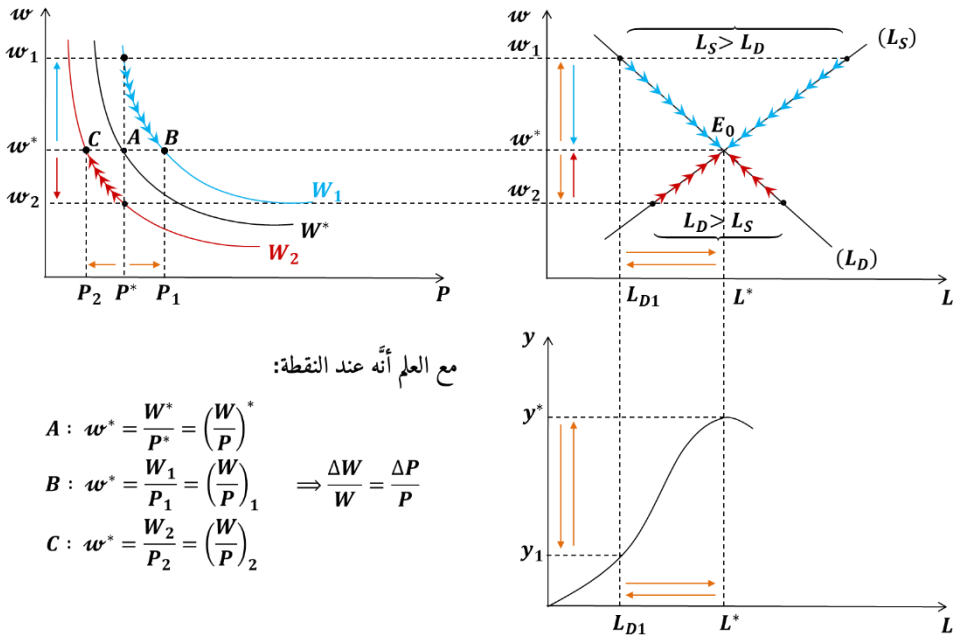

2-2- سوق السلع والخدمات Marché de Biens et Services:

يتحقق التوازن في هذا السوق لمَّا يتساوى العرض الكلي للسلع والخدمات مع الطلب الكلي عليها، إذ يتحدد العرض في المرتبة الأولى وبعده يتحدد الطلب، وهذا حسب ما جاء به قانون المنافذ لساي الذي فحواه أنَّ العرض الكلي يخلق الطلب المساوي له.

أولاً: العرض الكلي للسلع والخدمات Offre Globale de Biens et Services:

نقصد بالعرض الكلي كميات السلع والخدمات التي يرغب المنتجون بإنتاجها وبيعها ولديهم الإمكانية لإنتاجها بأسعار مختلفة. ومن الضروري أن نوضح أنَّ المستوى العام للأسعار يتم قياسه اعتمادًا على المكمش الضمني لأسعار الناتج الداخلي الخام Def-PIB، أمَّا كميات السلع والخدمات فيتم قياسها في العادة بالناتج الكلي لكن بالقيم الحقيقية وليست الإسمية[10]. (أنظر المحور الثاني)

في العادة يرتبط العرض الكلي بالأسعار بعلاقة طردية، إلاَّ أنه واستنادًا إلى النظرية الكلاسيكية، نجد أنَّ التغير في الأسعار سوف لن يتبعه تغير في العرض الكلي، وسبب ذلك أنَّ الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل. ويفسر الكلاسيكيون هذا الاتجاه في العرض الكلي بالشكل رقم (5).

عندما تطرقنا لسوق العمل، قلنا أنَّه عند التوازن يتحدد الأجر الحقيقي $\left(w^* = \frac{W_0}{P_0}\right)$، حجم العمالة (L_0) وحجم الناتج (y_0) والذي سيباع بالسعر (P_0). لنفرض الآن أنَّ المستوى العام للأسعار ارتفع إلى (P_1)، فلو أنَّ الأجر الاسمي بقي ثابتًا عند القيمة (W_0) فإنَّ الأجر الحقيقي سينخفض إلى $\left(w_1 = \frac{W_0}{P_1}\right)$، فيرتفع بذلك الطلب على العمل وكنتيجة للتنافس بين المنتجين للحصول على العدد المحدود من العمال من جهة، وعدم قبول الفرد بالعمل بأجر أقل من ذلك الذي يقابل مستوى التشغيل التام من جهة أخرى، فإنَّ الأجر الاسمي سيرتفع إلى (W_1) ويعود بذلك إلى مستواه الأصلي $\left(\frac{W_1}{P_1} = \frac{W_0}{P_0}\right)$. أي أنَّ الزيادة في الأسعار تبعتها زيادة مماثلة في الأجور الاسمية وبالتالي يتحدد التوازن عند يتحدد الأجر الحقيقي $\left(\frac{W_1}{P_1}\right)$، حجم العمالة (L_0) وحجم الناتج (y_0) والذي سيباع بسعر (P_1) أعلى من (P_0).

شكل رقم (5): اشتقاق منحنى العرض الكلاسيكي

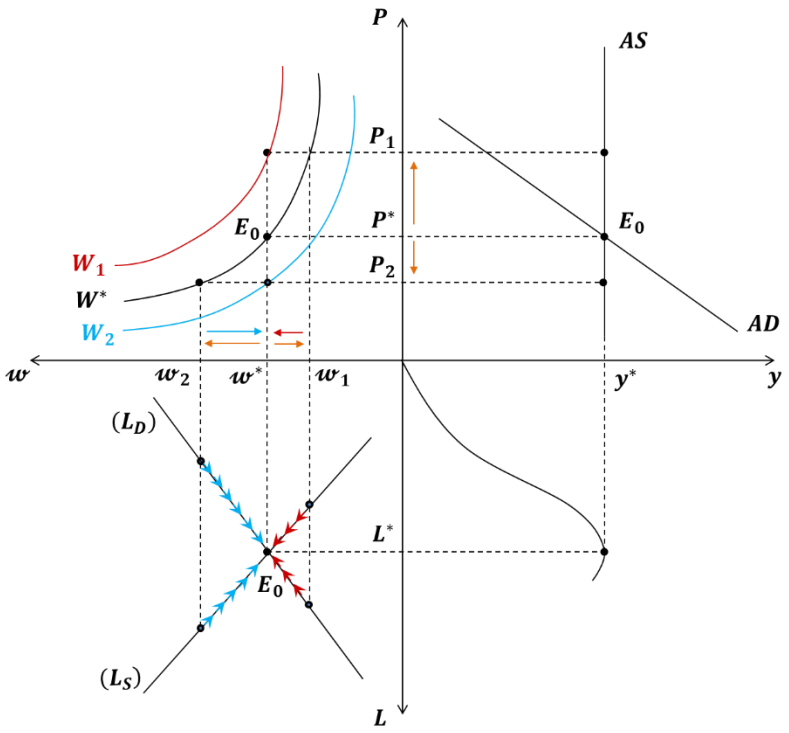

لنتناول الآن مستوى سعر آخر وليكن (P_2) وهو أقل من (P_0)، ففي ظل دائمًا فرضية بقاء الأجر الاسمي ثابتًا عند القيمة (W_0) فإنَّ الأجر الحقيقي في هذه الحالة سيرتفع إلى $\left(w_2 = \frac{W_0}{P_2}\right)$، فيرتفع بذلك عرض العمل وكنتيجة للتنافس بين العمال للحصول على العدد المحدود من الوظائف سينخفض الأجر الاسمي إلى (W_2) إلى أن يصل الأجر الحقيقي إلى مستواه الأصلي $\left(\frac{W_2}{P_2} = \frac{W_0}{P_0}\right)$. أي أنَّ الانخفاض في الأسعار تبعه انخفاض مماثل في الأجور الاسمية وبهذا يتحدد التوازن عند الأجر الحقيقي $\left(\frac{W_2}{P_2}\right)$، حجم العمالة (L_0)، حجم الناتج (y_0) والمستوى العام للأسعار (P_2)[11].

إذن ما يمكننا قوله هو، أنَّ العرض الكلي مستقل عن المستوى العام للأسعار، ولا يعتمد سوى على كمية العوامل المعروضة والتي، حسب فرضيات النموذج الكلاسيكي، تستخدم بالكامل. وبالتالي يمكن تمثيل منحنى العرض الكلي بخط عمودي عند المستوى $(y_0 = y^*)$[12]. (كما هو موضح في الشكل رقم (5))، وعليه في ظل الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، المنافسة التامة ومرونة الأجور والأسعار تصاعديًا وتنازليًا يكون منحنى العرض الكلاسيكي عمودي (عديم المرونة بالنسبة للأسعار) لكن فقط في الأجل القصير.

ثانيًا: الطلب الكلي للسلع والخدمات Demande Globale de Biens et Services:

نقصد بالطلب الكلي كمية السلع والخدمات التي يرغب الأفراد بشرائها ويستطيعون شراءها عند المستوى العام للأسعار السائد، وحسب النظرية الكلاسيكية يرتبط الطلب الكلي (الناتج الكلي الحقيقي) بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، إذ بانخفاض السعر من (P_1) إلى (P_2) (كما هو موضح في الشكل رقم (6)) تزداد الكمية المطلوبة من (AD_1) إلى (AD_2) ويعتمدون في اعتقادهم هذا على عاملين أساسين هما:

- قانون المنافذ لساي؛
- نظرية الادخار والاستثمار.

شكل رقم (6): منحنى الطلب الكلي على السلع والخدمات

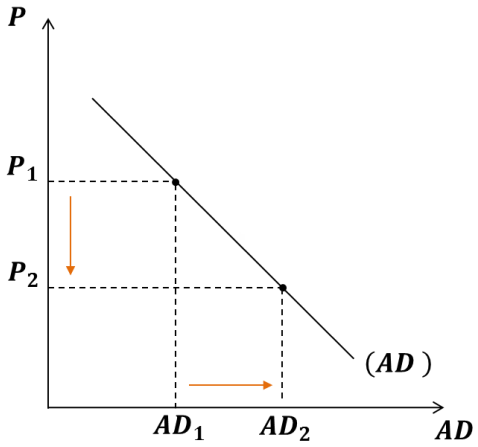

بالنسبة لمنحنى الطلب الكلي للسلع والخدمات فسيتم اشتقاقه عندما نتناول السوق النقدي، لأنَّ أساس الطلب الكلي هو معادلة التبادل.

أ. قانون المنافذ لساي Loi de Débouchés de Jean Baptiste Say (1803):

ينص قانون المنافذ أو قانون تصريف المنتجات لساي على استحالة حدوث اختلال بين العرض والطلب الكليين وأرجع ذلك إلى أنَّ المنتجين عندما يقومون بإنتاج السلع فإنهم بذات الوقت يدفعون مستحقات عناصر الإنتاج (من أجور للعمال، فوائد لأصحاب رأس المال، أرباح للمنظمين وريوع لملاك الأراضي)، ويقوم هؤلاء الأفراد بدورهم بإنفاق ما استلموه من مداخيل على شراء السلع والخدمات التي يحتاجونها، وبهذا حسب

ساي كل سلعة مُنتجة ستخلق طلبًا مساويًا لقيمتها في السوق، أي لا يمكن أن يوجد فائض إنتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، حيث أوضح ساي أنه في حالة وجود فائض في العرض أو الطلب، فإنَّ النظام السعري قادر على تصحيح حالة الاختلال المؤقتة في سوق السلع والخدمات.

من جهة أخرى، يرى ساي أنَّ احتفاظ الفرد بجزء من الدخل في شكله السائل يعتبر سلوك غير عقلاني، وأرجع ذلك إلى أنَّ منفعة النقد المباشرة منعدمة (فكرة حيادية النقود والتي سنتناولها لاحقًا) وهذا معناه أنَّ النقد لا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ويعتبر مجرد وسيلة للتبادل فقط[13]. وعلى هذا الأساس فإنَّ الدخل سينفق على السلع والخدمات التي تم إنتاجها، وبالتالي على مستوى الاقتصاد الكلي سيتساوى الإنتاج الكلي مع الدخل الكلي.

ب. نظرية الادخار والاستثمار Théorie de l'Épargne et de l'Investissement:

اعتقد الكلاسيكيون أنَّ الادخار والاستثمار سيتعادلان عند مستوى التشغيل التام نظرًا لمرونة أسعار الفائدة، ولم يوافقوا على فكرة أنَّ الادخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة.

1) دالة الادخار La Fonction d'Épargne (S):

نقصد بالادخار عدم إنفاق جزء من الدخل على الاستهلاك، ويفترض الكلاسيك أنَّ الادخار يأتي في المرتبة الأولى ويحدده معدل الفائدة، أمَّا الاستهلاك فيأتي في المرتبة الثانية، فهم بذلك ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار ويستندون في ذلك على أنَّ كل وحدة نقدية ستُدخر من قبل قطاع العائلات فإنها سوف تستثمر من قبل قطاع المؤسسات، وبالتالي لا مجال لوجود خلل بين الادخار والاستثمار.

وفقًا للتصور الكلاسيكي، يعتبر الادخار عرضًا للموارد النقدية وطلبًا على الأصول غير النقدية (الأوراق المالية) والتي تُدر دخلاً إضافيًا، ما يعني أنَّ الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الفائدة، فلو نفرض أنَّ المستوى العام للأسعار ثابت ومعدل الفائدة ارتفع من (r_1) إلى (r_2) (كما هو موضح في الشكل رقم (7))،

فإنه لطالما التضحية الحالية بجزء من الدخل تُدر دخلاً إضافيًا في المستقبل فإنَّ الأفراد سيوظفون جزء من أموالهم بغرض الحصول على هذا الدخل الإضافي، أي يرتفع الادخار من (S_1) إلى (S_2). ويمكن كتابة دالة الادخار بالشكل التالي:

$$S = f(r) \quad ; f'(r) > 0 \qquad \ldots(4)$$

حيث يعبر (r) عن معدل الفائدة الحقيقي Taux d'Intérêt Réel وهو عبارة عن الفرق ما بين معدل الفائدة الاسمي (i) Taux d'Intérêt Nominal ومعدل التضخم (f) Taux d'Inflation.

$$r = i - f \qquad \ldots(5)$$

شكل رقم (7): علاقة معدل الفائدة بالادخار

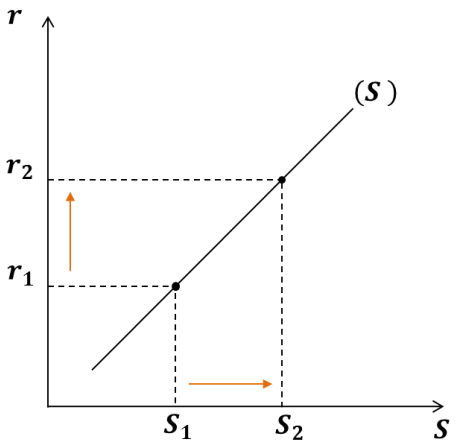

2) دالة الاستثمار Fonction d'Investissement (I):

إذا كان الادخار هو عرض للموارد النقدية وطلب على الأصول غير النقدية (الأوراق المالية) وتربطه علاقة طردية بمعدل الفائدة، فإنَّ الاستثمار (I) على العكس من ذلك، تربطه علاقة عكسية بمعدل الفائدة ويمثل عرضًا للأصول غير النقدية وطلبًا للموارد النقدية، لأنه يعتبر طلبًا للموارد التي يمثل الادخار عرضًا لها[14].

ويمكن صياغة دالة الاستثمار على النحو التالي:

$$I = f(r) \quad ; f'(r) < 0 \qquad \ldots(6)$$

فلو نفرض أنَّ معدَّل الفائدة انخفض من (r_1) إلى (r_2)، ففي هذه الحالة سيقل الطلب على رؤوس الأموال، أي الاستثمار من (I_1) إلى (I_2)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (8): علاقة معدل الفائدة بالاستثمار

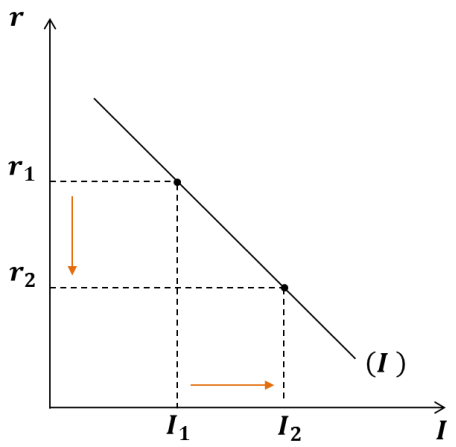

3) توازن الادخار والاستثمار Équilibre Épargne - Investissement:

عندما يتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار في السوق المالي تتحدد القيم التوازنية لكل من معدل الفائدة (r^*)، الادخار (S^*) والاستثمار (I^*) كما يظهره الشكل الموالي:

شكل رقم(9): توازن سوق السلع والخدمات

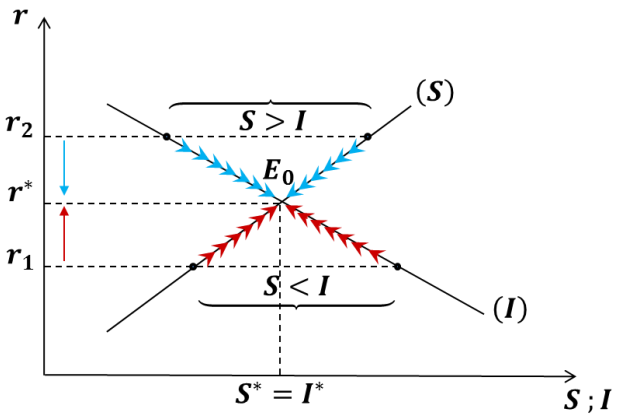

فإذا كان الادخار أكبر من الاستثمار ($S > I$)، فإنَّ ذلك يؤدي إلى انخفاض معدَّل الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار ونقص الادخار ويستمر ذلك لحين تحقق التوازن بينهما من جديد. وأمَّا إذا كان العكس، أي الاستثمار أكبر من الادخار ($S < I$)، ففي هذه الحالة ينشأ فائض طلب على الأرصدة المالية فيرتفع معدَّل الفائدة، ولا يخفى علينا أنَّ بارتفاعه سيكون هناك حافزًا على الادخار من جهة وتثبيط للاستثمار من جهة أخرى، غير أنَّ فرضية مرونة معدَّل الفائدة كفيلة بإعادة التوازن من جديد بين الادخار والاستثمار،

حيث أنَّ الفائض في الطلب على الأرصدة المالية سيضغط على معدَّل الفائدة نحو الارتفاع إلى أن يحدث التوازن بينهما.

لنربط في الجزئية الموالية، بين شرط التوازن في سوق السلع والخدمات (العرض الكلي للسلع والخدمات (AS) = الطلب الكلي للسلع والخدمات (AD)) والتوازن بين الادخار والاستثمار ($S = I$).

ثالثًا: التوازن بين العرض والطلب Équilibre Entre L'Offre et la Demande:

لقد كان الاقتصاديون التقليديون يدركون أنه لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الإنتاج مباشرة (آنيًا) إلى الإنفاق على السلع والخدمات[15] ومع ذلك أقروا بعدم حدوث قصور في الطلب الكلي. ولقد أرجعوا ذلك، كما رأينا سابقًا، إلى قانون المنافذ لساي من جهة، وإلى نظرية الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة من جهة أخرى.

فكما رأينا، صحيح أنَّ الادخار هو إنقاص حالي للطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل العائلات، لكنه من قبل المؤسسات يعتبر طلب إضافي على السلع والخدمات الاستثمارية. وبهذا يكون الادخار نوع من أنواع الإنفاق وهو الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية، ينجر عن ذلك أنَّ قيام الأفراد بالادخار لا يعني في أي حال من الأحوال إنقاصًا في الطلب الكلي[16].

لدينا:

الدخل الكلي (العرض الكلي أو الإنتاج الكلي) : $AS = y = C + S$ ...(7)

الطلب الكلي : $AD = C + I$ ...(8)

على هذا الأساس، فإذا ما حدث تعادل بين الادخار والاستثمار، فحتمًا سيحدث تعادل ما بين العرض والطلب الكليين للسلع والخدمات.

بما أنَّ نموذج الناتج والتوظيف اقتصر على القيم الحقيقية، فإنه ولاستكمال النموذج الكلي للتوازن في النظرية الكلاسيكية لابد من تحديد القيم الإسمية والتي من شأنها أن تتحدد في السوق النقدي.

2-3- السوق النقدي Marché Monétaire:

يرى الكلاسيك أنَّ النقود لها دور ثانوي في الحياة الاقتصادية، حيث يعتبرونها مجرد وسيط للتبادل وأداة لقياس القيمة ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات[17]، فحسب السلوك العقلاني والرشيد للفرد لا يوجد مبرر للاكتناز باعتباره استخدام عقيم للنقود.

إنَّ التطرق للسوق النقدي سيؤدي بنا حتمًا للحديث عن النظرية النقدية عند الكلاسيك والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم النظرية الكمية للنقود. لكن قبل الخوض في دراسة تابع الطلب على النقود عند الكلاسيك، باعتبار عرض النقود متغير مستقل، نبرز في عجالة الفرضيات التي اعتمدوها في الجانب النقدي:

- ثبات حجم المعاملات في الأجل القصير، فكما ذكرنا سابقًا، من أحد مقومات ودعائم التحليل الكلاسيكي أنَّ النظام الاقتصادي له القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى الاستخدام الكامل؛
- سرعة دوران النقود* ثابتة في الأجل القصير، لأنها تعتمد على عوامل فنية (الكثافة السكانية، عادات وتقاليد الأفراد والمؤسسات المالية والنقدية ...) والتي لا يمكن تغييرها إلاَّ في الأجل الطويل؛
- وجود علاقة مباشرة بين تغير عرض النقود والمستوى العام للأسعار، أي في حالة حدوث تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير مماثل في المستوى العام للأسعار وفي نفس الاتجاه ودون أن تتأثر القيم الحقيقية، وهذا ما يؤكد فصل العوامل النقدية عن العوامل الحقيقية (التحليل الإزدواجي).

أولاً: عرض النقود Offre de Monnaie:

يتمثل العرض النقدي عند الكلاسيك في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد أو في التداول. وبالنسبة لهم هو عبارة عن متغير خارجي تحدده السلطة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي Banque Centrale، وبالتالي فإنه لا توجد أية آلية اقتصادية مباشرة تسمح بالربط بين عرض النقود والمتغيرات الحقيقية الأخرى. وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$M_S = \bar{M} \qquad \ldots(9)$$

حيث يعبر (M_S) عن عرض النقود و ($\bar{M}$) عن عرض النقود المستقل Offre de Monnaie Indépendante.

ثانيًا: الطلب على النقود Demande de Monnaie:

لفهم ما يعتقده الكلاسيك في أنَّ الأفراد لا يحتفظون بالنقود لذاتها وإنما هي مجرد وسيلة للتبادل، وأنَّ التأثير الوحيد لها ينحصر على المستوى العام للأسعار، لابد من تناول النظرية الكمية للنقود (الأولية والمعدلة) ونظرية الأرصدة النقدية الحاضرة (صيغة كامبردج).

أ. نظرية كمية النقود Théorie Quantitative de Monnaie:

عندما تناولنا سوق السلع والخدمات قلنا أنَّ أساس الطلب الكلي هو معادلة التبادل Équation d'Échange، ولقد تَبنى الكلاسيك عدة صيغ أبرزها كانت صيغة المبادلات لفيشر.

1) صيغة فيشر للمبادلات Arthur Fisher (1912):

تعتبر صيغة فيشر للمبادلات الحجر الأساس في التحليل النقدي الكلاسيكي Analyse Monétaire Classique، ولقد أكد فيها فيشر على أنَّ النقود ما هي إلاَّ وسيلة للتبادل، ولقد بدأ تحليله للطلب على النقود بمتطابقة حسابية بسيطة مضمونها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. ما يترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تتساوى مع قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود[18]. ففي أي لحظة زمنية معينة يجب أن يكون حجم المبادلات عند مستوى السعر السائد (قيمة المعاملات) مساوٍ بالضرورة إلى قيمة التدفق النقدي (كمية النقود) مضروباً في سرعة دوران النقود. ولقد صاغ فيشر معادلة التبادل في الشكل الرياضي التالي:

$$MV = PT \qquad \ldots(8)$$

حيث يعبر (P) عن المستوى العام للأسعار، أمَّا (T) فهي تعبر عن حجم المعاملات Volume des Transactions وهي دالة في مستوى الدخل وتعتبر ثابتة في الأجل القصير (التشغيل التام). في حين تعبر (V) عن سرعة دوران النقود Vitesse de Circulation de la Monnaie، ونقصد بها هي عدد المرات التي تستخدم

فيها الوحدة النقدية لإجراء المعاملات خلال فترة زمنية معينة، وهي تمثل مقلوب النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة لتمويل المبادلات. أمَّا فيما يخص (M) فهي تمثل النقود المتداولة في الاقتصاد وتحدد من قبل السلطة النقدية (عامل خارجي Facteur Éxogène).

وفي ظل فرضية ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (التشغيل التام) في الأجل القصير، فإنَّ المستوى العام للأسعار يتناسب طرديًا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإنَّ أي تغير في كمية النقود المعروضة يترتب عليه تغير مماثل في المستوى العام للأسعار. وبهذا يمكن اعتبار هذا الأخير متغير تابع:

$$P = \frac{MV}{T} \qquad \ldots(9)$$

وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقًا لما تشتريه تلك النقود من سلع أو خدمات أو أوراق مالية من خلال قسمة كمية النقود المتداولة على المستوى العام للأسعار:

$$\frac{M_D}{P} = \frac{1}{V}T \qquad \ldots(10)$$

أين تمثل $\left(\frac{M_D}{P}\right)$ الطلب على النقود الحقيقي Demande de la Monnaie Réelle أو القوة الشرائية للنقود Pouvoir d'Achat de la Monnaie، إذ في ظل ثبات كمية النقود المتداولة، بارتفاع السعر من (P_0) إلى (P_1) (كما يظهر في **الشكل (أ)**)، ستنخفض الكمية المطلوبة على السلع والخدمات من (AD_0) إلى (AD_1). وبانخفاضه من (P_0) إلى (P_2) سترتفع الكمية المطلوبة على السلع والخدمات من (AD_0) إلى (AD_2).

نبقى دائمًا مع نفس المنحنى، لكن مع الحالة العكسية، أين يحدث تغير في كمية النقود المتداولة مع ثبات السعر، ففي هذه الحالة مستوى الطلب بأكمله سوف يتغير [**الشكل (أ)**]. ففي حالة زيادة كمية النقود المتداولة يرتفع الطلب على السلع والخدمات وبذلك ينزاح المنحنى إلى أعلى يميناً (AD)′، وفي حالة انخفاضها يتقلص الطلب على السلع والخدمات وينزاح المنحى أسفل يساراً (AD)″. وبناءً عليه أصبحت النظرية الكمية للنقود في ذات الوقت نظرية الطلب الكلي.

شكل رقم (10): منحنى الطلب على السلع والخدمات

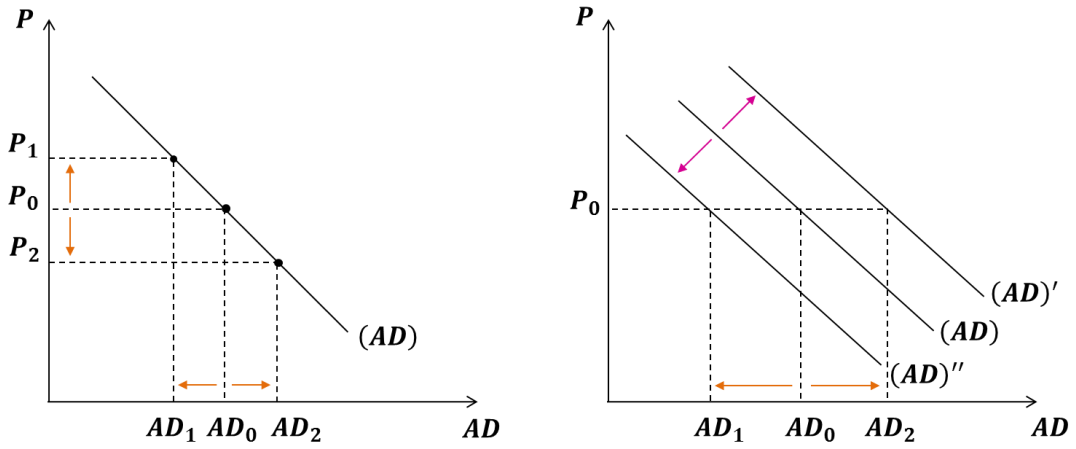

الشكل (أ) الشكل (ب)

2) صيغة سرعة دوران الدخل:

جاءت هذه الصيغة لتركز على حجم المعاملات الدخلية فقط، نظرًا لما كانت تعانيه صيغة فيشر للمبادلات من أنَّ حجم المعاملات يشمل جميع المعاملات سواءً الناجمة عن الإنتاج الجاري أو في الفترات السابقة وكذلك الأصول المالية. وبذلك حل مصطلح الدخل الوطني (y) Revenu National محل حجم المعاملات (T) وأصبحت الصيغة **(8)** على النحو التالي:

$$MV = Py \qquad \ldots(11)$$

أين تمثل (V) هنا عدد مرات تداول الرصيد النقدي لشراء الناتج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وبذلك تصبح تعبر عن سرعة دوران الدخل بدل سرعة دوران النقود لآداء المعاملات. أمَّا (y) فيعبر عن الدخل الحقيقي Revenu Réel، في حين يعبر (Py) عن الدخل الاسمي Revenu Nominal ويرمز له بالرمز (Y).

بالاعتماد على نفس الخطوات السابقة نحصل على:

المستوى العام للأسعار : $P = \frac{MV}{y}$ $\ldots(12)$

الطلب على النقود الحقيقي (القوة الشرائية للنقود) : $\frac{M_D}{P} = \frac{1}{V}y$ $\ldots(13)$

ب. صيغة الأرصدة النقدية الحاضرة (صيغة كامبردج Formule de Cambridge):

يرى بيجو A.C. Pigou (1917) إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من الموارد المتاحة له في شكل نقد للقيام بالمعاملات الجارية دون مشقة. كما وقد أشار ألفريد مارشال A. Marshall (1923) أنَّ الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بالأرصدة النقدية في شكلها السائل لمواجهة ما يقومون به من شراء سلع وخدمات وهو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي Préférence Monétaire"، فوفقًا لهذه النظرية، فإنَّ كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات، بل ترتبط بمعدل الدخل. بمعنى آخر، تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى. ولذلك، فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة. وبهذا تم إعادة ترتيب صيغة فيشر لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي:

$$M = KPy \qquad \ldots(14)$$

وتختلف هذه المعادلة عن سابقتها (المعادلة رقم (11)) في مفهوم (K)، حيث يعبر عن النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهو يعادل مقلوب سرعة دوران النقود $\left(K = \frac{1}{V}\right)$، ويصطلح عليه بمعامل التناسب أو نسبة التفضيل النقدي للمجتمع.

ونكون بذلك أمام:

المستوى العام للأسعار : $P = \frac{M}{Ky}$ $\qquad \ldots(15)$

الطلب على النقود الحقيقي (القوة الشرائية للنقود) : $\frac{M_D}{P} = Ky$ $\qquad \ldots(16)$

نلاحظ أنَّ العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بقيت دائمًا نفسها (علاقة طردية)، إلاَّ أنَّ الجديد هنا أنه كلما كان هناك ارتفاع في نسبة تفضيل السيولة أدى ذلك إلى انخفاض في المستوى العام للسعر والعكس. أي توجد علاقة عكسية بين (K) و (P). فزيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، معناه تقليص الإنفاق على السلع والخدمات والذي سينجم عنه انخفاض في المستوى العام للأسعار. أمَّا انخفاض رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية، فهذا معناه التخلي عن جزء من هذه الأرصدة وتوجيهها للإنفاق

على السلع والخدمات وسيترتب عن هذا السلوك زيادة الطلب على السلع والخدمات فيرتفع بذلك المستوى العام للأسعار في ظل فرضية التشغيل التام[19].

المُلاحظ للنموذجين (النظرية الكمية للنقود لفيشر وصيغة الأرصدة النقدية) يرى أنه هناك تماثل كبير بينهما، غير أنه لو أمعنا النظر في بنية النموذجين، يُمكننا القول أنَّ دراسة الطلب على النقود من طرف اقتصادي مدرسة كامبريدج لم يتوقف عند تأثير مستوى المبادلات على الطلب على النقود، كما هو الحال عند فيشر، وإنما تعداه إلى مقدار النقد الذي يرغب الأفراد في حيازته، في ظل ظروف معينة. زيادة على ذلك مدرسة كامبريدج هي الأخرى، ترى أن النقود هي وسيلة للتبادل ولكنها أضافت إليها دورًا آخر باعتبارها مخزن للقيمة. غير أن ما يُعاب على هذه النظرية أنها اعتبرت الدخل أهم محدد للطلب على النقود واعتقدت أن التغيرات في: سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء والتوقعات حول ما سيحدث لأسعار الفائدة وأسعار السلع في المستقبل، تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير. إذ بالإمكان تأثيرها على قرارات الأفراد بالاحتفاظ بالنقود، الأمر الذي مهد لظهور تحاليل جديدة ترتكز على طلب النقد كجزء من الثروة (طلب النقد كأصل) كما أن معدل الفائدة من شأنه أن يؤثر على كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها.

ثالثًا: توازن السوق النقدي Équilibre du Marché Monétaire:

يتحدد التوازن في السوق النقدي عندما يتساوى عرض النقود (والذي يعتبر متغير خارجي) مع الطلب على النقود. ومن خلال هذا التوازن يتحدد لنا المستوى العام للأسعار والذي سيمكننا من معرفة القيم الاسمية لكل من الناتج والأجر.

من خلال المنحنى البياني رقم **(11)**، والذي يمثل التوازن النقدي، نلاحظ أنه في حالة زيادة عرض النقود من (M_S) إلى $(M_S)'$، فإنه وفي ظل ثبات سرعة دوران النقود (وبالتالي ثبات نسبة تفضيل السيولة Ratio de Préférence de Liquidité) وحالة التشغيل التام، فإنَّ ذلك سينعكس فقط على الأسعار. إذ بارتفاع عرض النقود سترتفع القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يرفع من الطلب الكلي إلاَّ أنَّ القوى التلقائية للسوق

ستعمل على إعادة التوازن في سوق السلع والخدمات من خلال انخفاض المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P_1). والسبب في ذلك يعود إلى أنَّ المتغيرات الحقيقية لا تتأثر بالظاهرة النقدية، وهذا ما أسماه الكلاسيك بالإزدواجية في الاقتصاد Dichotomique أو حيادية النقود Neutralité de la Monnaie، فالنقود ليست سوى ذلك الستار الذي يُخفي الواقع الاقتصادي[20]. **[الشكل (أ)]**

أمَّا في حالة حدوث زيادة في الطلب على النقود من (M_D) إلى $(M_D)'$، فإنه يحدث العكس، أي ارتفاع المستوى العام للأسعار من (P_0) إلى (P_2). **[الشكل (ب)]**

شكل رقم (11): التوازن في السوق النقدي

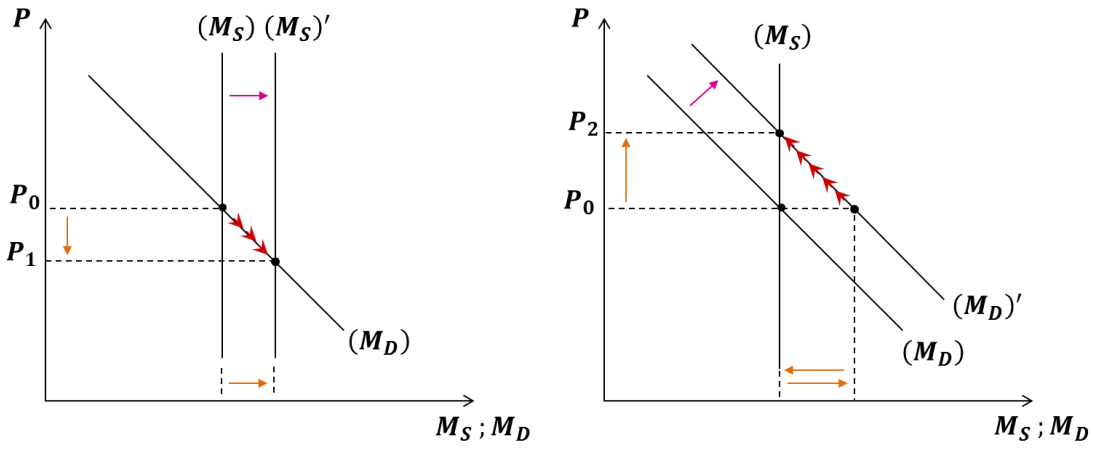

الشكل (أ) الشكل (ب)

3- التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي Équilibre Macroéconomique Classique:

يحدث التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك في حالة التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي، أين يكون دائمًا الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل. ولعرض هذا التوازن لابد من توفر المعادلات التالية:

بالنسبة لسوق العمل:

دالة الإنتاج : $y = f(L, \bar{K})$

دالة الطلب على العمل : $L_D = f\left(\frac{W}{P}\right)$

دالة عرض العمل : $L_S = f\left(\frac{W}{P}\right)$

$L_S = f\left(\frac{W}{P}\right)$: شرط التوازن في سوق العمل

بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$S = f(i)$: دالة الادخار

$I = f(i)$: دالة الاستثمار

$AS = \underbrace{AD}_{C+I} = \underbrace{y}_{C+S} \Leftrightarrow S = I$: شرط التوازن في سوق السلع والخدمات

$C = y - S$: الاستهلاك

بالنسبة للسوق النقدي:

$MV = Py$: متطابقة التبادل المألوفة

$P = \frac{MV}{y}$: معادلة احتساب المستوى العام للأسعار

من خلال حل هذا النموذج، يمكننا إيجاد كل من: حجم العمالة (L^*)، الأجر الحقيقي (w^*)، الناتج (y^*)، الاستثمار (I^*)، الادخار (S^*)، معدل الفائدة الحقيقي (r^*)، المستوى العام للأسعار (P^*) والأجر الاسمي (W^*).

كما يمكن توضيح آلية التوازن في النموذج الكلاسيكي بيانيًا كما في الشكل رقم **(12)**، إذ من خلال الشكل يظهر لنا أنه من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض على العمالة يتحدد مستوى التوظيف التوازني عند التشغيل التام (L^*) والأجر الحقيقي المقابل له $\left(\frac{W}{P}\right)^*$. وبناءً على مستوى التوظيف يتحدد حجم الإنتاج عند المستوى (y^*) والذي يمثل حالة التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية. ثم ومن خلال تفاعل الادخار والاستثمار تتحدد القيم التوازنية لهما وكذا معدل الفائدة الحقيقي (r^*). ونظراً لكون الاستهلاك في النظرية الكلاسيكية يأتي في المرتبة الثانية بعد الادخار، فإنه حالما يتحدد هذا الأخير سيتحدد الاستهلاك بالجزء المتبقي من الدخل $(C^* = y^* - S^*)$. لنعرج في الأخير إلى معادلة كمية النقود لفيشر أين يتم تحديد المستوى العام للأسعار (P^*)، والذي يحدد بدوره القيم الاسمية لمتغيرات النموذج.

شكل رقم (12): التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي

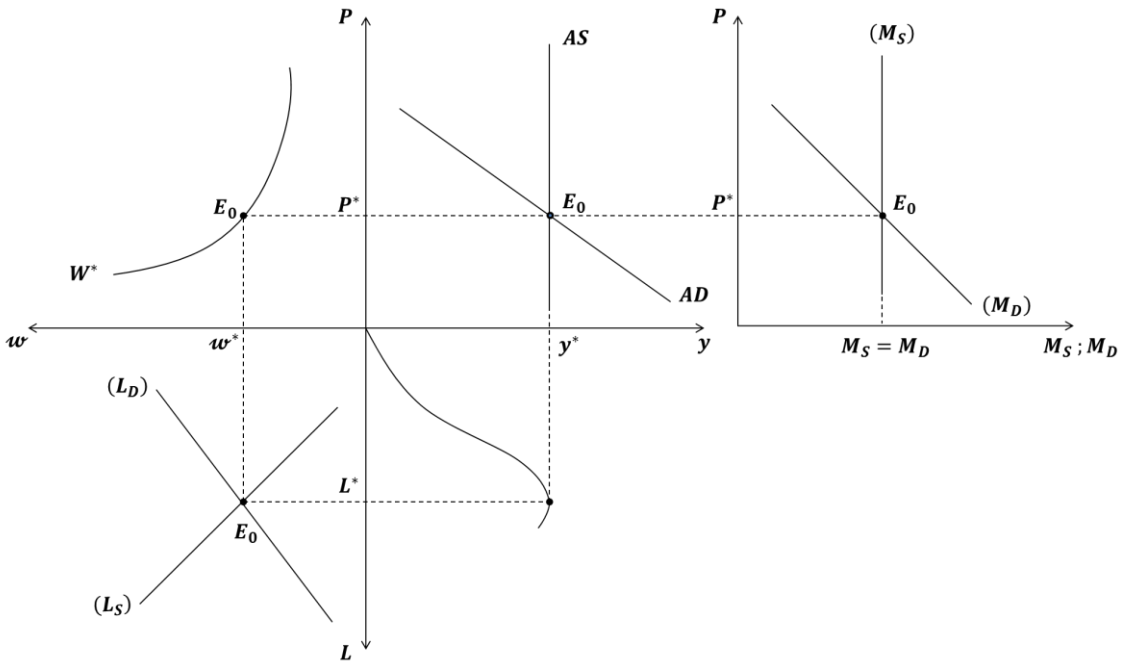

4- آثار السياستين المالية والنقدية في إطار النموذج الكلاسيكي للتوازن:

بعد الحديث عن التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك، جاء الدور على معرفة الأثر الذي تُحدثه السياسات الاقتصادية على القيم التوازنية لكل من: حجم العمالة (L^*)، الأجر الحقيقي (w^*)، الناتج (y^*)، الاستثمار (I^*)، الادخار (S^*)، معدل الفائدة الحقيقي (r^*)، المستوى العام للأسعار (P^*) والأجر الاسمي (W^*).

4-1- أثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي:

فكما رأينا في المحور الثاني، هناك ثلاث مصادر لتمويل العجز في الميزانية الحكومية: الضرائب، الاقتراض (داخلي أو خارجي) والإصدار النقدي. ولنرى الآن الأثر الذي سيحدثه كل مصدر على القيم التوازنية للنموذج الكلاسيكي:[21]

أولاً: الأثر في حالة تمويل الإنفاق عن طريق الدين العام:

لنفرض أنَّ ميزانية الحكومة في حالة توازن $(\boldsymbol{BS = TA - G = 0})$، وقررت الحكومة الزيادة في النفقات الحكومية عن طريق الدين العام وهذا من خلال بيع السندات، ففي هذه الحالة ينتقل منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض إلى الوضع $(\boldsymbol{I' = I + \Delta G})$، ونكون بذلك أمام فائض في المقترضين عن المقرضين عند معدل الفائدة $(\boldsymbol{r^*})$، الأمر الذي يدفع بهذا الأخير نحو الارتفاع إلى$(\boldsymbol{r_1})$، وبذلك انخفاض الاستثمار من $(\boldsymbol{I'})$ إلى $(\boldsymbol{I_1})$، أي بـ: $(\boldsymbol{\Delta I^{(-)}})$، وزيادة الادخار من $(\boldsymbol{S^*})$ إلى $(\boldsymbol{S_1})$ أي بـ: $(\boldsymbol{\Delta S^{(+)}})$، والتي سيعادلها انخفاض في الطلب على الاستهلاك $(\boldsymbol{\Delta C^{(-)}})^{**}$.

وكما نلاحظ في الرسم البياني $(\boldsymbol{\Delta BS^{(+)} = \Delta G^{(+)} = \Delta S^{(+)} + \Delta I^{(-)}})$. وبهذا تكون زيادة الإنفاق الحكومي والممول بالدين العام، قد صاحبها انخفاض مماثل في الاستثمار والاستهلاك $(\boldsymbol{\Delta G^{(+)} = \Delta C^{(-)} + \Delta I^{(-)}})$، وعلى ذلك لن يتغير الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار. (لأكثر فهمًا أنظر التمرين التطبيقي)

شكل رقم (13): تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي والممول عن طريق بيع السندات طبقًا للنموذج الكلاسيكي

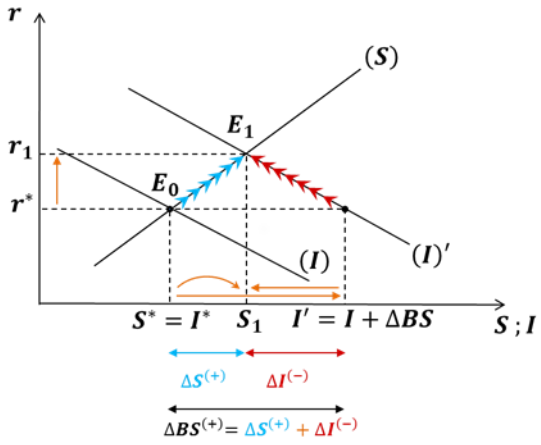

ثانيًا: الأثر في حالة تمويل الإنفاق عن طريق الإصدار النقدي:

حسب النظرية الكمية للنقود، التغير في عرض النقود بنسبة معينة تبعها تغير مماثل في المستوى العام للأسعار $\left(\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta P}{P}\right)$. فإذا حدث تغير في كمية النقود المتداولة مع ثبات السعر، يرتفع الطلب على السلع والخدمات وبذلك ينزاح المنحنى إلى أعلى يمينًا $(\boldsymbol{AD})'$ بمقدار الزيادة $(\boldsymbol{AD' = AD + \Delta G})$. وتحت فرضية

التشغيل التام وسوق المنافسة التامة، سترتفع الأسعار من (P^*) إلى (P_1)، فينخفض بذلك الطلب الكلي (على نفس المنحنى) بمقدار الزيادة الحاصلة في عرض النقود . وبهذا يُلاحظ أنَّ مصدر الزيادة في رصيد كمية النقود ليس هامًا في التحليل الكلاسيكي، فالتغير في كمية النقود سواءً استُخدم في تمويل النفقات الحكومية أو تمَّ حقنه في داخل الاقتصاد بأية طريقة أخرى له نفس الأثر. وعلى ذلك فإنَّ الزيادة في الإنفاق الحكومي ليس له أثر مستقل على الطلب الكلي.

شكل رقم (14): تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي والممول عن طريق الإصدار النقدي طبقًا للنموذج الكلاسيكي

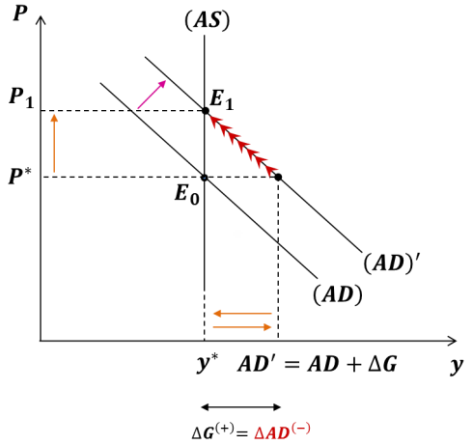

ثالثًا: الأثر في حالة تخفيض الضرائب:

إذا قررت الحكومة تقليص الضرائب، فإنه وحسب التصور العقلاني للأفراد، فإنهم سيدفعونها في فترة لاحقة. وعليه سوف لن يغيروا من استهلاكهم ولكن بالمقابل سيرفعون من الادخار لمجابهة الفترة اللاحقة. وبما أنَّ الادخار الخاص سيعوض الادخار الحكومي*** فإنَّ الادخار الكلي لن يتغير نتيجة الانخفاض في الضرائب، وبهذا تبقى معدلات الفائدة الحقيقية على حالها وكذا الطلب الكلي.

4-2- أثر السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي:

سبق وأن ناقشنا في العنصر الخاص بالسوق النقدي أثر زيادة عرض النقود، واتضح لنا حينها أنَّ عرض النقود يحدد فقط المستوى العام للأسعار وبذلك يُحدد القيم الإسمية دون أن يكون له أي تأثير على القيم الحقيقة.

أسئلة تقويم ذاتي:

من خلال ما تلقيته في هذا المحور، حاول أن تجيب عمَّا يلي:

1. ما هي الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الكلاسيكي؟
2. ما نوع العلاقة بين الأجر الحقيقي والطلب على العمل وعرض العمل؟
3. كيف يتم تحديد معدل الفائدة في التحليل الكلاسيكي؟
4. ماذا نقصد بحيادية النقود؟
5. وضح تأثير زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار طبقًا للتحليل الكلاسيكي مستعينًا في ذلك بمنحنى الطلب والعرض الكليين.
6. بالاستعانة بالمنحنيات البيانية، وضح كيف يتم تحديد التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك.

تمرين تطبيقي:

لديك اقتصاد يتميز بالمعادلات التالية:

$$y = 24\sqrt{L} \;;\; L_S = \frac{w^2}{9} \;;\; \frac{\Delta B_D}{p} = S = 80r - 5 \;;\; \frac{\Delta B_{S(\not\in)}}{P} = I = 7 - 40r \;;\; M = 30 \;;\; V = 2$$

1. جد دالة الطلب على العمل؛
2. جد الأجر الحقيقي ومستوى التوظيف اللازمين لتوازن سوق العمل؛
3. جد حجم الإنتاج التوازني؛
4. جد المستوى العام للأسعار، ثم استنتج القيم الإسمية للإنتاج والأجر؛
5. جد التوازن في السوق المالي، ثم استنتج حجم استهلاك العائلات؛
6. جد التوازن الكلي؛
7. ما هو أثر زيادة عرض النقود بـ **50 %** على القيم التوازنية السابقة؟

8. إذا أرادت الدولة التدخل في الاقتصاد عن طريق الإنفاق الحكومي $(G = 22.4)$ وفرض ضرائب $(TA = 22.4)$، وقامت بتمويل العجز في الميزانية الحكومية عن طريق الدين العام وذلك من خلال بيع سندات $\frac{\Delta B_{S(P)}}{P}$.

أ. ما مقدار العجز في الميزانية الحكومية؟

ب. كيف تؤثر هذه السياسة على السوق المالي والتوازن في سوق السلع والخدمات؟ (مع الرسم)

حل التمرين التطبيقي:

1. إيجاد دالة الطلب على العمل:

لاستخراج معادلة الطلب على العمل، فإنه وبما أنَّ النموذج الكلاسيكي يقوم على فرضية المنافسة التامة، فإنَّ المؤسسات لا تستطيع التحكم في المستوى العام للأسعار، لذلك هي تحاول دائمًا أن تعظم من أرباحها وتقلل ما أمكن من تكاليفها، وعلى أساس أنَّ التكلفة الأساسية هنا هي الأجر الحقيقي الذي تعطيه المؤسسة للعامل الإضافي، فهي بذلك لا تُشغل وحدة إضافية من العمل إلاَّ إذا كان مردود هذه الوحدة يساوي على الأقل تكلفته، بمعنى آخر يساوي صاحب المؤسسة بين الإنتاجية الحدية للعمل ومعدل الأجر الحقيقي، أي: $\left(PM_L = \frac{W}{P}\right)$.

لإيجاد دالة الطلب على العمل نقوم أولاً باشتقاق دالة الإنتاج بالنسبة للعمل ثم نساويها للأجر الحقيقي:

$$\frac{\partial f(L_D)}{\partial L_D} = \frac{W}{P} \Leftrightarrow \frac{24}{2\sqrt{L_D}} = \frac{W}{P}$$

$$\Rightarrow \frac{12}{\sqrt{L_D}} = \frac{W}{P}$$

نقوم الآن باستخراج الطلب على العمل كدالة للأجر الحقيقي:

$$\left(\frac{12}{\sqrt{L_D}}\right)^2 = \left(\frac{W}{P}\right)^2 \Rightarrow L_D = \frac{144}{\left(\frac{W}{P}\right)^2} w$$

$$\Rightarrow L_D = \frac{144}{w^2}$$

2. إيجاد الأجر الحقيقي ومستوى التوظيف اللازمين لتوازن سوق العمل:

شرط التوازن في سوق العمل : $L_S = L_D = L^* \Leftrightarrow \frac{w^2}{9} = \frac{144}{w^2}$

$$\Rightarrow w^4 = 1296$$

$$\Rightarrow w = \underline{6\ UM}$$

للحصول على مستوى التوظيف نعوض الأجر الحقيقي التوازني في دالة عرض العمل أو دالة الطلب على العمل، فنجد:

$$L^* = L_D = \frac{144}{6^2} = 4$$

3. إيجاد قيمة الناتج الحقيقي:

لحساب حجم الإنتاج التوازني، نعوض مستوى التشغيل في دالة الإنتاج بمستوى التشغيل التوازني (L^*)، فنحصل على:

$$y^* = 24(4)^{\frac{1}{2}} = \underline{48\ UM}$$

4. إيجاد المستوى العام للأسعار، ثم استنتج القيم الإسمية للإنتاج والأجر:

لإيجاد المستوى العام للأسعار سنتطلق من علاقة التوازن في سوق النقود:

شرط التوازن في السوق النقدي : $M_S = M_D = \bar{M} \Leftrightarrow M_S = \frac{1}{V} \times P \times y^*$

$$\Rightarrow P = \frac{\bar{M} \times V}{y^*}$$

$$\Rightarrow P = \frac{30 \times 2}{48} = \underline{1.25}$$

✍ **قيمة الإنتاج:** هي حاصل ضرب حجم الإنتاج في المستوى العام للأسعار، أي:

$$Y = 48 \times 1.25 = \underline{60\ UM}$$

✍ **قيمة الأجر الإسمي** هو حاصل ضرب الأجر الحقيقي في المستوى العام للأسعار، أي:

$$W = 6 \times 1.25 = \underline{7.5\ UM}$$

5. إيجاد التوازن في السوق المالي، ثم استنتج حجم استهلاك العائلات:

شرط التوازن في السوق المالي : $\frac{\Delta B_D}{p} = \frac{\Delta B_{S(\notin)}}{P} \Leftrightarrow S = I$

$$\Rightarrow 80r - 5 = 7 - 40r$$

$$\Rightarrow r^* = \frac{12}{120} = \underline{0.1}$$

للحصول على الادخار والاستثمار التوازنيين، نعوض معدل الفائدة الحقيقي التوازني في دالة الادخار أو دالة الاستثمار، فنجد:

$$I^* = S^* = \underline{3\ UM}$$

وفيما يخص حجم الاستهلاك، فحسب الكلاسيك، هو عبارة عن ما تبقى من الدخل بعد الادخار، أي:

$$C^* = y^* - S^* = \underline{45\ UM}$$

6. إيجاد التوازن الكلي:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات : $AS = \underbrace{AD}_{C+I} = \underbrace{y}_{C+S} \Leftrightarrow 45 + 3 \overset{?}{=} 45 + 3$

$$\Rightarrow y = \underline{48\ UM}$$

7. أثر زيادة عرض النقود بـ 50 % على القيم التوازنية السابقة:

حسب النظرية الكمية للنقود لفيشر الزيادة في عرض النقود، تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار ودون أن تتأثر القيم الحقيقية، وهذا ما يُثبت حيادية النقود لدى الكلاسيك. أمَّا عن تأثيرها على القيم الإسمية فيكون حسابيًا كالتالي:

$$P' = \frac{\bar{M}' \times V}{y^*} \Rightarrow P' = \frac{30(1.5) \times 2}{45}$$

$$\Rightarrow P' = \frac{30(1.5) \times 2}{48} = \underline{1.875} \nearrow$$

$$\Rightarrow \dot{P} = \frac{\Delta P}{P} \times 100$$

$$\Rightarrow \dot{P} = \frac{1.875 - 1.25}{1.25} \times 100 = \underline{50\ \%} \nearrow$$

أمَّا عن القيم الاسمية فهي الأخرى قد ارتفعت وبنفس النسبة (50 %):

- **قيمة الإنتاج:** هي حاصل ضرب حجم الإنتاج في المستوى العام للأسعار الجديد، أي:

$$Y' = 48 \times 1.875 = \underline{90\ UM} \nearrow \Rightarrow \dot{Y} = \frac{90 - 60}{60} \times 100 = \underline{50\ \%} \nearrow$$

- **قيمة الأجر الإسمي** هو حاصل ضرب الأجر الحقيقي في المستوى العام للأسعار الجديد، أي:

$$W' = 6 \times 1.875 = \underline{11.25\ UM}\ \nearrow \Rightarrow \dot{W} = \frac{11.25 - 7.5}{7.5} \times 100 = \underline{50\ \%}\ \nearrow$$

9. إذا أرادت الدولة التدخل في الاقتصاد عن طريق الإنفاق الحكومي $(G = 22.4)$ وفرض ضرائب $(TA = 20)$، وقامت بتمويل العجز في الميزانية الحكومية عن طريق الدين العام وذلك من خلال بيع سندات $\frac{\Delta B_{S(P)}}{P}$:

أ. ما مقدار العجز في الميزانية الحكومية:

$$BS = TA - G = 20 - 22.4 = \underline{-2.4\ UM}$$

قيمة العجز في الميزانية الحكومية هي **2.4 ون.**

ب. تأثير السياسة على السوق المالي والتوازن في سوق السلع والخدمات:

التوازن الجديد في سوق رأس المال يتحدد بـ:

$$\frac{\Delta B_D}{p} = \frac{\Delta B_{S(\notin)}}{P} + \frac{\Delta B_{S(P)}}{P} \Leftrightarrow S = I' = I + (G - TA)$$

$$\Rightarrow 80r - 5 = 7 - 40r + 2.4$$

$$\Rightarrow r_1 = \frac{14.4}{120} = \underline{0.12}\ \nearrow$$

$$\Rightarrow \begin{cases} I_1 = 7 - 40(0.12) = \underline{2.2\ UM}\ \searrow \\ S_1 = 80(0.12) - 5 = \underline{4.6\ UM}\ \nearrow \end{cases}$$

$$\Rightarrow \begin{cases} \Delta I = I_1 - I^* = 2.2 - 3 = \underline{-0.8\ UM} \\ \Delta S = S_1 - S^* = 4.6 - 3 = \underline{1.6\ UM} \end{cases}$$

وبهذا يتحدد التوازن في السوق المالي عند النقطة.

$$\begin{cases} \frac{B_S}{p} = \frac{B_{S(\notin)}}{P} + \frac{B_{S(P)}}{P} \\ \frac{B_D}{p} \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} \frac{B_S}{p} = I_1 + (G - TA) = 2.2 + 2.4 = \underline{4.6\ UM}\ \searrow \\ \frac{B_D}{p} = S_1 = \underline{4.6\ UM}\ \nearrow \end{cases}$$

وعلى هذا الأساس نقول أنَّ تدخل الدولة عن طريق بيع السندات رفع من معدل الفائدة إلى 0.12، الأمر الذي دفع بالادخار نحو الارتفاع إلى 4.6 ون وانخفاض الاستثمار الخاص إلى 2.2 ون وهو ما يطلق عليه بأثر المزاحمة Effet d'Éviction. أمَّا عن التوازن في سوق السلع والخدمات فلم يتأثر، لكن في المقابل انخفض كل من الاستهلاك والاستثمار بنفس القيمة التي ارتفع بها الإنفاق الحكومي:

$$\left.\begin{aligned} S_1 + TA = 4.6 + 20 = \underline{24.6\ UM} \\ I_1 + G = 2.2 + 22.4 = \underline{24.6\ UM} \end{aligned}\right\} \Rightarrow S_1 + TA = I_1 + G$$

$$y^* = C_1 + I_1 + G \Rightarrow C_1 = 48 - 2.2 - 22.4 = \underline{23.4\ UM}$$
$$\Rightarrow \Delta C = C_1 - C^* = 23.4 - 45 = \underline{-21.6\ UM}$$

ويفسر هذا الانخفاض في الاستهلاك بالضرائب التي أصبحت تُقتطع بما قيمته **20 ون** وارتفاع الادخار بما قيمته **1.6 ون**.

$$\Delta C^{(-)} = \Delta y^* - \Delta S^{(+)} - \Delta TA^{(+)} = 0 + 1.6 + 20 = \underline{21.6\ UM}$$

وهذا ما يثبت ما قلناه سابقًا في أنَّ:

$$\underbrace{\Delta BS^{(+)}}_{2.4} = \underbrace{\Delta S^{(+)}}_{1.6} + \underbrace{\Delta I^{(-)}}_{0.8}$$
$$\underbrace{\Delta G^{(+)}}_{22.4} = \underbrace{\Delta I^{(-)}}_{0.8} + \underbrace{\Delta C^{(-)}}_{21.6}$$

شكل رقم (15): تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ **2.4 ون** والممول عن طريق بيع السندات طبقًا للنموذج الكلاسيكي

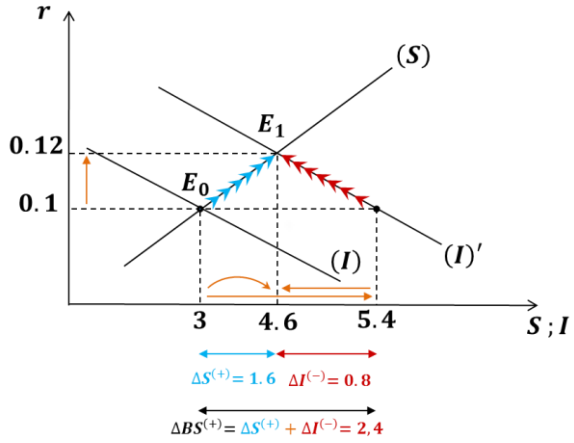

التهميش:

[1] فليح حسن خلف، 2007، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 118.

[2] مدحت القريشي، 2011، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، ص 121.

[3] محفوظ بن عصمان، مرجع سابق، ص 82 – ص 83.

[4] عامر يوسف العتوم، 2012، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص 32.

[5] Gregory N.Mankiw, Op.Cit, P 93.

[6] سامي خليل، مرجع سايق، ص 154 – ص 155.

[7] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 291 – ص 292.

[8] مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، 1999، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 304. (بتصرف)

[9] بريبش السعيد، مرجع سالق، ص 78 – ص 79.

[10] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قَطَفْ، 2006، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 132 – ص 133. (بتصرف)

[11] Brian Snowdon, Howard R.Vane, 2005, **Modern Macroeconomics : Its Origins, Development and Current State**, Edward Elgar Publishing Limited, USA , P 53. (Adapted)

[12] Jacques Généreux, 2014, **Économie Politique (Livre 3 : Macroéconomie**, Hachette Livre, Paris, P 18.

[13] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص 169.

[14] محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، 2009/2008، **مطبوعة في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 33.

[15] محفوظ بن عصمان، مرجع سابق، ص 82.

[16] محمد الشريف إلمان، 2015، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن (الجزء الأول)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، إعادة الطبعة الأولى، ص 120.

[17] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 129.

* نقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة.

[18] ضياء مجيد الموسوي، 2005، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 81.

[19] Bruno Rizzou, 2000, **Principe de l'Économie de la Monnaie**, Librairie de l'Université d'Axe-en-Provence Édition, Paris, P 170 – P 171.

[20] بشير معطيب، 2013، **تحليل الاقتصاد الكلي: تمارين وحلول**، منشورات كليك، الجزائر، الطبعة الأولى، ص 410.

[21] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، 2003-2004، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، مصر، ص ص 91-95. (بتصرف)

** ففي حالة انعدام الضرائب نكون أمام ($\Delta C^{(-)} = \Delta S^{(+)}$)، أمَّا في حالة وجود الضرائب يكون: ($\Delta C^{(-)} = \Delta S^{(+)} + \Delta TA^{(+)}$).

*** نظرية التكافؤ أو التعادل الريكاردي.

المحور الرابع: النموذج الكينزي البسيط للدخل والإنفاق

1. الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي
2. فرضيات النموذج الكينزي البسيط
3. التوازن الكلي في النموذج الكينزي البسيط
4. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار وعلاج الفجوات

المحـور الرابع: النمـوذج الكينزي البسيـط للـدخل والإنـفاق

تمهيد:

استمرت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية سنين طوال إلى غاية أزمة الكساد الكبير التي حدثت سنة 1929، وهذا بعد أن أصبحت اقتصاديات العالم تعاني من بطالة ولم يتجه الاقتصاد إلى التشغيل الكامل "العمالة الكاملة"، كما كان يرى ساي Say، حسب قانون المنافذ Loi des Débouchés، "بأنَّ العرض يخلق الطلب المساوي له وأن جهاز الأسعار قادر على تحقيق التوازن داخل النشاط الاقتصادي".

على ضوء هذا، تطلب الأمر تدخل الحكومة عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تقليص الضرائب، ومن هنا ظهر النموذج الكينزي والذي أكد على مبدأ الطلب الفعَّال Principe de la Demande Effective، والذي يُعبر عن إجمالي الرغبة المصحوبة بالقدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية في فترة زمنية معينة، أي يمكننا كتابة:

الطلب الفعَّال = الرغبة + القدرة

∴ في هذه الحالة الطلب هو الذي يخلق العرض المساوي له.

نقصد بالطلب الكلي الكميات من السلع والخدمات النهائية التي يرغب الأعوان الاقتصادية الحصول عليها عند السعر السائد خلال فترة زمنية معينة. وتعطى صيغته على النحو التالي:

$$AD = \underbrace{C + I + G}_{\text{الطلب المحلي}} + \underbrace{X - M}_{\text{الطلب الأجنبي}} \qquad \ldots(1)$$

في حين العرض الكلي يمثل الكميات من السلع والخدمات التي يرغب أصحاب المؤسسات في بيعها عند السعر السائد وهو يمثل الدخل.

$$AS = \sum P_i Q_i = Y \qquad \ldots(2)$$

بهذا نقول، أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات Équilibre sur le Marché des Biens et Services لابد من تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، أي:

$$AS = AD \Leftrightarrow Y + M = C + I + G + X$$
$$\Rightarrow Y = C + I + G + X - M \quad \ldots(3)$$

شكل رقم (1): التوازن في سوق السلع والخدمات

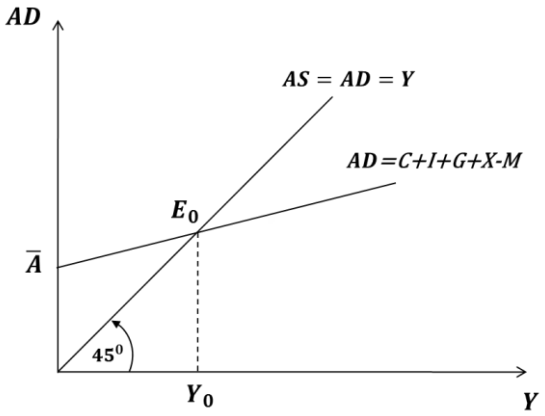

1- الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي:

من خلال هذا العنصر سنتناول أهم الفرو قات بين النموذجين الكلاسيكي والكينزي[1]:

جدول رقم (1): الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي

النموذج الكلاسيكي Modèle Classique	النموذج الكينزي Modèle Keynésien
- اقتصاد السوق الحر ⟸ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛ - طلب العمالة دالة للأجر الحقيقي؛ - عدم وجود بطالة غير إرادية وسبب ذلك أننا في حالة التشغيل التام وإن وجدت تكون إمَّا اختيارية وإمَّا احتكاكية؛ - التوازن يكون آليًا في السوق حسب قوى العرض والطلب، أي قدرة جهاز الأسعار في تحقيق التوازن داخل النشاط الاقتصادي؛	- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تطبيق سياسة مالية؛ - طلب العمالة دالة للأجر الإسمي؛ - وجود بطالة غير إرادية وسبب ذلك بأن الاقتصاد في حالة نقص التشغيل؛ - التوازن يتطلب وقت، أي عدم قدرة جهاز الأسعار في تحقيق التوازن داخل النشاط الاقتصادي؛

النموذج الكلاسيكي Modèle Classique	النموذج الكينزي Modèle Keynésien
- مرونة الأجور تصاعديًا وتنازليًا؛	- الأجور ليست مرنة كما يعتقد الكلاسيك، لوجود أطراف أخرى عدا السوق تحدد الأجر خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجر المضمون*، الذي يحدد من طرف تدخل الدولة؛
- العرض يخلق الطلب الكلي المساوي له والذي يعرف بقانون المنافذ لجون باتيست ساي وفحواه أن المنتجات تُبدَّل بمنتجات أخرى؛	- الطلب هو الذي يخلق العرض المساوي له وهو ما يعرف بالطلب الفعَّال والذي يشكل الكمية من العرض التي يأمل المنتجون الحصول فيها على أقصى ربح ممكن؛
- سعر الفائدة ظاهرة حقيقية، يتحدد من خلال تفاعل الادخار والاستثمار،	- سعر الفائدة ظاهرة نقدية، يتحدد من خلال التفاعل بين عرض النقود وطلب النقود؛
- الادخار يحدد بسعر الفائدة ويأتي في المرتبة الأولى قبل الاستهلاك؛	- الادخار يحدد بالدخل التصرفي ويأتي في المرتبة الثانية بعد الاستهلاك؛
-النقود حيادية بمعنى لا تؤثر في النشاط الاقتصادي؛	- النقود غير حيادية، بحيث أن تغيرها يؤثر في الدخل وحجم العمالة؛
- الدراية التامة بالمستوى العام للأسعار، أي هناك رشادة اقتصادية Rationalisation Économique.	- عدم الدراية بمعدلات التضخم، أي هناك خداع أو وهم نقدي Illusion Monétaire.

المصدر: من إعداد الأستاذة.

2- فرضيات النموذج الكينزي البسيط:

يقوم التحليل الكينزي لتوازن الدخل الوطني على مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي:[2]

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- يعتمد على سوق واحدة تشمل في سوق السلع والخدمات أمَّا الأسواق الثلاثة: السوق المالي، السوق النقدي وسوق العمل، فيهملها في التحليل؛
- اقتصاد مغلق، أي عدم وجود قطاع التجارة الخارجية، لكن لا بأس من دراسة الدخل التوازني بوجود هذا القطاع؛
- التحليل يكون في الفترة القصيرة، لأن كينز يقول في الأجل الطويل سوف نكون كلنا أموات؛
- ثبات المستوى العام للأسعار، ففي حالة وجود خلل اقتصادي التعديل يكون عن طريق الكميات وليست الأسعار، أي أن التغيرات في الدخل الوطني تكون تغيرات حقيقة؛
- يعمل الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، أي هناك عطالة لعناصر الإنتاج وعليه في حالة زيادة الطلب الكلي يزداد حجم الناتج الحقيقي دون التغير في الأسعار؛
- سياسة المخزون الأمثل، أي هناك مستوى معين من المخزون تسعى إلى تحقيقه المؤسسات دائمًا، فإذا انخفض حجم المبيعات عن حجم الناتج يحدث تراكم في المخزون ويزيد عن الحجم الأمثل ممَّا يدعوا المؤسسات إلى تخفيض حجم الناتج في الفترة اللاحقة والعكس صحيح؛
- الطلب الفعال: الطلب يخلق العرض المساوي له.

3- التوازن الكلي في النموذج الكينزي البسيط:

سنقوم الآن بدراسة كيفية الوصول إلى الدخل التوازني في ظل النموذج الكينزي البسيط، بداية من قطاعين ثم ثلاث قطاعات، لنختم ذلك بأربعة قطاعات.

3-1- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد مغلق Économie Fermée بقطاعين:

من أبسط حالات تحديد الدخل التوازني وجود قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، أين نكون أمام طلب استهلاكي تمثله دالة الاستهلاك وطلب استثماري تمثله دالة الاستثمار.

أولاً: دالة الاستهلاك Fonction de Consommation:

تعبر دالة الاستهلاك، حسب كينز، عن سلوك قطاع العائلات والذي يتوقف على عوامل سيكولوجية أو نفسية Facteurs Psychologiques، أو بما أسماه كينز بالقانون السيكولوجي الأساسي Loi Psychologique Fondamentale، الذي ينص على أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بنسبة أقل[3]. وبناءً على ملاحظة كينز المتمثلة في أنه وفي وضعية ما يمكن اعتبار الميل الحدي للاستهلاك كدالة أكثر استقرارًا، فإن دالة الاستهلاك تأخذ الصيغة التالية:

$$C = \overline{C} + cY_d \Rightarrow C = \overline{C} + cY \quad \left(\text{لعدم وجود قطاع حكومي}\right) \qquad \ldots(4)$$

أين يعبر (C) عن الاستهلاك وهو يتكون من جزئيين: استهلاك محفز (cY) Consommation Induit. استهلاك ثابت $(\overline{C})$ Consommation Fixe ويعبر عنه أيضًا ب حد الكفاف أو الاستهلاك المستقل عن الدخل أو السلع الضرورية الاستمرارية الحياة، في حين (c) تمثل الميل الحدي للاستهلاك ونقصد به درجة التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل (Y) بوحدة واحدة وهو محصور بين الصفر والواحد $(0 < c < 1)$.

من أجل معرفة أفضل شكل يعبر عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، سنلجأ للشكل رقم **(2)**، والذي سنميز فيه بين ثلاث حالات:

شكل رقم (2): شكل دالة الاستهلاك

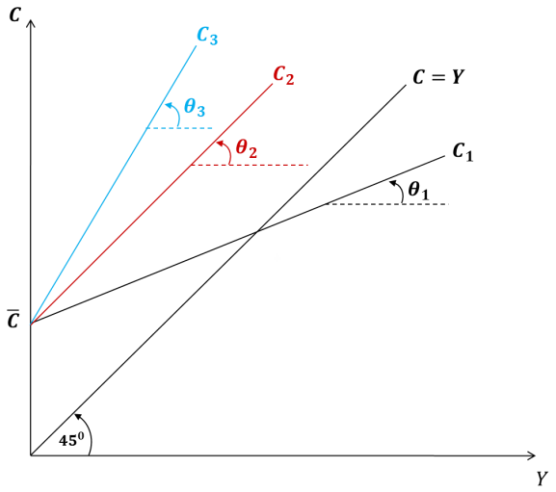

الحالة الأولى: $tg(\theta_1) = \frac{\Delta C}{\Delta Y} < 1$ هذا يعني أنَّ: $(\Delta C < \Delta Y)$

الحالة الثانية: $tg(\theta_1) = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = 1$ هذا يعني أنَّ: $(\Delta C = \Delta Y)$

الحالة الثالثة: $tg(\theta_1) = \frac{\Delta C}{\Delta Y} > 1$ هذا يعني أنَّ: $(\Delta C > \Delta Y)$

وعليه أفضل شكل يمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل هو (C_1)، لأنه بزيادة الدخل يزداد الاستهلاك لكن بنسبة أقل.

أ. الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

يعرف الميل الحدي للاستهلاك (PmC) Propension Marginale à Consommer، بأنه التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير معين في الدخل التصرفي أو الدخل.

$$PmC = c = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \qquad \ldots(5)$$

فإذا كانت الدالة معرفة ومستمرة وقابلة للاشتقاق على مجال تعريفها فإن:

$$PmC = c = \frac{\partial C}{\partial Y_d} = \frac{\partial C}{\partial Y} \qquad \ldots(6)$$

حيث: $(0 < c < 1)$ والتي مفادها أنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك لكن بنسبة أقل، أي: $\Delta C < \Delta Y$.

أمَّا الميل المتوسط للاستهلاك (PMC) Propension Moyenne à Consommer ، فهو نسبة إنفاق الاستهلاك من الدخل عند أي مستوى من مستويات الدخل. فهو إذن على العكس من الميل الحدي للاستهلاك الذي يعتمد على تغير الدخل فهو يعتمد على كل الدخل.

$$PMC = \frac{C}{Y_d} = \frac{C}{Y} \qquad \ldots(7)$$

خلاصة القول أنَّ: $(PmC < PMC)$، ويمكن إثبات ذلك كما يلي:

$$C = \overline{C} + cY_d \Rightarrow \frac{C}{Y} = \frac{\overline{C}}{Y} + \frac{cY}{Y}$$

$$\Rightarrow PMC = \frac{\overline{C}}{Y} + PmC \qquad \ldots(8)$$

من الواضح أن القيمة $\left(\frac{\overline{C}}{Y}\right)$ موجبة، وعليه: $(PmC < PMC)$

∴ دالة الاستهلاك الكينزية لها ثلاث ميزات:

- كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ن لكن بنسبة أقل؛
- كلما زاد الدخل زاد الميل المتوسط للاستهلاك لكن بمعدل متناقص $\left(\frac{\partial PMC}{\partial Y} < 0\right)$؛
- الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

ب. العلاقة بين الاستهلاك والادخار Epargne:

كما ذكرنا سابقا، الدخل التصرفي يتوزع بين الاستهلاك والادخار أي:

$$Y_d = C + S \Rightarrow S = Y_d - [\overline{C} + cY_d] - \overline{C} + (1 - c)Y_d$$

وعليه تعطى دالة الادخار كما يلي:

$$S = -\overline{C} + sY_d \Rightarrow S = -\overline{C} + sY \left(\text{في حالة عدم وجود قطاع حكومي}\right) \quad \ldots(9)$$

أين يعبر (S) عن الادخار الخاص بقطاع العائلات أو الادخار الشخصي، أمَّا $(-\overline{C})$ فيعبر عن المسحوبات من المدخرات لتغطية الاستهلاك عند انعدام الدخل التصرفي (Y_d) أو الدخل (Y)، في حين (s) نقصد به مقدار التغير الحاصل في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة والذي يصطلح عليه الميل الحدي للادخار وهو الآخر محصور بين الصفر والواحد $(0 < s < 1)$.

أمَّا الميل المتوسط للادخار (PMS) Propension Moyenne à Epargner، فهو يمثل نسبة الادخار من الدخل المتاح وهو يتزايد بتزايد الدخل:

$$S = -\overline{C} + sY_d \Rightarrow \frac{S}{Y} = \frac{-\overline{C}}{Y} + \frac{sY}{Y}$$

$$\Rightarrow PMS = -\frac{\overline{C}}{Y} + PmS \quad \ldots(10)$$

من الواضح أن القيمة $\left(-\frac{\overline{C}}{Y}\right)$ سالبة، وعليه: $(PmS > PMS)$، بحيث يعبر (PmS) على الميل الحدي للادخار Propension Marginale à Epargner. ويمكن تمثيل دالتي الاستهلاك والادخار في الشكل التالي والذي نلاحظ من خلاله ما يلي:

- نقطة تقاطع الادخار مع المحور الرأسي تساوي $(-\bar{C})$ وهي تعادل تمامًا القيمة الموجبة للاستهلاك الابتدائي $(+\bar{C})$ الذي يمثل تقاطع الاستهلاك مع المحور الرأسي؛
- نقطة تقاطع الادخار مع المحور الأفقي تمثل عتبة الادخار Seuil d'Épargne أو دخل القطيعة Revenu de Rupture، ونقصد بها النقطة التي يتعادل عندها الاستهلاك مع الدخل أو تلك النقطة التي تتحول عندها من الادخار السالب Désépargne إلى الادخار الموجب Épargne Positive.

شكل رقم (3): العلاقة بين دالة الاستهلاك ودالة الادخار

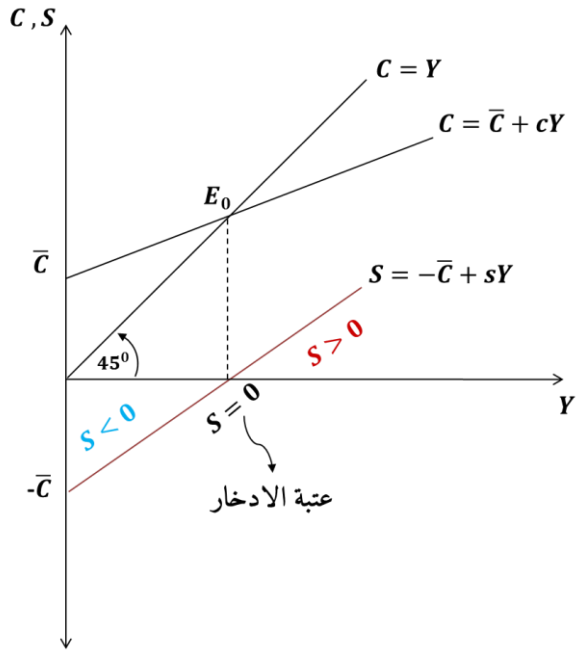

ج. العلاقة بين الميولات الحدية والمتوسطة للاستهلاك والادخار:

من خلال العلاقة بين الاستهلاك والادخار يتبين لنا جليًا أنه هناك علاقة بين الـ (PmS) والـ (PmC) وكذا بين الـ (PMS) و الـ (PMC):

$$Y = C + S \Rightarrow \Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$\Rightarrow 1 = PmC + PmS \qquad \ldots(11)$$

من العلاقة الأخيرة نرى أن مجموع الميلين الحديين للاستهلاك والادخار يساوي إلى الواحد $(c + s = 1)$.

والأمر ذاته بالنسبة لمجموع الميلين المتوسطين:

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$$
$$\Rightarrow 1 = PMC + PMS \qquad \ldots(12)$$

في عام **1936** قام الاقتصادي الامريكي سيمون بدراسة السلوك الاستهلاكي لعينة من الأفراد وخلال فترة طويلة من **1889** الى غاية **1938**، فوجد أن الـ (PMC) ثابت، معنى ذلك أن دالة استهلاك أصبحت دالة تناسبية من النوع $(C_{LT} = cY)$ ودالة الادخار $(S_{LT} = cY)$، أين أصبح الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك وكذا الادخار متساويين، أي: $(PMC = PmC)$ و $(PMS = PmS)$ مع بقاء الشرط دائما: $(0 < c < 1)$ و $(0 < s < 1)$ وأيضا: $(c + s = 1)$.

ثانيًا: دالة الاستثمار Fonction d'Investissement:

بعد أن تكلمنا على الاستهلاك باعتباره أهم محدد من محددات الطلب الكلي**، ننتقل الآن إلى الاستثمار الذي لا يقل عنه أهمية باعتباره ثاني أهم محددات الطلب الكلي وإحدى أهم العوامل التي تساهم في عملية النمو وزيادة التوظيف.

نقصد بالاستثمار اقتصاديًا قيمة ما يضاف إلى رأس المال بنوعيه الثابت والمتغير خلال فترة زمنية معينة، ويؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة رأس المال، وينقسم الاستثمار إلى عدة أنواع نقتصرها في:

- **الاستثمار الإحلالي Investissement Substituable أو الاستثمار في تعويض الإهتلاكات**: وهو ذلك الاستثمار الذي يخصص لمواجهة ما اهتلك من رأس المال في العملية الإنتاجية، أو الاستثمار الموجه لتعويض الآلات والتجهيزات القديمة بآلات وتجهيزات جديدة؛
- **الاستثمار الصافي Investissement Net:** نقصد به الاستثمار الذي يخصص للزيادة الجديدة الحقيقة في رصيد رأس المال والذي يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويعطى بالعلاقة:

$$I_N = I_B - Am \qquad \ldots(13)$$

حيث تمثل (I_N) الاستثمار الصافي، أمَّا (I_B) فيمثل الاستثمار الخام أو إجمالي الاستثمار. في حين تعبر (Am) عن أقساط الإهتلاك.

يتحدد الاستثمار، كغيره من المتغيرات، بعوامل عدة منها: الأرباح المحققة في فترات سابقة، حجم الاستهلاك، عمر المؤسسة الإنتاجية، عامل التوقعات، سعر الفائدة، السياستين المالية والنقدية، التقدم التقني، الكفاءة الحدية لرأس المال***، المناخ الاستثماري، الإنتاجية الحدية لرأس المال ...، إلاَّ أنه ونظرًا لعزل السوق النقدي والمالي في النموذج الكينزي وكذا لتبسيط الدراسة، فإن دالة الاستثمار تعطى بالصيغة التالية:

$$I = \bar{I} + bY \qquad \ldots(14)$$

حيث: يعبر ($\bar{I}$) عن الاستثمار المستقل Investissement Autonome، وفيما يخص (bY) فيعبر عن الاستثمار المحفز Investissement Induit والذي كما نلاحظ يعتمد على الدخل . أمَّا (b) فنقصد بها القيمة التي يتغير بها الاستثمار لمَّا يتغير الدخل بوحدة واحدة وهي موجبة.

شكل رقم (4): التمثيل البياني لدالة الاستثمار

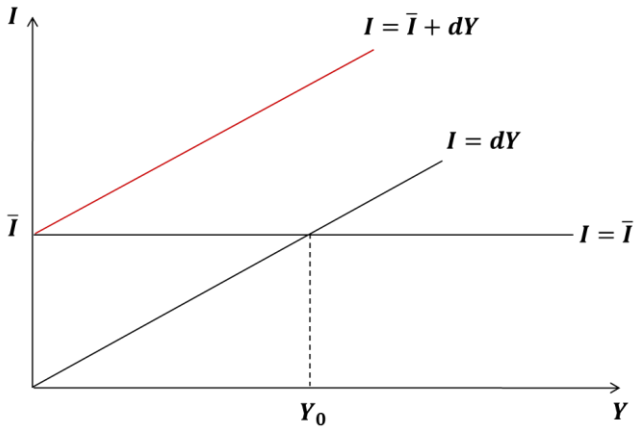

ثالثًا: التوازن الكلي في حالة اقتصاد مغلق بقطاعين:

يتحدد المستوى التوازني للدخل من خلال تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أو الإحتقانات مع التسربات. وكما رأينا سابقًا، العرض الكلي يتمثل في الدخل (Y) أمَّا الطلب الكلي فيتمثل في إنفاق الأعوان الاقتصادية ($C + I$).

$$AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I$$

في هذه الحالة سنعتمد في تحديد التوازن الاقتصادي على كل من قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، وهنا نكون أمام شكلين للتوازن:

الحالة الأولى: الاستثمار مستقل عن الدخل ($I = \bar{I}$):

إذا كان لدينا اقتصاد مشخص في المعادلات التالية:

$$C = \bar{C} + cY_d \quad ; \quad I = \bar{I}$$

فإنَّ عبارة الدخل التوازني تكون كالتالي:

$$AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I$$

$$\Rightarrow Y = \bar{C} + cY + \bar{I}$$

$$\Rightarrow Y_0 = \underbrace{\frac{1}{1-c}}_{\alpha_{\bar{A}}}\left[\underbrace{\bar{C} + \bar{I}}_{\bar{A}}\right] = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} \qquad \ldots(15)$$

أين تمثل (Y_0) مستوى الناتج الداخلي الذي يحقق التوازن الكلي، أمَّا $(\bar{A} = \bar{C} + \bar{I})$ فتمثل الإنفاق المستقل Dépenses Autonomes، وهو يتكون من حد الكفاف $(\bar{C})$، الاستثمار المستقل $(\bar{I})$. أمَّا عن $\left(\alpha_{\bar{A}} = \frac{1}{1-c}\right)$ فهو يمثل المضاعف Multiplicateur ونقصد به عدد يوضح مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير أحد عناصر الإنفاق المستقل بمقدار وحدة واحدة و هو محصور بين 1 و ∞.

بالنسبة لهذا الأخير، أي المضاعف، فلقد بُنيت نظريته على فرضيتين هامتين:

- يجب أن يكون الاقتصاد دون التشغيل الكامل، لأنه إذا كان كذلك فإن المضاعف لا يكون عمليًا على الإطلاق وتتم عملية التعديل في حالة إذا ما كان هناك اختلال اقتصادي عن طريق الأسعار وليس الكميات؛
- ثبات دالة الاستهلاك، أي لا بد من أن تكون مستقرة ولا يتحقق ذلك إلاَّ بثبات الميل الحدي للاستهلاك.

لنرى الآن كم سيتغير الدخل نتيجة تغير الاستثمار من (I) إلى (I')؟

اقتصاديًا: $I \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow (\searrow)$

رياضيًا: لدينا عبارتين للدخل إحداهما تتعلق بالفترة (t) والأخرى بالفترة (t').

$$\begin{cases} Y_0 = \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}] \\ Y' = \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}'] \end{cases}$$

لمعرفة أثر الاستثمار المستقل على الدخل نطرح (Y_0) من (Y') فنجد:

$$\underbrace{Y' - Y_0}_{\Delta Y} = \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}'] - \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}] = \frac{1}{1-c}\underbrace{[\bar{I}' - \bar{I}]}_{\Delta \bar{I}}$$

وعليه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{I}} = \frac{1}{1-c} = \alpha_{\bar{I}} \qquad \ldots(16)$$

لمعرفة أثر تغير الاستهلاك على الدخل نقوم بنفس الخطوات السابقة، لكن سنميز بين حالتين اثنين: هما التغير في حد الكفاف $(\bar{C})$ أو التغير في الميل الحدي للاستهلاك (c):

✓ **حالة تغير حد الكفاف:**

اقتصاديًا: $\bar{C} \nearrow (\searrow) \longrightarrow C \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow (\searrow)$

رياضيًا:

$$\underbrace{Y' - Y_0}_{\Delta Y} = \frac{1}{1-c}[\bar{C}' + \bar{I}] - \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}] = \frac{1}{1-c}\underbrace{[\bar{C}' - \bar{C}]}_{\Delta \bar{C}}$$

وعليه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{C}} = \frac{1}{1-c} = \alpha_{\bar{C}} \qquad \ldots(17)$$

✓ **حالة تغير الميل الحدي للاستهلاك:**

اقتصاديًا: $c \nearrow (\searrow) \longrightarrow C \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^{?}\nearrow^{?} (\searrow_{?}\searrow_{?})$

$\alpha_t \nearrow (\searrow)$

رياضيًا:

$$\underbrace{Y' - Y_0}_{\Delta Y} = \frac{1}{1-c'}\underbrace{[\bar{C} + \bar{I}]}_{\bar{A}} - \frac{1}{1-c}[\bar{C} + \bar{I}]$$

نقوم الآن بتوحيد المقامات:

$$\Delta Y = \frac{\bar{A}(1-c) - \bar{A}(1-c')}{(1-c')(1-c)} = \frac{-c\bar{A} + c'\bar{A}}{(1-c')(1-c)} = \frac{\bar{A}\overbrace{(c'-c)}^{\Delta c}}{(1-c')(1-c)}$$

كما يمكن كتابة الكسر الأخير كما يلي:

$$\Delta Y = \frac{\Delta c}{1-c'} \times \overbrace{\frac{\bar{A}}{1-c}}^{Y_0}$$

وعليه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta c} = \frac{Y_0}{1-c'} = \alpha_c \qquad \ldots(18)$$

الحالة الثانية: الاستثمار تابع للدخل ($I = \bar{I} + dY$):

في هذه الحالة يصبح الاقتصاد مشخص في المعادلات التالية:

$$C = \bar{C} + cY_d \quad ; \quad I = \bar{I} + dY$$

فإنَّ عبارة الدخل التوازني تكون كالتالي:

$$AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I$$

$$\Rightarrow Y = \bar{C} + cY + \bar{I} + dY$$

$$\Rightarrow Y_0 = \overbrace{\frac{1}{1-c-d}}^{\alpha_{\bar{A}}} \left[\underbrace{\bar{C} + \bar{I}}_{\bar{A}}\right] = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} \qquad \ldots(19)$$

نقصد هنا بـ ($\alpha_{\bar{A}}$) المضاعف المركب Multiplicateur Composé، وسمي بذلك لاعتماده على مجموع ميلين حدين هما الميل الحدي للاستهلاك (c) والميل الحدي للاستثمار (d) وكلما كانا كبيرين كان المضاعف أكبر، ليؤثر بذلك إيجابًا على النشاط الاقتصادي.

تمرين تطبيقي:

لدينا اقتصاد مشخص في المعادلات التالية:

$$C = 100 + 0,75Y \quad ; \quad \bar{I} = 100$$

1. جد عبارة الدخل التوازني ثم تأكد من تساوي الادخار والاستثمار؛
2. ما هو أثر زيادة الاستثمار التلقائي بـ **50 ون** على الدخل التوازني السابق؟
3. جد الدخل التوازني في الحالة أين تصبح معادلة الاستثمار من الشكل ($I = 100 + 0,05Y$). ثم أعط الرسم البياني الخاص بالأسئلة الثلاث.

حل التمرين التطبيقي:

1. إيجاد عبارة الدخل التوازني:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I$

$$\Rightarrow Y = \overline{C} + cY + \overline{I} + dY$$

$$\Rightarrow Y_0 = \frac{1}{1 - c - \underbrace{d}_{=0}}[\overline{C} + \overline{I}] = \alpha_{\overline{A}}\overline{A}$$

قبل التأكد من تساوي الادخار والاستثمار لابد أن نحسب قيمة الدخل عند التوازن:

$$Y_0 = \frac{1}{1 - 0,75}[100 + 100] = 4(200) = \underline{800}\ UM$$

لنبحث الآن عن دالة الادخار:

$$S = Y - C = -\overline{C} + (1 - c)Y = -100 + (1 - 0,75)Y$$

$$\therefore S = -100 + 0,25\,Y$$

بتعويض قيمة (Y_0) في معادلة الادخار نجد أن: ($S_0 = I = \underline{100}\ UM$)، بمعنى كل ما يُدَّخر يُستثمر.

2. حساب أثر زيادة الإستثمار التلقائي بـ 50 ون على الدخل التوازني السابق:

اقتصاديًا: $I \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow$

رياضيًا:

$$\alpha_{\overline{I}} = \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{I}} \Rightarrow \Delta Y = \alpha_{\overline{I}} \times \Delta \overline{I} = 4(50) = \underline{200}\ UM$$

وعليه تصبح قيمة الدخل التوازني الجديد تساوي:

$$Y' = Y_0 + \Delta Y = 800 + 200 = \underline{1000}\ UM$$

3. إيجاد الدخل التوازني في الحالة أين تصبح معادلة الاستثمار من الشكل ($I = 100 + 0,05Y$):

سوف نعتمد في ذلك على طريقتين اثنتين:

الطريقة الأولى: الاعتماد على عبارة الدخل

$$Y'' = \frac{1}{1 - c - d}[\overline{C} + \overline{I}] = \alpha'\overline{A} = \frac{1}{1 - 0,75 - 0,05}[200] = 5(200) = \underline{1000}\ UM$$

الطريقة الثانية: الاعتماد على المضاعف

اقتصاديًا: $d \nearrow \longrightarrow I \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow ? \nearrow ?$

$\alpha_d \nearrow$

$$\alpha_{d'} = \frac{\Delta Y}{\Delta d} = \frac{Y_0}{1-c-d'} \Longrightarrow \Delta Y = \alpha_{d'} \times \Delta d$$

$$\Longrightarrow \Delta Y = \frac{800}{1-0,75-0,5}(0,05) = \underline{200}\ UM$$

وعليه تصبح قيمة الدخل التوازني الجديد تساوي:

$$Y'' = Y_0 + \Delta Y = 800 + 200 = \underline{1000}\ UM$$

شكل رقم (5): أثر ارتفاع الاستثمار المستقل والميل الحدي للاستثمار على الدخل التوازني

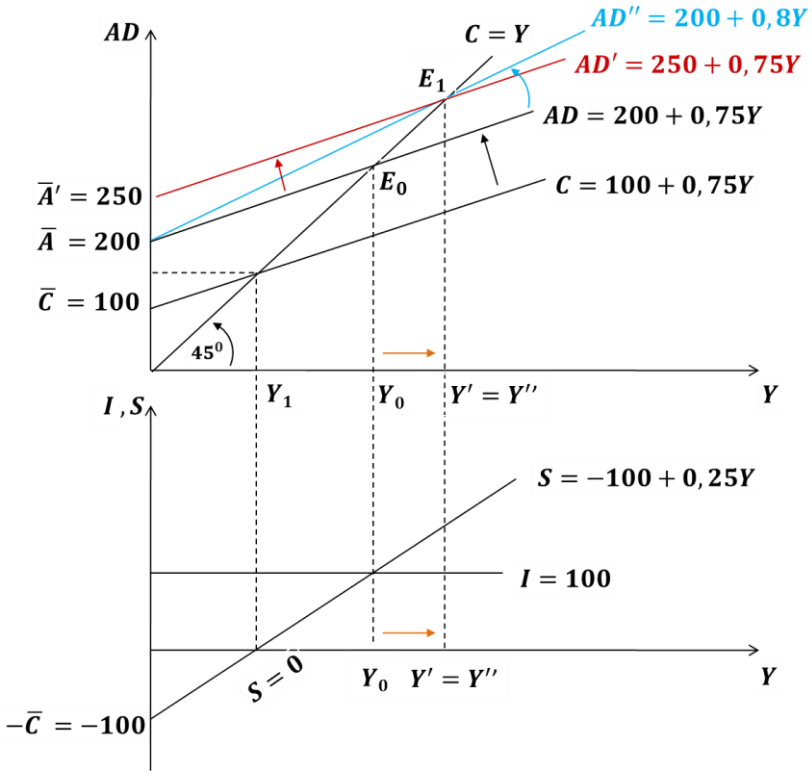

3-2- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات:

نعني بذلك إضافة القطاع الحكومي للقطاعين السابقين، لأنه لا يخفى علينا دور هذا القطاع في التأثير على الاقتصاد. ولإبراز دور الحكومة في النموذج نضيف المتغيرات التالية: النفقات الحكومية (G)، الضرائب (TA) والتحويلات الحكومية (TR).

بالنسبة للإنفاق الحكومي، نفترض أنه متغيرة خارجية أي مستقلة عن الدخل $(G = \bar{G})$. أمَّا بالنسبة للضرائب فنميز بين حالتين:

- $(TA = \overline{TA})$: بمعنى الضريبة مستقلة عن الدخل ويطلق عليها اسم الضريبة الجزافية Taxe Forfaitaire، وهي ضريبة ثابتة تحدد بطريقة معينة من طرف الدولة بغض النظر عن مستوى الدخل؛
- $(TA = tY)$: بمعنى أن الضريبة هنا دخلية ويطلق عليها اسم الصحن أو الوعاء الضريبي Assiette Fiscale، وتُفرض هذه الضريبة كنسبة ثابتة على الدخل. ويمثل (t) معدل الضريبة أو الميل الحدي للضريبة.

أما فيما يخص التحويلات فهي الأخرى تنقسم إلى قسمين:

- $(TR = \overline{TR})$: تحويلات مستقلة عن الدخل مثل: تعويضات الاستطباب، الدواء ...؛
- $(TR = |r|Y)$: تحويلات مرتبطة بالدخل، أي يتوقف حجمها على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي حالة الركود الاقتصادي معدل التحويلات يكون $(+r)$، أمَّا في حالة الرواج الاقتصادي فإن معدل التحويلات يكون $(-r)$.

ملاحظة: ما يمكننا قوله في هذه النقطة أنَّ الدخل المتاح لا يعتمد فقط على مستوى التحويلات الحكومية وإنما أيضًا على مستوى النشاط الاقتصادي.

قبل البدء في حساب مستوى الدخل التوازني نتوقف عند بعض المفاهيم:

- **الانتعاش الاقتصادي Relance Économique:** ونعني به بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام، أي نمو الـ (PIB) وانخفاض معدل البطالة ... والانتعاش يأخذ وقتًا حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي خاصة إذا سبقه ركود أو انكماش اقتصادي قوي جدًا؛
- **الرواج الاقتصادي Expansion Économique:** وهو يمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية، ونعني به توظيف جميع عناصر الإنتاج، أي يكون مستوى نمو الـ (PIB) كبير مقارنة بالانتعاش الاقتصادي ومعدل البطالة منخفض ... ففي حالة الرواج الاقتصادي هناك تعظيم لاستخدامات الطاقات الإنتاجية مقارنة بمرحلة بالانتعاش الاقتصادي؛

✍ **الركود الاقتصادي Récession Économique:** ونقصد به الانكماش التدريجي في مستوى الأنشطة الاقتصادية. فيتراكم المخزون من السلع نتيجة تناقص الطلب الكلي وتتراجع الأرباح وترتفع معدلات البطالة وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدًا والركود فترته لا تتعدى الستة أشهر، يبدأ بعد أن يصل النشاط الاقتصادي إلى أوجه وينتهي بعد أن يصل الاقتصاد إلى أدنى درجة من النمو وهي بداية الكساد الاقتصادي؛

✍ **الكساد الاقتصادي Stagnation Économique:** ونعني به تراجع أكبر في النمو الاقتصادي أو نمو سلبي يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى أن مدته تكون أكثر من ستة أشهر، أي يدوم طويلا. ويكاد يُجمع الاقتصاد يون أن هذا الكساد كان فقط في 1929.

عند حساب مستوى الدخل التوازني في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: الاستثمار، الضرائب والتحويلات مستقلة عن الدخل:

في هذه الحالة نفترض أنه لدينا اقتصاد مشخص في المعادلات التالية:

$$C = \overline{C} + cY_d \quad ; \quad I = \overline{I} \quad ; \quad G = \overline{G} \quad ; \quad TA = \overline{TA} \quad ; \quad TR = \overline{TR}$$

وبهذا نحدد الدخل التوازني كما يلي:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I + G$

$$\Rightarrow Y = \overline{C} + cY_d + \overline{I} + \overline{G}$$

بتعويض قيمة الدخل المتاح $(Y_d = Y - TA + TR)$ في المعادلة الأخيرة نجد:

$$\underline{Y} = \overline{C} + \underline{cY} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G} \Rightarrow Y - cY = \overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}$$

$$\Rightarrow Y(1-c) = \overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}$$

∴ عبارة الدخل التوازني تكون كالتالي:

$$Y_0 = \underbrace{\frac{1}{1-c}}_{\alpha_{\bar{A}}} \underbrace{[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}]}_{\bar{A}} = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} \qquad \ldots(20)$$

لنرى الآن كم سيتغير الدخل وكذا رصيد الميزانية الحكومية نتيجة تغير الانفاق الحكومي من (G) إلى (G')؟

اقتصاديًا: $\boldsymbol{G} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{AD} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{Y} \nearrow^{?} (\searrow_{?}) \rightleftarrows \boldsymbol{BS} \searrow_{?} (\nearrow^{?})$

رياضيًا: سنقوم بنفس الخطوات التي استعملناها في نموذج الدخل/ إنفاق بقطاعين وسنتحصل على:

$$\Delta \boldsymbol{Y} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\boldsymbol{c}}[\Delta \overline{\boldsymbol{G}}] = \boldsymbol{\alpha}_{\overline{G}} \times \Delta \overline{\boldsymbol{G}}$$

من المعادلة نلاحظ أنَّ مقدار التغير في الدخل ما هو إلاَّ حاصل جداء مضاعف الإنفاق الحكومي $(\boldsymbol{\alpha}_{\overline{G}})$ والتغير في قيمة هذا الأخير أي: $(\Delta \overline{\boldsymbol{G}})$. أمَّا بالنسبة للتغير الحاصل في رصيد الميزانية الحكومية فسيكون بنفس المقدار الذي تغير به الإنفاق الحكومي لكن ليس في نفس الإتجاه، أي: $(\Delta \boldsymbol{BS} = -\Delta \overline{\boldsymbol{G}})$****.

لننتقل الآن إلى التغير في الدخل ورصيد الميزانية الحكومية الناتج عن تغير كل من الضرائب والتحويلات الحكومية كل على حدى:

اقتصاديًا: $\boldsymbol{TA} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{Y_d} \searrow (\nearrow) \longrightarrow \boldsymbol{C} \searrow (\nearrow) \longrightarrow \boldsymbol{AD} \searrow (\nearrow) \longrightarrow \boldsymbol{Y} \searrow_{?} (\nearrow^{?}) \rightleftarrows \boldsymbol{BS} \nearrow^{?} (\searrow_{?})$

$\boldsymbol{TR} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{Y_d} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{C} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{AD} \nearrow (\searrow) \longrightarrow \boldsymbol{Y} \nearrow^{?} (\searrow_{?}) \rightleftarrows \boldsymbol{BS} \searrow_{?} (\nearrow^{?})$

رياضيًا: تعطى قيمة التغير الحاصل في الدخل كالآتي:

$$\begin{cases} \Delta \boldsymbol{Y} = \dfrac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\boldsymbol{c}}[\Delta \overline{\boldsymbol{TA}}] = \boldsymbol{\alpha}_{\overline{G}} \times \Delta \overline{\boldsymbol{TA}} \\ \Delta \boldsymbol{Y} = \dfrac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\boldsymbol{c}}[\Delta \overline{\boldsymbol{TR}}] = \boldsymbol{\alpha}_{\overline{G}} \times \Delta \overline{\boldsymbol{TR}} \end{cases} \qquad \textbf{...(21)}$$

أمَّا التغير الحاصل في رصيد الميزانية الحكومية فهو نفسه بالنسبة للحالة الأولى $(\Delta \boldsymbol{BS} = \Delta \overline{\boldsymbol{TA}})$ والعكس منه في الحالة الثانية $(\Delta \boldsymbol{BS} = -\Delta \overline{\boldsymbol{TR}})$.

الحالة الثانية: الاستثمار، الضرائب والتحويلات دالة للدخل:

إذا كنا أمام المعادلات التالية:

$$\boldsymbol{C} = \overline{\boldsymbol{C}} + \boldsymbol{cY_d} \;\; ; \;\; \boldsymbol{I} = \overline{\boldsymbol{I}} + \boldsymbol{dY} \;\; ; \;\; \boldsymbol{G} = \overline{\boldsymbol{G}} \;\; ; \;\; \boldsymbol{TA} = \overline{\boldsymbol{TA}} + \boldsymbol{tY} \;\; ; \;\; \boldsymbol{TR} = \overline{\boldsymbol{TR}} + \boldsymbol{rY}$$

في هذه الحالة عبارة الدخل التوازني تكون كما يلي:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $\boldsymbol{AS} = \boldsymbol{AD} \Leftrightarrow \boldsymbol{Y} = \boldsymbol{C} + \boldsymbol{I} + \boldsymbol{G}$

$$\Rightarrow \boldsymbol{Y} = \overline{\boldsymbol{C}} + \boldsymbol{cY_d} + \overline{\boldsymbol{I}} + \boldsymbol{dY} + \overline{\boldsymbol{G}}$$

بتعويض قيمة الدخل المتاح في المعادلة الأخيرة نجد:

$$\underline{\boldsymbol{Y}} = \overline{\boldsymbol{C}} + \underline{\boldsymbol{cY}} - \boldsymbol{c}\overline{\boldsymbol{TA}} - \underline{\boldsymbol{ctY}} + \boldsymbol{c}\overline{\boldsymbol{TR}} + \underline{\boldsymbol{crY}} + \overline{\boldsymbol{I}} + \underline{\boldsymbol{dY}} + \overline{\boldsymbol{G}}$$

$$Y - cY + ctY - crY - dY = \overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}$$
$$Y(1 - c - d + ct - cr) = \overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}$$

∴ عبارة الدخل التوازني تكون كالتالي:

$$Y_0 = \overbrace{\underbrace{\frac{1}{1 - c(1 - t + r) - d}}_{\alpha_{\overline{A}}}}^{} \underbrace{[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}]}_{\overline{A}} = \alpha_{\overline{A}}\overline{A} \qquad \ldots(22)$$

لكن سنقتصر في دراستنا على استقلالية الاستثمار، التحويلات الحكومية والإنفاق الحكومي عن الدخل، في حين الضرائب والاستهلاك تابعين للدخل. وبهذا تصبح عبارة الدخل التوازني كالتالي:

$$Y_0 = \overbrace{\underbrace{\frac{1}{1 - c(1 - t)}}_{\alpha_{\overline{A}}}}^{} \underbrace{[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}]}_{\overline{A}} = \alpha_{\overline{A}}\overline{A} \qquad \ldots(23)$$

كما يمكن كتابة مضاعف الإنفاق المستقل بالصيغتين التاليتين:[4]

$$\alpha_{\overline{A}} = \frac{1}{s + (1 - s)t} = \frac{1}{t + s(1 - t)}$$

من خلال المعادلة (23) يمكن أن نحصل على المضاعفات بنفس الطريقة السابقة، وهي الصيغ المألوفة:

$$\begin{cases} \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{C}} = \frac{1}{1 - c(1 - t)} = \alpha_{\overline{C}} \\ \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{I}} = \frac{1}{1 - c(1 - t)} = \alpha_{\overline{I}} \\ \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{G}} = \frac{1}{1 - c(1 - t)} = \alpha_{\overline{G}} \end{cases} \Rightarrow \alpha_{\overline{C}} = \alpha_{\overline{I}} = \alpha_{\overline{G}}$$

$$\begin{cases} \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{TA}} = \frac{-c}{1 - c(1 - t)} = \alpha_{\overline{TA}} \\ \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{TR}} = \frac{c}{1 - c(1 - t)} = \alpha_{\overline{TR}} \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} \alpha_{\overline{TA}} = -c\alpha_{\overline{G}} \\ \alpha_{\overline{TR}} = c\alpha_{\overline{G}} \end{cases}$$

السؤال الآن الذي يمكننا طرحه: ما هو أثر التغير في معدل الضريبة (t) على الدخل (Y)؟

اقتصاديًا: $t \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \searrow (\nearrow) \longrightarrow C \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_? \searrow_? (\nearrow^? \nearrow^?)$

$\alpha_t \searrow (\nearrow)$

رياضيًا: لدينا عبارتين للدخل التوازني، واحدة قبل تغير معدل الضريبة (t) والثانية بعدها:

$$\begin{cases} Y_o = \dfrac{1}{1-c+ct}\left[\bar{C}+\bar{I}+\bar{G}-c\overline{TA}+c\overline{TR}\right] \\ Y' = \dfrac{1}{1-c+ct'}\left[\bar{C}+\bar{I}+\bar{G}-c\overline{TA}+c\overline{TR}\right] \end{cases}$$

بطرح (Y_o) من (Y') نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{\bar{A}\big(1-c(1-t)\big)-\bar{A}\big(1-c(1-t')\big)}{\big(1-c(1-t')\big)\big(1-c(1-t)\big)} = \frac{-ct\bar{A}+ct'\bar{A}}{\big(1-c(1-t')\big)\big(1-c(1-t)\big)}$$

$$\Delta Y = \frac{-c\bar{A}\overbrace{(t'-t)}^{\Delta t}}{\big(1-c(1-t')\big)\big(1-c(1-t)\big)} = \frac{-c\Delta t}{1-c(1-t')} \times \frac{\overbrace{\bar{A}}^{Y_0}}{\underbrace{1-c(1-t)}}$$

وعليه:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta t} = \frac{-cY_0}{1-c(1-t')} = \alpha_t \qquad \ldots(24)$$

قلنا سابقًا، أن المضاعف يشير إلى مقدار قيمة التغير في الدخل الناجم عن التغير أحد عناصر الإنفاق المستقل مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، الأمر الذي يعني أن قيمة هذه المضاعفات ما هي إلاَّ مجرد المعامل الثابت المضروب في ذلك المتغير. أمَّا بالنسبة لقيمة التغير في الدخل الناجم عن التغير في ميل أحد المتغيرات (الميولات الحدية) فهو يساوي إلى جداء المعامل الثابت المضروب في المتغير المستقل والدخل التوازني (Y_0).

مضاعف الميزانية المتوازنة Multiplicateur d'un Budget Équilibré:

يرجع الفضل في نظرية الميزانية المتوازنة أو المتعادلة للاقتصادي النرويجي Trygve HAAVELMO (1945)، فلو قمنا بزيادة النفقات الحكومية بـ (ΔG) وموَّلناها كلية عن طريق الضرائب (ΔTA)، أي: $(\Delta G = \Delta TA)$، هل سيؤدي ذلك إلى التأثير على الدخل إيجابًا أم سلبًا؟

نعلم أنَّ توازن الميزانية الحكومية يتحقق عندما تتساوى الاستخدامات $(G+TR)$ مع الإيرادات (TA)، فإذا قامت الدولة بتطبيق سياسة مالية توسعية (س.م.ت) عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (ΔG) مع الحفاظ على توازن الميزانية $(BS = 0)$، فإن ذلك يتطلب زيادة الضرائب بمقدار مساوي لـ (ΔG)، أي: $(\Delta G = \Delta TA)$. والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا الآن: ما هو تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الدخل؟

$$\text{تمويل}\begin{cases}\text{س.م.إ}: & TA \nearrow \longrightarrow Y_d \searrow \longrightarrow C \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow \\ \text{س.م.ت}: & G \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow\end{cases} \Rightarrow Y \nearrow \qquad (\text{لأنَّ}: \alpha_{\overline{G}} > \alpha_{\overline{TA}})$$

الإجابة على السؤال نتطلب منَّا التميز بين الضرائب في الحالة أين تكون مستقلة عن الدخل $(TA = \overline{TA})$ والحالة أين تكون تابعة للدخل $(TA = \overline{TA} + tY)$:

الحالة الأولى: الضرائب مستقلة عن الدخل:

رأينا سابقا أنَّ زيادة الانفاق الحكومي بـ $(\Delta\overline{G})$ يؤدي إلى زيادة الدخل بـ $(\alpha_{\overline{G}}\Delta\overline{G})$، كما رأينا أن زيادة الضرائب بـ $(\Delta\overline{TA})$ يؤدي إلى انخفاض الدخل بـ $(\alpha_{\overline{TA}}\Delta\overline{TA})$ وبما أنَّ: $(\alpha_{\overline{G}} > \alpha_{\overline{TA}})$، فإنَّ الزيادة في الدخل المترتبة عن زيادة الضرائب تكون أكبر من الانخفاض الحاصل في الدخل المترتب عن زيادة الضرائب، وعلى هذا الأساس نقول أن أثر سياسة الميزانية المتوازنة على الدخل موجبة ويمكن حسبها كما يلي:

لدينا عبارة الدخل التوازني:

$$Y_0 = \frac{1}{1-c}[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}]$$

وعليه يكون التغير في الدخل الناجم عن تغير الإنفاق الحكومي والضرائب المستقلة عن الدخل يساوي إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}\Delta\overline{G} - \frac{c}{1-c}\underbrace{\Delta\overline{TA}}_{=\Delta\overline{G}} \Rightarrow \Delta Y = \underbrace{\frac{1-c}{1-c}}_{\alpha_{(BS=0)}=1}\Delta\overline{G}$$

أمَّا التغير في رصيد الميزانية الحكومية فهو يساوي الصفر:

$$BS = \overline{TA} - (\overline{G} + \overline{TR}) \Rightarrow \Delta BS = \Delta\overline{TA} - \Delta\overline{G} = 0$$

هذا يعني، أنه وانطلاقا من تعادل بين الإيرادات والنفقات قيمة المضاعف تكون تساوي إلى الواحد، أي أنَّ الدخل يرتفع بنفس مقدار الزيادة في الاتفاق الحكومي $\begin{cases}\Delta Y = \Delta\overline{G} = \Delta\overline{TA} \\ \Delta BS = 0\end{cases}$، وهو ما يعرف بنظرية "HAAVELMO"[5].

الحالة الثانية: حالة الضرائب التابعة الدخل:

في هذه الحالة التغير في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي والمصحوب بزيادة في الضرائب يكون أقل من $(\Delta\overline{G})$. كيف ذلك؟

من خلال عبارة الدخل التوازني التالية:

$$Y_0 = \frac{1}{1-c(1-t)}[\bar{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \bar{I} + \bar{G}]$$

نجد أنَّ التغير في الدخل يساوي:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c(1-t)}\Delta\bar{G} - \frac{c}{1-c(1-t)}\underbrace{\Delta\overline{TA}}_{=\Delta\bar{G}} \Rightarrow \Delta Y = \underbrace{\frac{1-c}{1-c(1-t)}}_{\alpha_{(BS=0)}<1}\Delta\bar{G}$$

من الواضح أن الكسر $\left(\frac{1-c}{1-c(1-t)}\right)$ أقل من الواحد، الأمر الذي يعني أنه في حالة الضرائب غير المستقلة عن الدخل فإن التغير في الدخل يكون أقل من التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي $(\Delta Y < \Delta\bar{G})$.

أمَّا التغير في رصيد الميزانية الحكومية فهو يساوي إلى:

$$BS = \overline{TA} - (\bar{G} + \overline{TR}) \Rightarrow \Delta BS = t\Delta Y \neq 0$$

نستنتج من نظرية الميزانية المتوازنة أنَّ أثر تغير الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضريبة الجزافية على الناتج يكون أحسن عندما تكون الضريبة مستقلة عن الدخل والتي تعرف بنظرية هافيلمو.

3-3- نموذج الدخل / إنفاق في حالة اقتصاد مفتوح Économie Ouverte:

ممَّا لا شك فيه هو أنَّ قيمة الدخل التوازني ستتغير عند إدخال قطاع التجارة الخارجية وهذا من خلال متغيرين هامين الصادرات (X) والواردات (M)، بحيث أنَّ الأولى تمثل جانب الطلب الكلي في حين الثانية تمثل جانب العرض الكلي.

لنبحث الآن عن عبارة الدخل التوازني في اقتصاد مفتوح:

إذا كان لدينا النموذج التالي:

$$C = \bar{C} + cY_d \;\; ; \;\; I = \bar{I} + dY \;\; ; \;\; G = \bar{G} \;\; ; \;\; TA = \overline{TA} + tY \;\; ; \;\; TR = \overline{TR}$$
$$X = \bar{X} \;\; ; \;\; M = \bar{M} + mY$$

في هذه الحالة عبارة الدخل التوازني تكون كما يلي:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $AS = AD \Leftrightarrow Y + M = C + I + G + X$

$$\Rightarrow Y = C + I + G + X - M$$
$$\Rightarrow Y = \bar{C} + cY_d + \bar{I} + dY + \bar{G} + \bar{X} - (\bar{M} + mY)$$

حيث تمثل $(\bar{X})$ الصادرات المستقلة عن الدخل، أمَّا $(\bar{M})$ فتمثل الواردات التلقائية أو السلع الضرورية الاستراتيجية الواجب استيرادها. وفيما يخص (mY) فهي تعبر عن الواردات المرتبطة بالدخل، أين يمثل فيها (m)، الميل الحدي للاستيراد و هو محصور بين الصفر و الواحد، أي كلما ارتفع الدخل ارتفعت الواردات لكن بنسبة أقل.

بالعودة إلى المعادلة الأخيرة وتعويض قيمة الدخل المتاح نجد:

$$\underline{Y} = \bar{C} + \underline{cY} - c\overline{TA} - \underline{ctY} + c\overline{TR} + \underline{crY} + \bar{I} + \underline{dY} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M} - \underline{mY}$$

$$Y - cY + ctY + mY = \bar{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M}$$

$$Y(1 - c - d + ct - cr) = \bar{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M}$$

∴ عبارة الدخل التوازني تكون كالتالي:

$$Y_0 = \underbrace{\frac{1}{1 - c(1-t) + m}}_{\alpha_{\bar{A}}} \underbrace{[\bar{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - \bar{M}]}_{\bar{A}} = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} \qquad \ldots(25)$$

لإيجاد مضاعفات الخاصة بقطاع التجارة الخارجية سنقوم بنفس العمل السابق، وبذلك نتحصل على ما يلي:

$$\begin{cases} \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{X}} = \frac{1}{1 - c(1-t) + m} = \alpha_{\bar{X}} \\ \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}} = \frac{-1}{1 - c(1-t) + m} = \alpha_{\bar{M}} \\ \frac{\Delta Y}{\Delta m} = \frac{Y_0}{1 - c(1-t) + m'} = \alpha_m \end{cases} \Rightarrow \begin{cases} \alpha_{\bar{C}} = \alpha_{\bar{I}} = \alpha_{\bar{G}} = \alpha_{\bar{X}} = -\alpha_{\bar{M}} \\ \alpha_c = \alpha_m = -c\alpha_t \end{cases}$$

اقتصاديًا:

$$X \nearrow (\searrow) \longrightarrow NX \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD_f \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^{?} (\searrow_{?})$$

$$M \nearrow (\searrow) \longrightarrow NX \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD_f \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_{?} (\nearrow^{?})$$

$$m \nearrow (\searrow) \longrightarrow M \nearrow (\searrow) \longrightarrow NX \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD_f \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_{?}\searrow_{?} (\nearrow^{?}\nearrow^{?})$$

$$\alpha_m \searrow (\nearrow)$$

بعد تناول التوازن في الحالات الثلاث نلاحظ أنَّ المضاعف في حالة اقتصاد مغلق بقطاعين يكون أكبر من المضاعف في حالة اقتصاد مغلق بثلاث قطاعات وهذا المضاعف بدوره يكون أكبر من مضاعف الاقتصاد مفتوح، بمعنى $\left(\frac{1}{1-c} > \frac{1}{1-c(1-t)} > \frac{1}{1-c(1-t)+m}\right)$ ويعود ذلك إلى أنَّ جزء من الزيادة في الدخل

تسرب إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، أي زيادة الميل الحدي للاستيراد. فبعد أن كان الدخل يتسرب في شكل ادخار في الحالة الأولى وادخار وضرائب في الحالة الثانية، أصبح هناك جزء من الدخل يتسرب نحو قطاع العالم الخارجي ممَّا يعني انخفاض قيمة المضاعف باعتباره يساوي إلى مقلوب التسربات فبإضافة قيمة موجبة إلى المقام من الناحية الرياضية فإن قيمة الكسر ستنخفض.

في نموذجنا هذا لدينا سبع مضاعفات تتعلق بالإنفاق المستقل: مضاعف الاستثمار Multiplicateur d'Investissement، مضاعف الاستهلاك Multiplicateur de Consommation، مضاعف الإنفاق الحكومي Multiplicateur de Dépenses Publiques، مضاعف الضرائب Multiplicateur d'Impôts، مضاعف التحويلات الحكومية Multiplicateur de Transferts Gouvernementaux، مضاعف الصادرات Multiplicateur d'Exportation ومضاعف الواردات Multiplicateur d'Importation وثلاث مضافات تتعلق بالميولات الحدية: مضاعف الميل الحدي للاستهلاك Multiplicateur de Propension Marginale à Consommer، مضاعف معدل الضريبة Multiplicateur de Taux d'Imposition ومضاعف الميل الحدي للاستيراد Multiplicateur de Propension Marginale à Importer.

4- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج الفجوات:

من خلال فرضيات النموذج الكينزي بأنه يعمل تحت التشغيل التام (التشغيل الناقص)، فإنه إذا كان الدخل التوازني (الفعلي) يختلف عن دخل العمالة الكاملة (المحتمل)، فإن الاقتصاد حينها يكون يعاني من وجود إمَّا فجوة انكماشية أو تضخمية.

4-1- الفجوة الانكماشية Écart Déflationniste:

نقصد بها الإنتاج من السلع والخدمات الذي فُقِدَ نتيجة لعدم وجود طلب كافٍ، فهي إذًا تظهر في الحالة أبن يتحقق المستوى التوازني للدخل الوطني عند مستوى يقل عن دخل العمالة الكاملة أي الدخل الفعلي يكون أقل من الدخل المحتمل[6].

∴ **الفجوة الانكماشية الدخلية:** ما هي إلاَّ الفرق بين الدخل المحتمل والدخل الفعلي $(ED_Y = Y^* - Y_0)$. أمَّا **فجوة الطلب الانكماشية:** فهي تعادل الفرق بين الطلب الكلي اللازم لاستيعاب العمالة الكاملة والطلب الكلي الفعلي وتعطي بالصيغة:

$$\text{فجوة الطلب الانكماشية } (ED_{AD}) = \frac{\text{الفجوة الدخلية الإنكماشية } (ED_Y)}{\text{المضاعف } (\alpha)} \quad \text{(26)...}$$

والشكل الموالي يُظهر ذلك:

شكل رقم (6): الفجوة الانكماشية

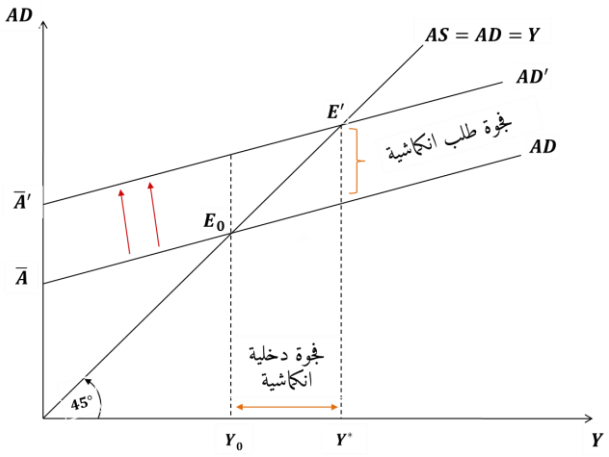

ويمكن معالجة الفجوة الانكماشية عن طريق:

✓ زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة التحويلات أو تخفيض الضرائب الجزافية أو تخفيض معدل الضريبة؛

✓ إتباع سياسة الميزانية المتوازنة $(G \nearrow)$ وفي ذات الوقت $(Ta \nearrow)$.

4-2- الفجوة التضخمية Écart Inflationniste:

نقصد بها الإنتاج من السلع والخدمات الذي يرغب الأفراد في الحصول عليه ويكون أكبر من مستوى دخل التشغيل التام، فهي إذًا تظهر عندما يتحقق المستوى التوازني عند مستوى أعلى من الدخل المقابل للعمالة الكاملة، أي إذا كان الدخل الفعلي أكبر من الدخل المحتمل[7].

∴ **الفجوة التضخمية الدخلية:** تمثل الفرق ما بين الدخل التوازني الفعلي والدخل المحتمل $(EI_Y = Y_0 - Y^*)$.

أمَّا **فجوة الطلب التضخمية:** فهي تمثل الفرق بين الطلب الكلي الفعلي والطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج العملة الكاملة وتعطى بالصيغة:

$$\text{فجوة الطلب التضخمية } (EI_{AD}) = \frac{\text{الفجوة الدخلية التضخمية } (EI_Y)}{\text{المضاعف } (\alpha)} \qquad \textbf{(26)...}$$

والشكل الموالي يُظهر ذلك:

شكل رقم (7): الفجوة التضخمية

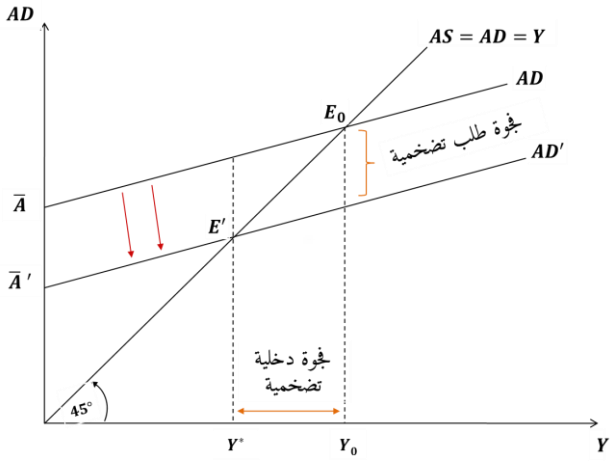

ويمكن معالجة الفجوة التضخمية عن طريق:

✓ بأحد الأدوات التالية: G ↘ أو TR ↘ أو $\overline{TA}$ ↗ أو t ↗؛

✓ إتباع سياسة الميزانية المتوازنة (G ↘) و (TA ↘).

أسئلة تقويم ذاتي:

من خلال ما تلقيته في هذا المحور، حاول أن تجيب عمَّا يلي:

1. ماذا نقصد بالأعوان الاقتصاديون؟

2. هناك أربعة محددات للطلب الكلي، ما هو أهم محدد؟

3. ماذا نقصد بال: الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للادخار، متوسط الاستهلاك، كتوسط الادخار؛

4. ماذا نقصد بالمضاعف؟ ولماذا المضاعف في حالة وجود قطاعين أكبر منه في حالة وجود ثلاثة قطاعات وهذا الأخير بدوره أكبر من المضاعف في حالة وجود أربعة قطاعات (اقتصاد مغلق)؟

5. ماذا نقصد بالفجوتين الانكماشية والتضخمية؟ وكيف يمكن القضاء عليهما؟

6. ماذا نقصد بنظرية هافيلمو Haavelmo؟

7. قارن بين أثر زيادة الانفاق الحكومي والمصحوب بزيادة في الضرائب على الدخل، في حالة الضريبة مستقلة عن الدخل وفي حالة أين تكون تابعة للدخل؛

8. ما هي العلاقة التي تربط بين معدل التحويلات الحكومية ومستوى النشاط الاقتصادي؟

تمرين تطبيقي:

لدينا اقتصاد مشخص في المعادلات التالية:

$$C = 20 + 0,8Y_d \quad ; \quad I = 40 \quad ; \quad G = 30 \quad ; \quad TA = 20 \quad ; \quad TR = 10$$

1. جد مستوى الناتج التوازني؟ وماذا يمكن أن تقول عن ميزانية الدولة؟

2. إذا كان دخل التشغيل التام لهذا الاقتصاد ($Y^* = 400\ UM$):

أ. هل يعاني هذا الاقتصاد من وجود فجوة؟ ما نوعها؟

ب. ما مقدار الإنفاق الحكومي اللاَّزم للقضاء عليها؟

ج. ما تأثير ذلك على رصيد الميزانية الحكومية؟

د. إذا أرادت السلطات الحكومية القضاء على هذه الفجوة مع بقاء رصيد الميزانية في وضعه الأصلي، فما تأثير ذلك على الدخل؟

3. إذا أصبح النموذج السابق يحتوي على المعادلتين التاليتين:

$$TA = 20 + 0,25Y \quad ; \quad M = 12 + 0,1Y \quad ; \quad X = 15$$

أ. أعد حساب الناتج التوازني ورصيد الميزانية الحكومية؛

ب. ما هي وضعية الميزان التجاري في هذا الاقتصاد؟

حل التمرين التطبيقي:

1. إيجاد مستوى الناتج التوازني ورصيد ميزانية الدولة:

نقوم أولا بحساب الناتج عند التوازن:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I + G$

$$\Rightarrow Y = C + I + G$$
$$\Rightarrow Y = \overline{C} + cY_d + \overline{I} + \overline{G}$$
$$\Rightarrow \underline{Y} = \overline{C} + c\left[\underline{Y} - (\overline{TA} + \underbrace{t\underline{Y}}_{=0}) + \overline{TR}\right] + \overline{I} + \overline{G}$$
$$\Rightarrow Y_0 = \underbrace{\frac{1}{1-c}}_{\alpha_{\overline{A}}}\underbrace{[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G}]}_{\overline{A}} = \alpha_{\overline{A}}\overline{A}$$

$\hookrightarrow \alpha_{\overline{A}} = \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{A}} = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{1-0,8} = \underline{5}$

كلما ارتفع الإنفاق المستقل بوحدة واحدة ارتفع الناتج بخمس وحدات.

$\hookrightarrow \overline{A} = \overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G} = 20 + 40 + 30 - 0,8(20) + 0,8(10) = \underline{82\ UM}$

$\hookrightarrow Y_0 = 5(82) = \underline{410\ UM}$

بالنسبة لرصيد الميزانية الحكومية عند التوازن يساوي إلى:

$$BS = TA - (G + TR) = \left(\overline{TA} + \underbrace{t\underline{Y}}_{=0}\right) - (\overline{G} + \overline{TR}) = 20 - (30 + 10) = 20 - 40 = \underline{-20\ UM}$$

∴ هناك عجز في الميزانية الحكومية مقداره **20 ون.**

2. إيجاد ما يلي في الحالة أين يكون دخل التشغيل التام لهذا الاقتصاد $(Y^* = 400\ UM)$:

أ. حساب مقدار الفجوة التي يعاني منها هذا الاقتصاد:

لدينا: $(Y_0 = 410 > Y^* = 400) \Longleftarrow$ أنه هناك فجوة دخلية تضخمية، مقدارها:

$$EI_Y = Y_0 - Y^* = 410 - 400 = \underline{10\ UM}$$

ب. مقدار الإنفاق الحكومي اللاَّزم للقضاء عليها: للقضاء على الفجوة الدخلية التضخمية لابد من تطبيق سياسة مالية انكماشية (س.م.إ)، وفي حالتنا هاته سنقلص من الإنفاق الحكومي بالمقدار:

س.م.إ : $G \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow \longrightarrow BS \nearrow$

$$\alpha_{\overline{G}} = \frac{EI_Y}{\Delta \overline{G}} = \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{G}} \Longrightarrow \Delta \overline{G} = \frac{\Delta Y}{\alpha_{\overline{G}}} = \frac{10}{5} = \underline{2\ UM}$$

وعليه يكون مقدار الإنفاق الحكومي اللازم للقضاء على الفجوة الانكماشية هو:

$$\overline{G}' = \overline{G} - \Delta \overline{G} = 30 - 2 = \underline{28\ UM} \searrow$$

ج. الأثر على رصيد الميزانية الحكومية:

$$BS' = \overline{TA} - (\overline{G}' + \overline{TR}) = 20 - (28 + 10) = \underline{-18\ UM} \searrow$$

∴ هناك تحسن في ميزانية الحكومة بمقدار وحدتين نقديتين.

د. تأثير سياسة الميزانية المتوازنة على الدخل:

حسب نظرية HAAVELMO، إذا أرادت السلطات الحكومية القضاء على الفجوة الدخلية التضخمية مع بقاء رصيد الميزانية على وضعه الأصلي، فيجب عليها خفض نفقاتها الحكومية والضرائب بنفس مقدار الفجوة.

أي: $(\Delta \overline{G} = \Delta \overline{TA} = \Delta Y = \underline{-10\ UM})$.

3. إيجاد ما يلي في حالة ما إذا أصبح الاقتصاد مفتوح:

أ. الناتج التوازني ورصيد الميزانية الحكومية:

لدينا عبارة الدخل التوازني على النحو التالي:

$$Y_0 = \frac{1}{1 - c(1-t) + m}[\overline{C} - c\overline{TA} + c\overline{TR} + \overline{I} + \overline{G} + \overline{X} - \overline{M}]$$

نقوم بإعادة حساب كل من الإنفاق المستقل والمضاعف:

$$\hookrightarrow \alpha_{\overline{A}'} = \frac{\Delta Y}{\Delta \overline{A}'} = \frac{1}{1 - c(1-t) + m} = \frac{1}{1 - 0{,}8(1 - 0.25) + 0.1} = \underline{2}$$

كلما ارتفع الإنفاق المستقل بوحدة واحدة ارتفع الناتج بوحدتين.

$\hookrightarrow \bar{A}' = \bar{A} + \bar{X} - \bar{M} = 82 + 15 - 12 = \underline{85\ UM}$

$\hookrightarrow Y' = 2(85) = \underline{170\ UM}$

بالنسبة لرصيد الميزانية الحكومية، يساوي:

$$BS = TA - (G + TR) = (\overline{TA} + tY) - (\bar{G} + \overline{TR}) = 20 + 0.25(170) - (40) = \underline{22.5\ UM}$$

هناك فائض في ميزانية الحكومة مقداره **22.5 ون.**

ب. وضعية الميزان التجاري في هذا الاقتصاد

$$NX = X - M = \bar{X} - (\bar{M} + mY) = 15 - [12 + 0.1(170)] = \underline{-14\ UM}$$

هناك عجز في الميزان التجاري مقداره **14 ون.**

التهميش:

[1] اعتمادًا على المرجعين التاليين:

- عامر يوسف العتوم، مرجع سابق، ص 9-16؛

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، الصفحات 87-89-93-95-99-100.

[*] Salaire National Minimum Garanti (SNMG) ou Le Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti (SMIG).

[2] اعتمادًا على المرجعين التاليين:

- بريبش السعيد، مرجع سابق، ص ص 93-94؛

- تومي صالح، 2004، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 181-182.

[3] مايكل ابدجمان، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، مرجع سابق، ص 137.

[**] إذ يمثل أكثر من **80 %** من الانفاق الوطني (الطلب الكلي) في الدول النامية.

[***] نقصد بالكفاية الحدية لرأس المال l'Efficacité Marginale du Capital مستوى العائد المتوقع من استثمار معين بعد تغطية كل التكاليف.

[****] وهي تتوقف عن هذه الحالة فقط نظرًا لاستقلالية الميزانية الحكومية عن الدخل $[\boldsymbol{BS = \overline{TA} - (\overline{G} + \overline{TR})}]$.

[4] R.G.D.Allen, 1969, **Théorie Macroéconomic : Une Étude Mathématique**, Librairie Armand Colin, Paris, Seconde Édition, P 168.

[5] Jacques Généreux, 2015, **Economie Politique: Macroéconomie**, 7 ème édition, Imprimrie Chirat, Paris, P 52.

[6] جلال جويدة القصاص، مرجع سابق، ص 156.

[7] نفس المصدر، ص 161.

المحور الخامس: التوازن المتزامن في السوقين السلعي والنقدي (نموذج IS/LM)

1. التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى (IS))
2. التوازن في السوق النقدي (منحنى (LM))
3. التوازن الكامل في السوقين
4. فعالية السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (IS/LM)
5. معالجة مشكلة المزاحمة

المحـور الخامس: التــوازن المتزامن في السـوقين السـلعي والنقدي

نموذج (*IS / LM*)

تمهيد:

رأينا في المحور الثالث أنَّ التوازن الكلي Équilibre Macroéconomique يحدث عندما يتحقق تساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي في سوق السلع والخدمات أو عندما تتساوى الاحتقانات مع التسربات. إلاَّ أنه وبعد دراسة التوازن في سوق النقد من طرف هانسن Hansen عام 1953 ودراسة التوازن في سوق السلع والخدمات من طرف هيكس Hicks عام 1937 أصبح للتوازن الاقتصادي الكلي مفهوم آخر يعتمد على النقود لِما لها من دور فعَّال في الاقتصاد وليست مجرد وسيط للمعاملات كما كان يرى الكلاسيك.

ففي التحليل الكينزي يتم التوازن عندما يتحقق توازن سوقي السلع والخدمات والنقد في وقت واحد، أي بشكلٍ متزامن Équilibre Simultané.[1]

1- التوازن في سوق السلع و الخدمات (منحنى (*IS*)):

اعتمد كينز في محددات الطلب الكلي في نموذجه البسيط على الدخل سواء بقطاعين أو ثلاثة قطاعات أو أربعة قطاعات ولم يولي أهمية لتأثيرات معدلات الفائدة وهكذا جاء Hansen وبحث في العلاقة غير المباشرة بين سعر الفائدة والدخل والتي سميت بمنحنى(*IS*).

1-1- عرض وطلب رؤوس الأموال Offre et la Demande de Capitaux:

يعتبر الادخار عرضًا لرؤوس الأموال في حين الاستثمار طلبًا لرأس المال، وعندما تتحقق المساواة بينهما سنكون أمام التوازن في سوق السلع والخدمات أين سيتحدد الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين[2].

أولاً: الادخار (*S*) Épargne:

يمثل الادخار عرض لرؤوس الأموال وهو كما رأينا سابقًا الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي:

$$S = -\overline{C} + sY_d \ : \begin{cases} \frac{\partial S}{\partial Y_d} > 0 \\ 0 < s < 1 \end{cases}$$

ثانيًا: الاستثمار (I) Investissement:

يمثل الاستثمار جانب الطلب على رؤوس الأموال وهو ليس متغير مستقل أو تابع للدخل كما رأى كينز، وإنما هناك متغير مهم يحدده، ألا وهو معدل الفائدة الذي يتحدد في السوق النقدي، أي أنَّ دالة الاستثمار أصبحت من الشكل:

$$I = \overline{I} - bi \ : \begin{cases} \frac{\partial I}{\partial i} < 0 \\ b > 0 \end{cases}$$

أين يعبر (I) عن الاستثمار الإجمالي Investissement Total، أمَّا $(\overline{I})$ فيعبر عن الاستثمار المستقل في حين (bi) فيعبر عن الاستثمار المحفز (المستحث أو المستمال) Investissement Induit، وبالنسبة لـ (b) فهي تمثل مرونة الاستثمار Élasticité d'Investissement أو درجة حساسية الاستثمارات لتغيرات معدل الفائدة (i). بحيث يرتبط الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية، أي كلما ارتفع معدل الفائدة قلَّ الاستثمار والعكس صحيح، كما في الشكل رقم **(1)**.

1-2- التوازن بين الاستثمار والادخار:

سنحدد التوازن في سوق السلع والخدمات بنفس الطريقة التي رأيناها سابقا، أي في نموذج ذو قطاعين ثم ثلاثة قطاعات، آخذين بعين الاعتبار أنَّ الاستثمار أصبح دالة لسعر الفائدة.

أولاً: معادلة (IS) في نموذج بقطاعين:

إذا كان لدينا اقتصاد مشخصة في المعادلات السلوكية التالية:

$$C = \overline{C} + cY \quad ; \quad I = \overline{I} - bi$$

فإنَّ معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات هي:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات : $AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I$

$$\Rightarrow \underline{Y} = \overline{C} + \underline{cY} + \overline{I} - bi$$
$$\Rightarrow Y(1 - c) = \overline{C} + \overline{I} - bi$$

$$\Rightarrow Y_{(IS)} = \underbrace{\frac{1}{1-c}}_{\alpha_{\bar{A}}}\left[\underbrace{\bar{C}+\bar{I}}_{\bar{A}} - bi\right]$$

$$\Rightarrow Y_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A} - bi]$$

حيث يعبر هنا $(\alpha_{\bar{A}})$ عن التغير الحاصل في الدخل نتيجة التغير الحاصل في أحد عناصر الإنفاق المستقل في ظل ثبات أسعار الفائدة.

ثانيًا: معادلة (IS) في نموذج بثلاث قطاعات:

تتمثل الوضعية الاقتصادية لبلد ما في الآتي:

$$C = \bar{C} + cY \quad ; \quad I = \bar{I} - bi \quad ; \quad G = \bar{G} \quad ; \quad TR = \overline{TR} \quad ; \quad TA = \overline{TA} + tY$$

إذا اعتمدنا نفس الخطوات السابقة فإننا نكون أمام معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I + G$$

$$\Rightarrow Y = \bar{C} + cY_d + \bar{I} - bi + \bar{G}$$

$$\Rightarrow \underline{Y} = \bar{C} + c\underbrace{\left[\underline{Y} - \left(\overline{TA} + \underline{tY}\right) + \overline{TR}\right]}_{Y_d} + \bar{I} - bi + \bar{G}$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + ct) = \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - bi$$

$$\Rightarrow Y_{(IS)} = \underbrace{\frac{1}{1-c(1-t)}}_{\alpha_{\bar{A}}}\left[\underbrace{\bar{C} + \overline{I+G}}_{\bar{A}} - bi\right]$$

$$\Rightarrow Y_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A} - bi] \qquad \ldots(1)$$

من النموذجين السابقين، نلاحظ أن العلاقة بين سعر الفائدة والناتج في سوق السلع والخدمات هي علاقة عكسية، ذلك أنه بارتفاع سعر الفائدة يخفض الإنفاق الاستثماري وباعتباره من محددات الطلب الكلي فإنَّ هذا الأخير سوف يخفض لينخفض بذلك الدخل التوازني.

$$i \nearrow (\searrow) \longrightarrow I \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_{?} (\nearrow^{?})$$

أمَّا بالنسبة لأدوات السياسة المالية فنجد الإنفاق الحكومي، التحويلات الحكومية تربطهما علاقة طردية مع الناتج. أمَّا الضرائب فترتبط معه بعلاقة عكسية، إذ:

$$G \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^{?} (\searrow_{?})$$
$$TR \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \nearrow (\searrow) \longrightarrow C \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^{?} (\searrow_{?})$$
$$TA \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \searrow (\nearrow) \longrightarrow C \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_{?} (\nearrow^{?})$$
$$t \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \searrow (\nearrow) \longrightarrow C \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_{?}\searrow_{?} (\nearrow^{?}\nearrow^{?})$$
$$\alpha_t \searrow (\nearrow)$$

أمَّا اشتقاق منحنى الاستثمار / ادخار فيكون كالتالي:[3]

شكل رقم (1): اشتقاق منحنى (IS)

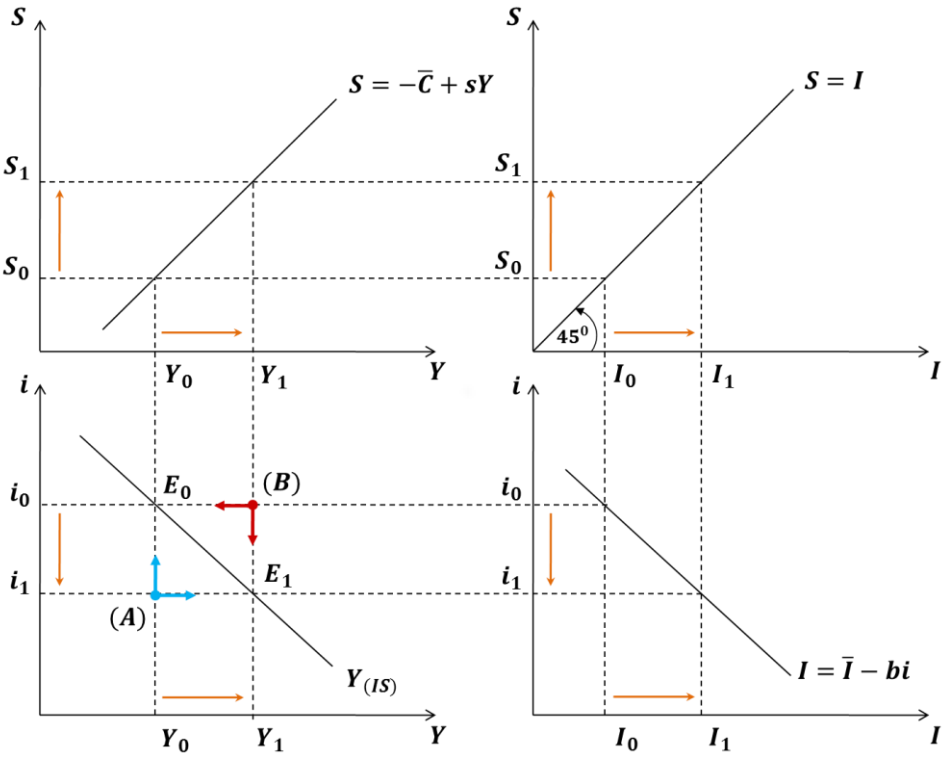

يوضح منحنى (IS) مجموع التوليفات لكل من سعر الفائدة والدخل التوازنيين والتي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات[4] وعند كل نقطة من منحنى (IS) لدينا الادخار يساوي الاستثمار أو الطلب الكلي للسلع والخدمات يساوي العرض الكلي للسلع والخدمات. أمَّا النقاط التي تقع خارجه فهي تمثل حالة اختلال.

عند النقطة (A) هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات ذلك أنه وبانخفاض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) يرتفع الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي فهي مقارنة بنقطة التوازن (E_0) تمثل حالة اختلال، ولإعادة

التوازن لهذا السوق نقوم إمَّا برفع سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_0) لكبح الطلب الكلي أو زيادة الناتج من (Y_0) إلى (Y_1).

أمَّا النقطة (B) فهي مقارنةً بالنقطة (E_1) تمثل فائض في عرض السلع والخدمات، إذ بارتفاع معدل الفائدة من (i_1) إلى (i_0) يخفض الطلب الكلي بسبب انخفاض الاستثمار ولإعادة التوازن لهذا السوق نقوم إما بتخفيض الناتج من (Y_1) إلى (Y_0) أو تخفيض سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) لتنشيط الطلب الكلي.

ثالثًا: العوامل المحددة لانحدار (IS):

يجب تحديد العوامل المحددة لانحدار (IS) لِما في ذلك من أهمية في تحديد فعالية السياستين المالية والنقدية.

ولإيجاد ميل أو انحدار منحنى (IS) نعود للعلاقة رقم **(1)** ونستخرج صيغة معدل الفائدة بالنسبة للدخل:

$$Y_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A} - bi] \Longrightarrow i_{(IS)} = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{1}{\alpha_{\bar{A}} b} Y \qquad \ldots(2)$$

نقوم الآن باشتقاق المعادلة الأخيرة بالنسبة لسعر الفائدة:

$$tg\theta = \frac{\partial i_{(IS)}}{\partial Y} = -\frac{1}{\alpha_{\bar{A}} b} < 0 \quad = \begin{cases} 0 & \alpha_{\bar{A}} \rightsquigarrow \infty \ ; \ b \rightsquigarrow \infty \\ \infty & \underbrace{\alpha_{\bar{A}} \rightsquigarrow 0}_{\text{مستبعدة}} \ ; \ b \rightsquigarrow 0 \end{cases}$$

نلاحظ أنَّه هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة والناتج في سوق السلع والخدمات، إذ أنه بارتفاع سعر الفائدة يخفض الإنفاق الاستثماري وباعتباره من محددات الطلب الكلي فإن هذا الأخير سوف يخفض لينخفض بذلك الدخل التوازني $(i \nearrow \longrightarrow I \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow)$. وعليه فعندما يرتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة سينخفض الناتج بـ $(\alpha_{\bar{A}} b)$ وحدة نقدية.

أ. أشكال منحنى (IS):

بعد أن قمنا بحساب الميل نلاحظ أنَّ شكل منحنى (IS) يتوقف على درجة حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (b) والمضاعف $(\alpha_{\bar{A}})$. وهنا نميز بين ثلاث وضعيات للمنحنى نختصرها في الشكل رقم **(2)**.

الحالة الأولى: منحنى (IS) يتجه إلى الأفقية $[tg\theta = 0$، أي: $\alpha_{\bar{A}} \ggg 0$ و $b \ggg 0]$:

كلما كان الاستثمار جد حساس لتغيرات سعر الفائدة $(b \rightsquigarrow \infty)$، فإنَّ تغير طفيف في معدل الفائدة يؤدي إلى تغيير كبير في الاستثمار في الإتجاه المعاكس و بفعل مضاعف الاستثمار يتضاعف الناتج وبذلك يتجه منحنى (IS) إلى الأفقية. ونفس الشيء بالنسبة للمضاعف فكلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير $(c \rightsquigarrow 1)$ كان المضاعف كبير $(\alpha_{\bar{A}} \rightsquigarrow \infty)$ و ارتفع بذلك الناتج وكان منحنى (IS) أفقيًا؛

الحالة الثانية: منحنى (IS) يتجه إلى العمودية $[tg\theta = \infty$، أي: $\alpha_{\bar{A}} \lll 0$ و $b \lll 0]$:

على عكس الحالة الأولى، هنا مهما تغير معدل الفائدة فإنَّ الدخل سوف لن يتغير وسبب ذلك عدم استجابة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة $(b \rightsquigarrow 0)$ وبهذا يتجه منحنى (IS) إلى العمودية و الأمر ذاته إذا كان الميل الحدي للاستهلاك $(c \rightsquigarrow 0)$ فإن المضاعف يقل $(\alpha_{\bar{A}} \rightsquigarrow 1)$ وبذلك يقل تأثيره على النشاط الاقتصادي؛

الحالة الثالثة: منحنى (IS) منحدر من أعلى إلى أسفل $[tg\theta = -\frac{1}{\alpha_{\bar{A}} b}$، أي: $\alpha_{\bar{A}} > 0$ و $b > 0]$:

في هذه الحالة هناك درجة من الحساسية بين الاستثمار وسعر الفائدة $(b > \infty)$، وأي تغير في معدل الفائدة يؤدي إلى تغير في الاستثمار ومن ثَمَّ الطلب الكلي فالناتج، وبهذا ينحدر منحنى (IS) من أعلى إلى أسفل لوجود علاقة عكسية بين (i)و (Y) في سوق السلع والخدمات: $(\nearrow^{?}) Y \searrow_{?} (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow I \searrow (\searrow) \longrightarrow i \nearrow$.

شكل رقم (2): مختلف أشكال منحنى (IS)

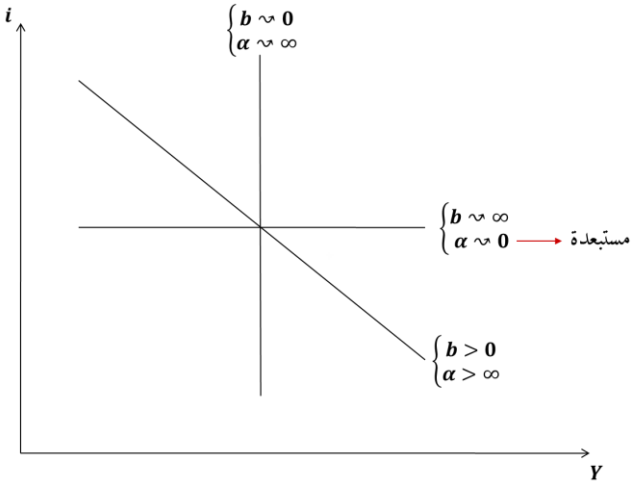

ب. انتقال منحنى (IS):

هناك عوامل كثيرة إذا تغيرت تُغير من وضع منحنى (IS)، أي تؤدي إلى إنتقاله يمينًا أو يسارًا وهي:

1) أدوات السياسة المالية:

بالنسبة للإنفاق الحكومي، التحويلات الحكومية والضرائب الجزافية تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) بالتوازي في حالة السياسة المالية التوسعية $(\overline{G}$ ↖، $\overline{TR}$ ↖ و $\overline{TA}$ ↙) أي ينزاح إلى الأعلى. أمَّا في حالة السياسة المالية الانكماشية $(\overline{G}$ ↙، $\overline{TR}$ ↙ و $\overline{TA}$ ↖) فينزاح إلى الأسفل. في حين معدل الضريبة يؤدي إلى انتقاله بانحدار، ففي حالة خفضه $(t$ ↙) يستدير إلى الأعلى بأقل انحدار (ينخفض الميل نتيجة ارتفاع المضاعف) والعكس صحيح في حالة تطبيق سياسة مالية انكماشية $(t$ ↖).

شكل رقم (3): أثر السياسة المالية على منحنى (IS)

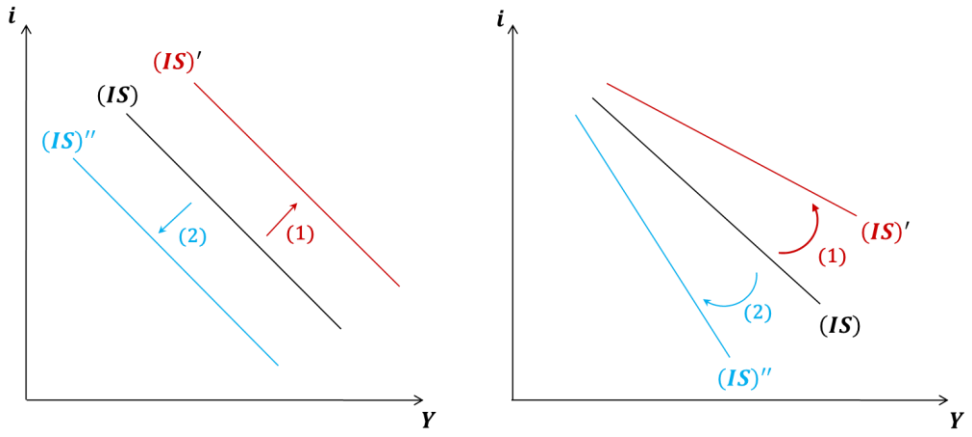

حيث يعبر **(1)** و **(2)** عن السياسة المالية التوسعية Politique Financière Déflationniste والسياسة المالية الانكماشية Politique Financière Expansionniste على التوالي.

2) الميل الحدي للاستثمار والميل الحدي للاستهلاك

تغيير الميلين له أثر على انحدار منحنى (IS) فبارتفاعها يقل انحداره و ينتقل إلى الوضع (1) وبانخفاضهما يحدث العكس، أي يرتفع انحداره وينتقل للوضع (2).

3) حد الكفاف $(\bar{C})$، الاستثمار المستقل $(\bar{I})$، الصادرات المستقلة $(\bar{X})$ و الواردات التلقائية $(\bar{M})$:

ارتفاعها تؤدي إلى انتقال (IS) إلى (IS') بالنسبة للثلاث متغيرات الأولى وإلى الوضع (IS'') بالنسبة للمتغيرة الأخيرة وبالتوازي. أمَّا في حالة انخفاض المتغيرات فيحدث العكس.

2- التوازن في السوق النقدي (منحنى (LM)):

توازن سوق النقد كغيره من الأسواق يتطلب التساوي بين القوى المتضادة عرض النقود Offre de la Monnaie وطلب النقود Demande de la Monnaie.

يرى الكلاسيك أن النقود لا تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي وأي زيادة في الكتلة النقدية Masse Monétaire (أو مخزون النقود أو عرض النقود) تؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يتغير مستوى الناتج، معنى ذلك أن النقود بالنسبة للكلاسيك مجرد وسيط للمبادلات فهي إذن حيادية. إلاَّ أنَّ أصحاب المدرسة الكينزية يرون عكس ذلك، أي أنَّ النقود تؤثر بالإيجاب على مستوى النشاط كون الاقتصاد يمر بالتشغيل الناقص Sous-Emploi وكذا الطلب يخلق العرض المساوي له والذي يستدعي وجود نقود في يد الأعوان الاقتصاديين، إلاَّ أنهم يرون أنَّ هناك دوافع أخرى تطلب على أساسها النقود والتي تتمتع بـ: القبول العام، وسيلة للتبادل، مقياس للقيمة والادخار.

2-1- عرض النقود:

نقصد بها مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني من قبل الأعوان الاقتصاديين باستثناء الدولة والقطاع البنكي وعادة ما يتولى البنك المركزي عملية تحديد الكتلة النقدية الواجب عرضها في السوق. وبهذا يمكن اعتبارها متغيرة خارجية أو مستقلة $(M_s = \bar{M})$ والتحكم في الكتلة النقدية يكون عبر أدوات السياسة النقدية Outils de la Politique Monétaire التالية:[5]

- **الاحتياطي القانوني أو الإلزامي Réserve Légale (Obligatoire)**: تجبر البنوك التجارية على ترك قسط من ودائعهم لدى البنك المركزي وتزيد هذه النسبة وتنقص حسب الوضع الاقتصادي السائد؛

✍ **معدل إعادة الخصم Taux d'Escompte أو معدل الحسم Taux d'Actualisation:** ونقصد بالأوَّل سعر الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي مقابل ما يعيد خصمه من الأوراق المالية Titres والتي بحوزة البنوك التجارية للحصول على الأموال. أمَّا الثاني فنقصد به معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي Banque Centrale عندما يُقرض البنوك التجارية Banque Commerciaux، فعند اتّباع سياسة نقدية توسعية Politique Monétaire Expansionniste يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الحسم الأمر الذي يحفز البنوك التجارية على منح قروض لدفع عجلة النمو الاقتصادي والعكس في حالة السياسة النقدية الانكماشية؛

✍ **عمليات السوق المفتوح Opérations d'Open Market:** وهنا يتدخل البنك المركزي بائعًا السندات الحكومية عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية وهذا لمعالجة التضخم أو حالة وجود فجوة تضخمية، وعند معالجة الركود يقوم بشراء السندات لتشجيع الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج التوازني؛

✍ **الإقناع الأدبي:** وهنا يؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية بالاتجاه الذي يرغبه من خلال الإقناع الأدبي نظرًا للعلاقة الوثيقة بينهما ودون اللجوء إلى أي إجراء كمي.

2-2- الطلب على النقود:

يرى كينز أن النقود تطلب لثلاث دوافع المعاملات، الحيطة والمضاربة:

أولاً: باعث المعاملات Motif de Transaction:

وهنا يحتفظ الأفراد والمنتجون ببعض الأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية، كشراء المواد الغذائية، استخدام المواصلات وغيرها بالنسبة للأفراد. ودفع أجور العمال وشراء المواد الأولية وعيرها بالنسبة للمنتجين. ويظهر هذا الباعث نتيجة الفجوة الزمنية بين حصول الأفراد على الدخل وإنفاق هذا الدخل، أو بين دخل المنتجين من المبيعات وإنفاقه على العملية الإنتاجية. فالأفراد عادة ما يقبضون أجرهم في بداية الشهر لينفقونه خلال الشهر التالي، لذلك يتوجب عليهم الاحتفاظ بأرصدة نقدية لتمويل معاملاتهم اليومية وكذلك الأمر بالنسبة للمنتجين[6].

وتعطى صيغة الطلب على النقود لدافع المعاملات كدالة للدخل الإسمي كالتالي:

$$Md_1 = K_1PY \; ; \; \begin{cases} \frac{\partial Md_1}{\partial Y} > 0 \\ K_1 > 0 \end{cases} \qquad \ldots(3)$$

حيث تعبر (Md_1) عن الطلب على النقود لدافع المعاملات، أمَّا (K_1) فهي تمثل نسبة تفضيل السيولة أو نسبة مارشال أو درجة حساسية الطلب على النقود لدافع المعاملات للتغيرات الحاصلة في الدخل، أمَّا فيما يخص (P) و (Y) فهما يمثلان وعلى التوالي المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، في حين جدائهما (PY) يعبر عن الدخل الإسمي.

ما يمكن ملاحظته في الأخير هو أنَّ التحليل الكينزي لدالة الطلب لغرض المعاملات يتوافق والتحليل الكلاسيكي.

ثانيًا: باعث الحيطة Motif de Précaution:

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من دخلهم النقدي (PY) لمجابهة النفقات غير المتوقعة نظراً لوجود علاقة طردية بين النفقات الطارئة ومستوى النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، والعوامل المحددة للطلب على النقود لدافع الاحتياط عديدة إلاَّ أنَّ الدخل يعتبر أهم محدد له.

عطى الصيغة الخاصة بهذا النوع من الطلب على النقود كما يلي:

$$Md_2 = K_2PY \; ; \; \begin{cases} \frac{\partial Md_2}{\partial Y} > 0 \\ K_2 > 0 \end{cases} \qquad \ldots(4)$$

أين تعبر (Md_2) عن الطلب على النقود لدافع الحيطة والحذر، أمَّا (K_2) فهي تمثل درجة حساسية الطلب على النقود لدافع الحيطة للتغيرات الحاصلة في الدخل.

بما أنَّ الطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة كلاهما دالة للدخل فإنه يمكن دمجهما معا كما يلي:

$$Md_1 + Md_2 = K_1PY + K_2PY = \underbrace{(K_1 + K_2)}_{K} PY \Rightarrow \frac{Md_1 + Md_2}{P} = KY$$

$$\Rightarrow \frac{Md_1+Md_2}{P} = L_1 = KY \qquad \ldots(5)$$

حيث تمثل (L_1) الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة، و (K) تمثل درجة حساسية الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة للتغيرات الحاصلة في الدخل.

ثالثًا: باعث المضاربة Motif de Spéculation:

نعي به احتفاظ الأفراد بمبلغ من المال لاستثماره في السوق المالي من خلال إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض معدلات الفائدة على الأصول المالية، ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول. فالأفراد أو المؤسسات يقومون بالمضاربة أو المفاضلة بين السندات والنقود المبنية على الشك وعدم اليقين والمضاربة لها علاقة عكسية مع معدل الفائدة على النحو التالي:

$$L_2 = \bar{L} - hi \qquad \ldots(6)$$

نقصد بـ (L_2) الطلب على النقود لدافع المضاربة أو الكمية المحتفظ بها لدافع المضاربة، أمَّا (h) فنقصد بها درجة حساسية الطلب على النقود لدافع المضاربة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة (i). وفيما يخص $(\bar{L})$ فتعبر عن الأرصدة النقدية المعطلة.

اقتصاديًا:

الكمية المحتفظ بها لغرض المضاربة (L_2) ↘ ⟵ (Q) **سعر السندات** ↗⟵ عرض سندات ↗⟵ تكلفة تمويل الاستثمار ⟵↗ i

جبريًا:

إذا كان لدينا سند قيمته (V) له فائدة ثابتة (r) فالإيراد المحقق هو (rV)، غير أن سعر السند يتحدد في السوق وليكن (Q) ففي حالة عدم الشراء السندات فإنَّ الفرد يضحي بالعائد (rV) وفي حالة ادخار المبلغ مقابل فائدة (i) فإن العائد في السوق النقدي هو (iQ)، وهنا نميز بين الحالات التالية:

- $rV > iQ$: شراء السندات؛
- $rV < iQ$: عدم شراء السندات؛

➢ $rV = iQ$: للفرد الحرية في شراء أو عدم شراء السندات. ومن خلال هذه العلاقة يمكن استنتاج العلاقة العكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة: $Q \searrow = \frac{rV}{i\nearrow}$.

مثال: إذا كان لدينا سند قيمته $(V = 3000)$ ويدر عائدًا سنويًا $(r = 10\ \%)$.

✍ أحسب السعر السوقي للسند عند أسعار الفائدة : 8 %، 10 % و 12 %.

الحل:

حساب السعر السوقي للسند عند أسعار الفائدة 8 %، 10 % و 12 % وعلى التوالي:

$$Q_1 = \frac{rV}{i} = \frac{3000 \times 0.1}{0.08} = \frac{300}{0.08} = \underline{\mathbf{3750\ UM}} \quad \boxed{>} \quad (V = 3000)$$

$$Q_2 = \frac{3000 \times 0.1}{0.1} = \frac{300}{0.1} = \underline{\mathbf{3000\ UM}} \quad \boxed{<} \quad (V = 3000)$$

$$Q_3 = \frac{3000 \times 0.1}{0.12} = \frac{300}{0.12} = \underline{\mathbf{2500\ UM}} \quad \boxed{=} \quad (V = 3000)$$

إذن، ما يمكننا قوله هو أنَّ السند في الحالة الأولى يحقق ربح وفي الحالة الثانية لا يحقق لا ربح ولا خسارة، أمَّا الحالة الأخيرة فيحقق خسارة.

هندسيًا: من خلال الشكل الموالي يمكننا شرح العلاقة بين الطلب على النقود والسندات بمعدل الفائدة:[7]

شكل رقم (4): علاقة الطلب على النقود والطلب على السندات بأسعار الفائدة

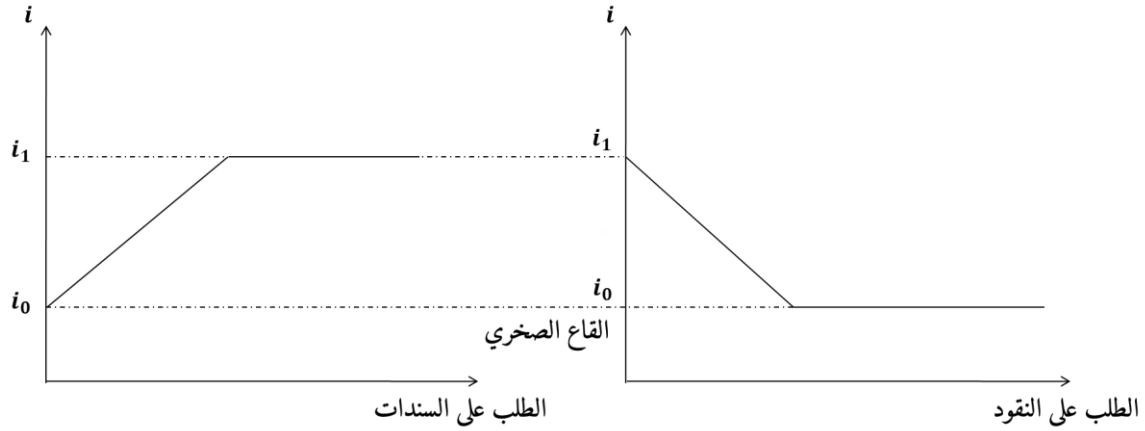

نلاحظ أنَّه عند معدل الفائدة $(i = i_0)$ يحتفظ الأفراد بالنقود في شكلها السائل لاعتقادهم أنَّ معدل الفائدة في أدنى مستوى له وسوف لن ينخفض وأنه لا بد وأن يرتفع في المستقبل، لذا فشراء السندات عند

هذا المستوى يُحمِّل صاحبها خسارة أكيدة (الطلب على السندات معدوم) وعندما يرتفع معدل الفائدة إلى $(i = i_1)$ سيفضل المضاربون الاحتفاظ بالسندات لاعتقادهم أنَّ العوائد على السندات تكون موجبة عند انخفاض سعر الفائدة في المستقبل، ويبقى المجال $]i_0 , i_1[$ هناك تضارب في آراء المضاربين حول ما سيحدث لسعر السند.

3-2- منحنى الطلب على النقود (منحنى تفضيل السيولة):

نقصد بتفضيل السيولة رغبة الفرد في الاحتفاظ بالثروة في أكثر الأشكال سيولة والنقود تأتي في المرتبة الأولى تليها الودائع الادخارية وتأتي في المرتبة الثالثة الأوراق المالية.

حسب كينز يمكن جمع الدوال الخاصة بدوافع طلب النقود كما يلي:

$$\frac{M_D}{P} = L \Leftrightarrow L_1 + L_2 = L$$

$$\Rightarrow L = KY + \bar{L} - hi \qquad \ldots(7)$$

وتمثل هذه العلاقة بيانيا بثلاث مناطق كما يلي:

شكل رقم (5): منحنى الطلب على النقود عند كينز

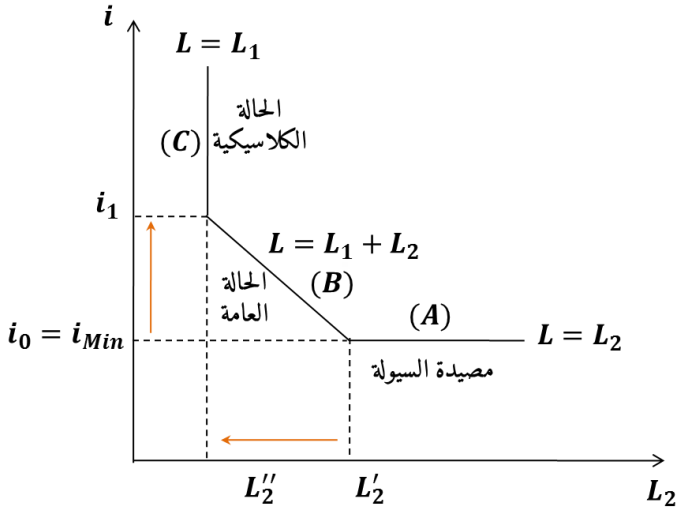

من المنحنى نلاحظ وجود حالة عامة وحالتين متطرفتين لمنحنى الطلب على النقود عند كينز (الحالة الكلاسيكية والحالة الكينزية):

المنطقة (A): عند سعر الفائدة $(i = i_0)$ وهو أدنى مستوى له، يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة تام المرونة $(h \rightsquigarrow \infty)$ وأية زيادة في عرض النقود سوف لن تُغير من معدل الفائدة، حيث يرى الأفراد أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل عند معدل فائدة (i_0) أقل نسبيًا من شراء سندات بأسعار مرتفعة، فالفرد يفضل التضحية بفائدة قدرها $(i = i_0)$ على أن يتحمل خسارة أكيدة في المستقبل بسبب انخفاض أسعار السندات وتسمى هذه المنطقة بمصيدة أو فخ السيولة Trappe de Liquidité، وتكتب معادلة الطلب على النقود في هذه الحالة بالشكل $(L = L_2)$.

المنطقة (B): وهي الحالة الكينزية العامة أين تطلب النقود لدافع المعاملات والحيطة وكذا المضاربة، وفيها يكون الطلب على النقود مرن للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، وتأخذ معادلته الشكل $(L = L_1 + L_2)$؛

المنطقة (C): تمثل الحالة الكلاسيكية أين تطلب النقود فقط لدافع المبادلات، فهنا مهما تغيرت معدلات الفائدة فإن الطلب على النقود سوف لن يتغير (عديم المرونة $(h \rightsquigarrow 0)$)، ولطالما هو كذلك، فإنَّه يترتب وجود مستوى واحد للدخل (دخل التشغيل التام) يتحقق عنده التوازن في السوق النقدي[8]. وتكتب معادلة الطلب على النقود في هذه الحالة بالشكل $(L = L_1)$.

4-2- اشتقاق (LM) جبريًا وهندسيًا:

يعطى التوازن في السوق النقدية كما يلي:

$$M_S = M_D \Leftrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} = KY + \bar{L} - hi$$

$$\Rightarrow KY = \frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L} + hi$$

$$\Rightarrow Y_{(LM)} = \frac{1}{K}\left[\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L} + hi\right] \qquad \ldots(8)$$

من أجل إيضاح نوع العلاقة بين المتغيرين نقوم باستخراج المعادلة التالية:

$$(8) \Rightarrow i_{(LM)} = \frac{1}{h}\left[KY - \frac{\bar{M}}{\bar{P}} + \bar{L}\right] \qquad \ldots(9)$$

من المعادلة يظهر لنا أنَّ معدل الفائدة (i) تربطه علاقة عكسية مع عرض النقود الحقيقي $\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)$ وعلاقة طردية مع الدخل (Y)، فبالنسبة للعلاقة الأولى ازدياد العرض النقدي يؤدي إلى حدوث اختلال في السوق النقدي (فائض في عرض النقود) الأمر الذي سيضغط على معدلات الفائدة نحو الانخفاض. أمَّا بالنسبة للعلاقة الثانية فإنه بارتفاع الناتج يرتفع الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة محدثًا بذلك خللاً في السوق النقدي (فائض في طلب النقود) الأمر الذي سيضغط على معدلات الفائدة نحو الارتفاع فينخفض بذلك الطلب على النقود لدافع المضاربة ويعود التوازن إلى السوق النقدي:

$$Y \nearrow \longrightarrow L_1 \nearrow \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 \nearrow + L_2 \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow$$

أما عن اشتقاق منحنى Hicks (منحنى (LM))، فهو كالتالي:[9]

شكل رقم (6): اشتقاق منحنى (LM)

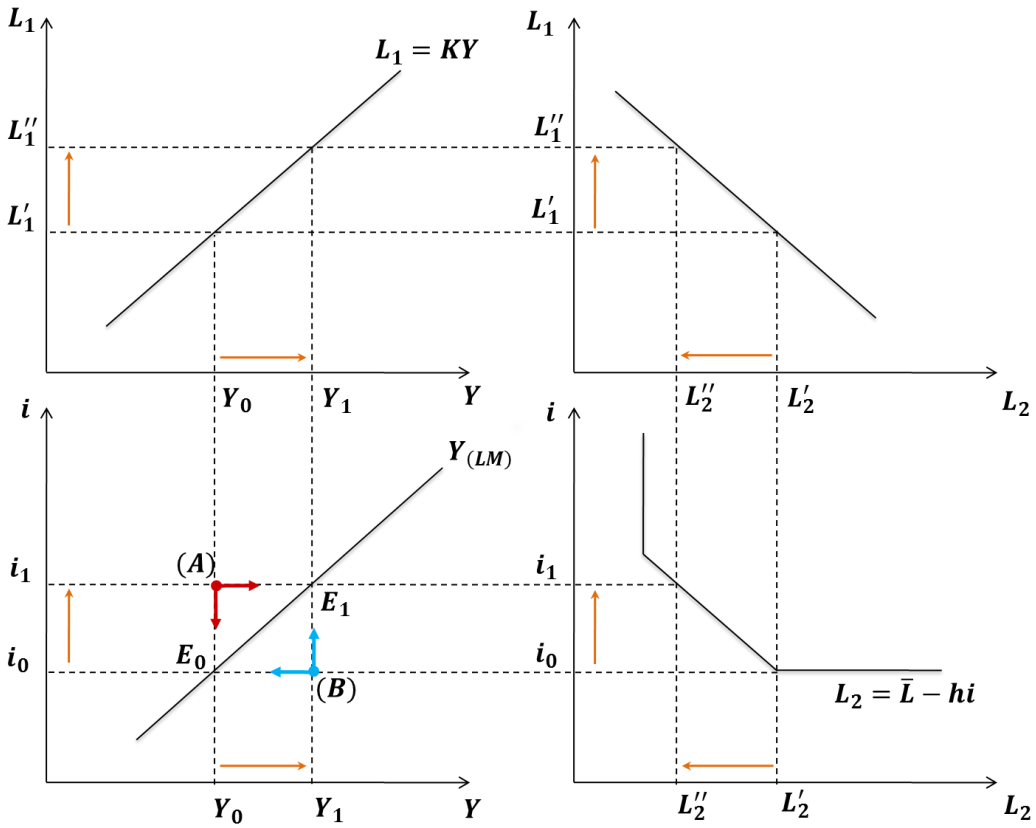

يوضح منحنى (LM) مختلف التوليفات بين الناتج أو الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i) والتي تحقق التوازن في السوق النقدي[10]، وعند كل نقطة من منحنى (LM) لدينا الطلب على النقود يساوي عرض النقود، أمَّا النقاط التي تقع خارجه فهي تمثل حالة اختلال.

عند النقطة (A) هناك فائض في عرض النقود، ذلك أنه وبارتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) ينخفض الطلب على النقود لدافع المضاربة ومع بقاء الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة ثابت (بسبب ثبات الدخل) نكون أمام اختلال، ولإعادة التوازن لهذا السوق نقوم إمَّا بخفض سعر الفائدة من (i_1) إلى (i_0) أو زيادة الناتج من (Y_0) إلى (Y_1).

أمَّا فيما يتعلق بالنقطة (B) فهي مقارنةً بالنقطة (E_1) تمثل فائض في طلب النقود، إذ بانخفاض معدل الفائدة من (i_1) إلى (i_0) يرتفع الطلب على النقود بسبب ارتفاع الطلب على النقود لدافع المضاربة ولإعادة التوازن لهذا السوق نقوم إما بتخفيض الناتج من (Y_1) إلى (Y_0) أو رفع سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) لكبح الطلب على النقود.

أولاً: العوامل المحددة لانحدار منحنى (LM):

إنَّ فاعلية السياسة المالية والنقدية تتوقف كذلك على انحدار منحنى (LM)، فإذا رجعنا للمعادلة رقم **(9)** يمكننا حساب ميل منحنى (LM) ومناقشة مختلف وضعياته.

أ. حساب ميل منحنى (LM):

باشتقاق المعادلة رقم **(9)** نحصل على:

$$tg\theta = \frac{\partial i_{(LM)}}{\partial Y} = \frac{K}{h} > 0 = \begin{cases} 0 & K \rightsquigarrow 0 \ ; \ h \rightsquigarrow \infty \\ \infty & K \rightsquigarrow \infty \ ; \ h \rightsquigarrow 0 \end{cases}$$

نلاحظ أنَّه هناك علاقة طردية بين الناتج ومعدل الفائدة في السوق النقدي، ذلك أنَّ ارتفاع الدخل سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وطالما أنَّ عرض النقود ثابت، فإنه سيحدث اختلال في السوق النقدي ولكي يعود التوازن مرة أخرى للسوق فلابد من خفض الطلب على النقود من خلال الرفع في معدلات الفائدة حتى

يتعادل مع عرض النقود $\left(\searrow L_2 \longrightarrow \nearrow i \longrightarrow \nearrow L_1 \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 \nearrow + L_2 \longrightarrow \nearrow Y\right)$، أي كلما ارتفع الناتج بوحدة واحدة ارتفع معدل الفائدة بـ $\left(\frac{K}{h}\right)$ وحدة نقدية.

ب. مختلف أشكال منحنى (LM):

من الواضح أن شكل منحنى Hicks يتوقف على مرونة الطلب على النقود لغرض المضاربة (h) ومرونة الطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة (K)، وهنا أيضًا نميز بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: منحنى (LM) يتجه إلى الأفقية $[tg\theta = 0$، أي: $K \lll 0$ و $h \ggg 0]$:

فكلما كانت درجة حساسية الطلب على النقود بالنسبة للتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة كبيرة $(h \rightsquigarrow \infty)$، فإنه عند معدل الفائدة في أدنى مستوى له $(i = i_0)$ يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة (L_2) لا نهائي وأية زيادة في عرض النقود سوف يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة ويتجه بذلك منحنى (LM) إلى الأفقية، وهو ما يعرف بفخ أو مصيدة السيولة؛

الحالة الثانية: منحنى (LM) يتجه إلى العمودية $[tg\theta = \infty$، أي: $K \ggg 0$ و $h \lll 0]$:

على عكس الحالة الأولى، كلما كان الطلب على النقود غير حساس لتغيرات معدل الفائدة اتجه منحنى (LM) إلى العمودية ونكون بذلك أمام الحالة الكلاسيكية أين تطلب النقود فقط لدافع المعاملات؛

الحالة الثالثة: منحنى (LM) منحدر من أعلى إلى أسفل $[tg\theta = \frac{K}{h}$، أي: $K > 0$ و $h > 0]$:

في هذه الحالة هناك درجة من الحساسية بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة $(h > 0)$، وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير في الطلب على النقود محدثاً بذلك اختلال في السوق النقدي (فائض في طلب أو عرض النقود) الأمر الذي يضغط على معدلات الفائدة نحو الارتفاع في حالة ارتفاع الدخل وإلى الانخفاض في الحالة العكسية، وبهذا يكون منحنى (LM) ذو ميل موجب:

$$Y \nearrow (\searrow) \longrightarrow L_1 \nearrow (\searrow) \longrightarrow \begin{pmatrix} \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 \nearrow + L_2 \\ \frac{\bar{M}}{\bar{P}} > L_1 \searrow + L_2 \end{pmatrix} \longrightarrow \begin{pmatrix} i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow \\ i \searrow \longrightarrow L_2 \nearrow \end{pmatrix}$$

شكل رقم (7): مختلف أشكال منحنى (LM)

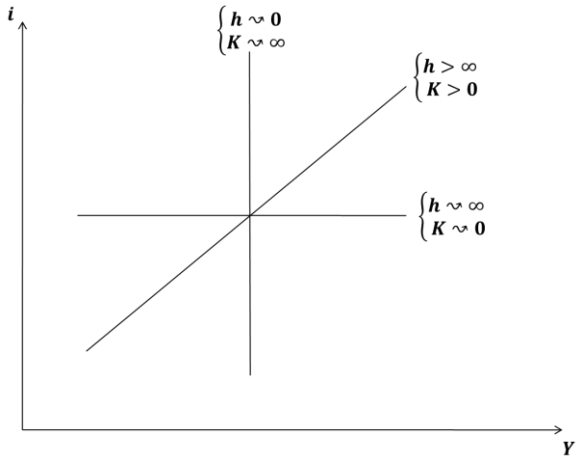

ثانيًا: العوامل المحددة لانتقال منحنى (LM):

هناك ثلاث عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى (LM): التغير في عرض النقود، التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في طلب النقود. فعند زيادة عرض النقود نصبح أمام اختلال في السوق النقدي $(M_S > M_D)$ ولإعادة التوازن لا بد من زيادة الطلب على النقود وهذا لن يحدث إلَّا بتخفيض (i) من (i_0) إلى (i_1) أو زيادة الدخل من (Y_0) إلى (Y_1)فإذا افترضنا ثبات سعر الفائدة عند (i_0) فإن زيادة الدخل إلى (Y_1) تسمح بزيادة الطلب على النقود وبالتالي للوصول إلى التوليفة $E_1(i_0, Y_1)$ سينتقل منحنى (LM) إلى الوضع $(LM)'$ أسفل يمينًا.

شكل رقم (8): أثر زيادة عرض النقود على منحنى (LM)

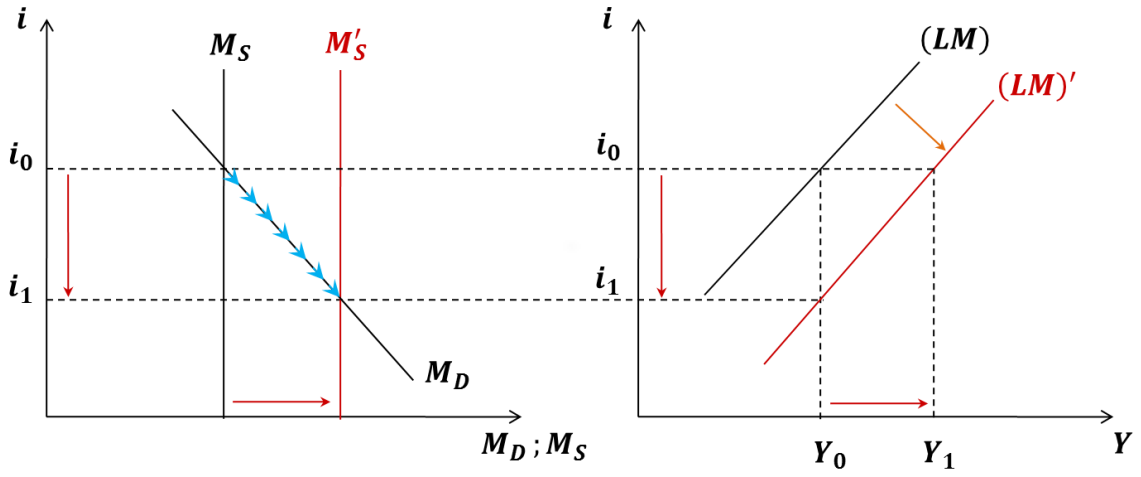

أمَّا في حالة ما إذا حدث انخفاض في المستوى العام للأسعار فإنَّ عرض النقود الحقيقي سيرتفع ويؤدي بذلك إلى نفس الآثار السابقة. وفيما يخص السياسة النقدية الانكماشية أي تخفيض عرض النقود يحدث العكس من ذلك.

نأت الآن إلى ثالث عامل، فعند زيادة الطلب على النقود مع بقاء أسعار الفائدة ثابتة نكون أمام $(M_D > M_S)$ ولإعادة التوازن لابد من زيادة معدل الفائدة أو تخفيض الدخل الأمر الذي يسمح بانخفاض الطلب على النقود وينتقل بذلك منحنى (LM) إلى الوضع $(LM)'$ أعلى يسارًا.

$$\frac{M}{P} > L \longrightarrow i \searrow \longrightarrow L_2 \nearrow \longrightarrow \frac{M}{P} = L_1 + L_2 \qquad {}^{S}/_{C} : Y = Y_0 = \text{ثابت}$$

شكل رقم (9): أثر زيادة الطلب على النقود على منحنى (LM)

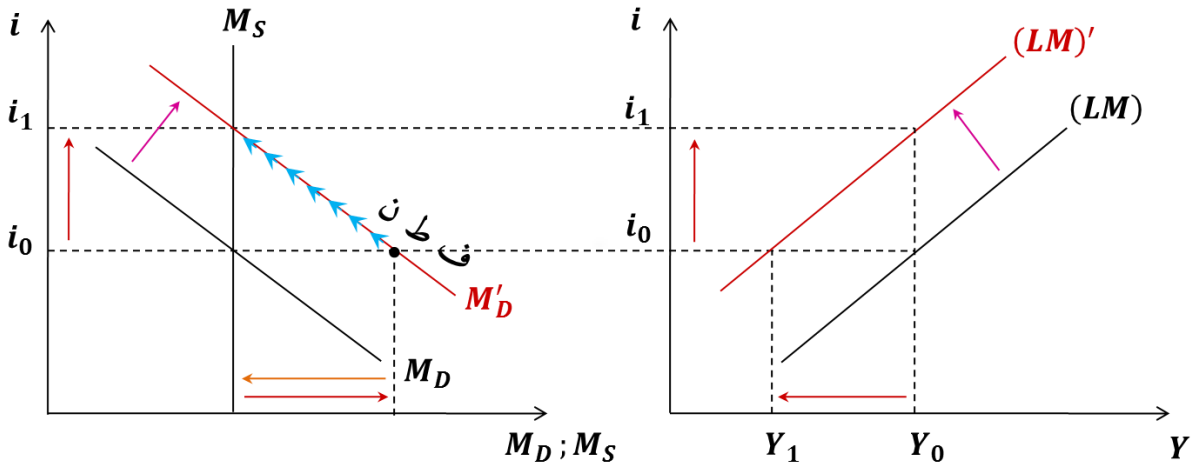

3- التوازن الكامل في السوقين:

لما يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي في آن واحد، نكون أمام التوازن الاقتصادي الكلي وفي حالة ما إذا تحقق التوازن في أحد السوقين دون الآخر فإننا نكون أمام اختلال اقتصادي.

3-1- التوازن الكلي هندسيًا:

بعد أن درسنا كيف يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي كل بصورة منفصلة عن الآخر، سنتناول الآن التوازن المتزامن في السوقين، أين يتحدد الناتج وسعر الفائدة التوازنيين والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (10): التوازن الآني في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي

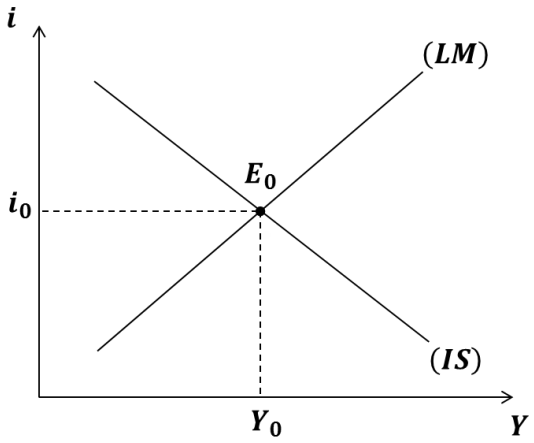

ولمعرفة الأثر الذي تحدثه السياستين المالية والنقدية على القيم التوازنية لهذا النموذج، سنستعين بالرسم البياني الموالي، فمن خلال الشكل (أ)، نلاحظ أنَّ منحنى (IS) يتقاطع مع منحنى (LM) عند النقطة (E_0) والتي يتحدد عندها كل من سعر الفائدة $(i = i_0)$ و الناتج $(Y = Y_0)$ التوازنيين، ويتغير هذا التوازن نتيجة إتباع سياسة مالية و/أو سياسة نقدية. فعند تطبيق سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي (G) فإن الطلب الكلي سيرتفع ليرتفع بذلك الناتج التوازني إلى (Y') بمقدار $(\alpha_{\bar{G}} \times \Delta\bar{G})$، لكن عند النقطة $E'(i_0, Y')$ هناك توازن في سوق السلع والخدمات واختلال في السوق النقدي، لأنه حالما يرتفع الناتج يرتفع الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة ومع ثبات معدل الفائدة وعرض النقود نكون أمام فائض في طلب النقود فيحاول الأفراد زيادة حيازاتهم النقدية عن طريق بيع السندات فيرتفع معدل الفائدة نتيجة العلاقة العكسية مع سعر السند فينخفض بذلك الطلب على النقود لدافع المضاربة ويعود بذلك التوازن إلى السوق النقدي، هذا من جهة، و من جهة أخرى ارتفاع معدل الفائدة يعمل على كبح الاستثمار ما يعني أن الدولة حلت محل القطاع الخاص والاستثمار الحكومي حل محل الاستثمار الخاص وهو ما يعرف بأثر المزاحمة أو الطرد أو الإحلال والخسارة هي: $(\Delta Y = Y' - Y_1)$ وفي حالتنا هاته جزئية وننتقل بذلك عند التوازن الآني الجديد $E_1(i_1, Y_1)$.

$$G \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow \longrightarrow L_1 \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 + L_2 \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow \quad (=)$$

$$I \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$$

: س.م.ت

أثر مزاحمة جزئي

شكل رقم (11): أثر السياسة المالية والنقدية على التوازن الآني

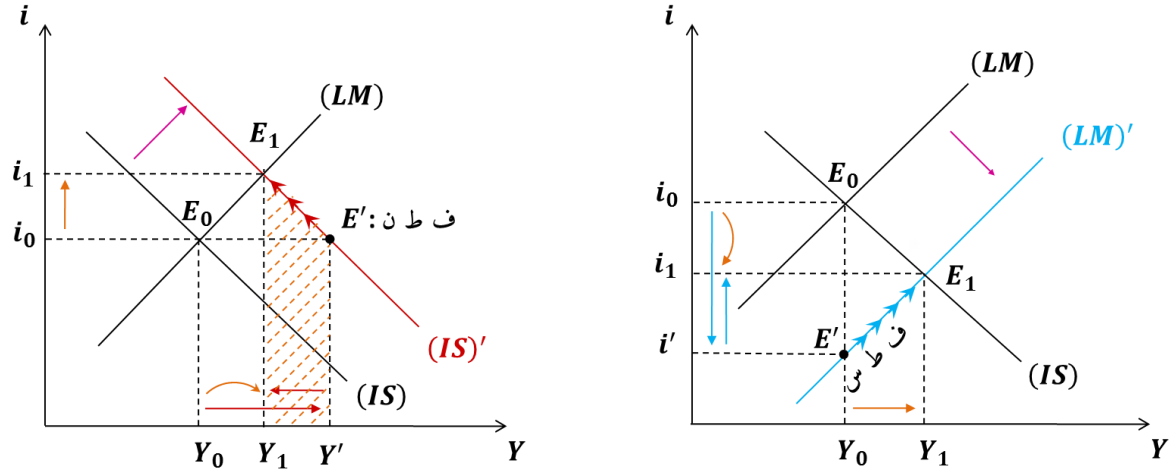

الشكل (أ) الشكل (ب)

وكما يبينه الشكل **(ب)**، فعند اتّباع سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقود فإنَّ سعر الفائدة سينخفض إلى (i')، غير أنه عند النقطة $E'(i_0, Y')$ هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع الإنفاق الا ستثماري ولكبح هذا الفائض ترتفع أسعار الفائدة إلى (i_1) فينخفض الإنفاق الاستثماري ومن ثم الطلب الكلي ونصبح بذلك عند التوازن الآني الجديد $E_1(i_1, Y_1)$.

$$\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \nearrow \longrightarrow i \searrow \longrightarrow I \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow$$

: س.ن.ت

2-3- التوازن الكلي جبريًا:

من خلال المعادلات التوازنية السابقة: **(1)**، **(2)**، **(8)** و **(9)** نجد القيم التوازنية لكل من الناتج ومعدل الفائدة، وهذا بعد تعويض المعادلة **(9)** في المعادلة **(1)** وتعويض المعادلة **(8)** في المعادلة **(2)**، كما يلي:

جدول رقم (1): معادلات التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي

معادلات التوازن في سوق السلع والخدمات		معادلات التوازن في السوق النقدي	
$Y_{(LM)} = \frac{1}{K}\left[\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L} + hi\right]$	...(8)	$Y_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A} - bi]$	...(1)
$i_{(LM)} = \frac{1}{h}\left[KY - \frac{\bar{M}}{\bar{P}} + \bar{L}\right]$	...(9)	$i_{(IS)} = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{1}{\alpha_{\bar{A}} b}Y$	...(2)
التوازن الآني			
$i_0 = \gamma\left[\frac{K}{h}\bar{A} - \frac{1}{b\times h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$	...(11)	$Y_0 = \gamma\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$	...(10)

يتحقق التوازن الآني لمَّا $(Y_{(IS)} = Y_{(LM)})$ أو $(i_{(IS)} = i_{(LM)})$، وسنقوم الآن بالبرهان الرياضي الذي من خلاله توصلنا إلى العلاقتين **(10)** و **(11)**.

بعد تعويض المعادلة **(9)** في **(1)** نجد عبارة الناتج عند التوازن:

$$Y_0 = \alpha_{\bar{A}}\left[\bar{A} - b\frac{1}{h}\left(KY_0 - \frac{\bar{M}}{\bar{P}} + \bar{L}\right)\right] = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} - \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}Y_0 + \frac{\alpha_{\bar{A}} b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)$$

$$Y_0 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}Y_0 = \alpha_{\bar{A}}\bar{A} + \frac{\alpha_{\bar{A}} b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right) = Y_0\left(1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}\right) = \alpha_{\bar{A}}\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

$$Y_0\left(1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}\right) = \alpha_{\bar{A}}\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right] = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}}\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

بوضع $\left(\gamma = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}}\right)$ نصبح أمام المعادلة التوازنية **(10)**.

الآن نقوم بالعملية العكسية، أي نعوض المعادلة **(1)** في **(9)** لنجد عبارة معدل الفائدة عند التوازن:

$$i_0 = \frac{1}{h}\left[K\alpha_{\bar{A}}(\bar{A} - bi_0) - \frac{\bar{M}}{\bar{P}} + \bar{L}\right] = \frac{\alpha_{\bar{A}} K}{h}\bar{A} - \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}i_0 - \frac{1}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)$$

$$i_0 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}i_0 = \frac{\alpha_{\bar{A}} K}{h}\bar{A} - \frac{1}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right) = \alpha_{\bar{A}}\left[\frac{K}{h}\bar{A} - \frac{1}{\alpha_{\bar{A}} h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

$$i_0\left(1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}\right) = \frac{\alpha_{\bar{A}} K}{h}\bar{A} - \frac{1}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right) = \alpha_{\bar{A}}\left[\frac{K}{h}\bar{A} - \frac{1}{\alpha_{\bar{A}} h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

$$i_0 = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}}\left[\frac{K}{h}\bar{A} - \frac{1}{\alpha_{\bar{A}} h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

وبما أننا وضعنا $\left(\gamma = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}}\right)$ سنصبح حينها أمام المعادلة التوازنية **(11)**. وسنحصل على نفس العبارتين إذا قمنا بتعويض المعادلة **(2)** في **(8)** أو العكس **(8)** في **(2)**.

4- فعالية السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (IS/LM):

إنَّ من أهداف السياستين المالية والنقدية هو تحقيق: نمو اقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)، التشغيل التام (القضاء على البطالة) والتوازن في ميزان المدفوعات ...، فبعد أن عرفنا التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي من خلال نموذج (IS/LM) سنقوم في هذه الجزئية بفحص الفعالية النسبية لكل من السياستين على أساس مقدار التغير الذي تحدثه في الناتج التوازني*. فكلما كان التغير في الدخل التوازني أكبر من التغير في عرض النقود أو التغير في أدوات السياسة المالية كانت السياسة النقدية أو المالية فعالة والعكس.

4-1- فعالية السياسة المالية وانحدار منحنيي (IS) و (LM):

رأينا سابقًا، أن ميل منحنى (LM) يتوقف على كل من درجة استجابة الطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة للتغيرات الحاصلة في الدخل (K) ودرجة استجابة الطلب على النقود لغرض المضاربة للتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة (h). أمَّا ميل منحنى (IS) فيتوقف على كل من مرونة الاستثمار (b) ومضاعف الإنفاق المستقل $(\alpha_{\bar{A}})$ والذي بدوره يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك (c) (أو الميل الحدي للادخار (s))، معدل الضريبة (t) والميل الحدي للاستيراد (m) في حالة الاقتصاد المفتوح. فكلما كان منحنى (IS) أشد انحدارًا كانت السياسة المالية هي الفعالة وكلما كان أقل انحدارًا كانت السياسة النقدية هي الفعالة. أمَّا بالنسبة لمنحنى (LM) فكلما كان أشد انحدارًا كانت السياسة النقدية هي الفعالة وكلما كان أقل انحدارًا كانت السياسة المالية هي الفعالة وسنبين ذلك في الآتي:

شكل رقم (12): فعالية السياسة المالية وانحدار منحنيي (IS) و (LM)

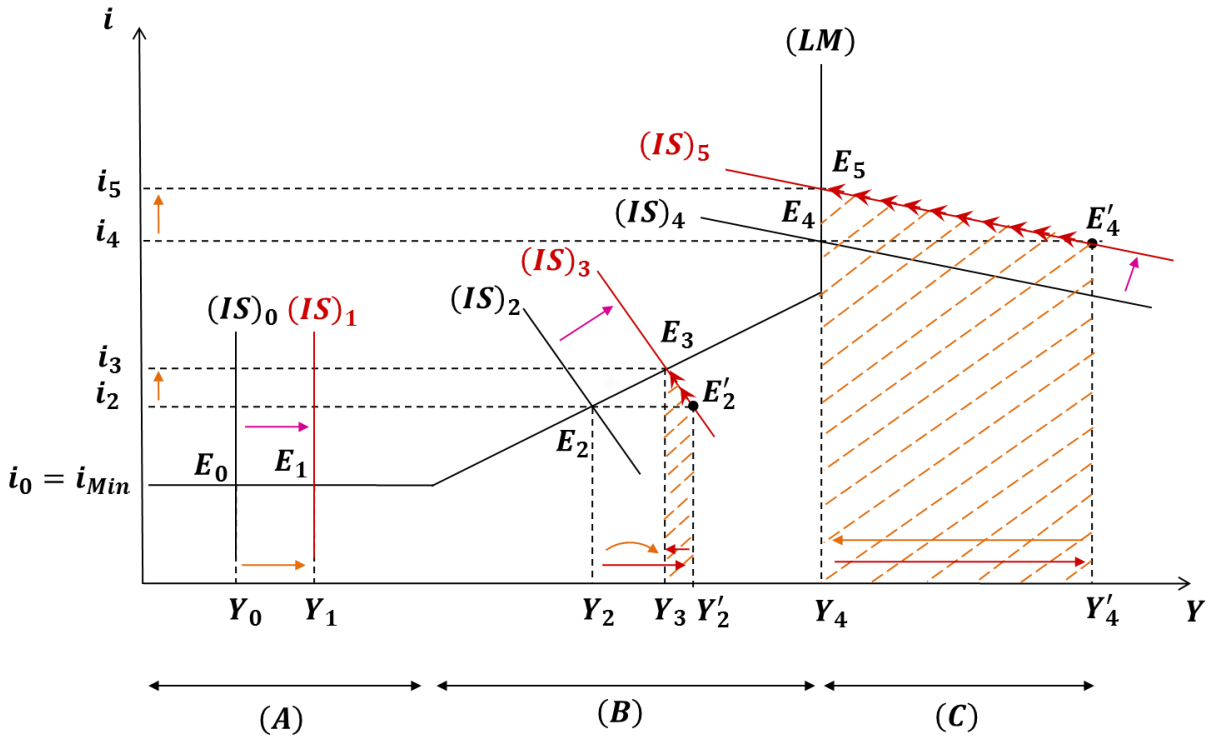

من الشكل، نلاحظ أنه عند النقطة $E_2(i_2, Y_2)$ السوقين في حالة توازن، لنفترض الآن أنَّ $(Y_2 < Y^*)$ وأرادت الحكومة إنعاش الاقتصاد عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية عبر زيادة الإنفاق الحكومي $(G \nearrow)$ فإن الطلب الكلي سيرتفع وبفعل مضاعف الإنفاق الحكومي سيرتفع الدخل من (Y_2) إلى (Y'_2) ويصبح بذلك التوازن الجديد عند النقطة $E'_2(i_2, Y'_2)$ أين يكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن أمَّا السوق النقدي ففي حالة إختلال (فائض في طلب النقود **ف.ط.ن**)، لأنه حالما يرتفع الدخل يؤثر إيجابًا على الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة وبما أنَّ معدل الفائدة ثابت عند $(i = i_2)$، فإنَّ الطلب على النقود يكون أكبر من عرض النقود $\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L\right)$ ، وللحصول على نقود إضافية يقوم الأفراد ببيع الأوراق المالية التي بحوزتهم فينخفض سعر السند ويرتفع معدل الفائدة (نظرًا لوجود علاقة عكسية بينهما) من (i_2) إلى (i_3) الأمر الذي يؤثر من جهة على الطلب على النقود لدافع المضاربة ومن جهة أخرى سيؤثر سلبًا على الإنفاق الاستثماري ومن ثم الطلب الكلي وبفعل مضاعف الاستثمار سينخفض الناتج التوازني من (Y'_2) إلى (Y_3) وهو ما يعرف بأثر المزاحمة أو الطرد أو الإحلال وفي هذه الحالة جزئي، أي أنَّ الدولة حلت محل القطاع الخاص والاستثمار

العمومي حل محل الاستثمار الخاص والخسارة مقدارها $(\Delta Y = Y'_2 - Y_3)$ وبهذا يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند النقطة $E_3(i_3 , Y_3)$. (أنظر المنطقة **(B)**)

أمَّا بالنسبة للمنطقة **(A)**، وبما أن الاستثمار غير حساس لتغيرات أسعار الفائدة $(b \rightsquigarrow 0)$، فإنَّ ارتفاع سعر الفائدة سوف لن يؤثر على الاستثمار بل يؤثر كليةً على الطلب على النقود لدافع المضاربة $(h \rightsquigarrow \infty)$، وهنا كلما اتجه منحنى (LM) إلى الأفقية (أين نكون أمام مصيدة السيولة) يكون أثر المزاحمة معدوم وتحدد نقطة التوازن الجديدة عند $E_1(i_0 , Y_1)$. وفيما يخص المنطقة **(C)**، وبما أن الاستثمار شديد الحساسية لتغيرات سعر الفائدة $(b \rightsquigarrow \infty)$، فإنَّ الخسارة في الناتج في هته الحالة تكون كبيرة وكلما اتجه منحنى (LM) إلى العمودية (أين نكون أمام الحالة الكلاسيكية) يكون أثر المزاحمة كلي.

س.م.ت : $G \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow \longrightarrow L_1 \nearrow \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 \nearrow + L_2 \longrightarrow i \nearrow$

(A) : $\longrightarrow L_2 \searrow (h \rightsquigarrow \infty)$

$\bar{I}(b \rightsquigarrow 0) \longrightarrow \overline{AD} \longrightarrow \bar{Y}$ أثر مزاحمة معدوم

(B) : $\longrightarrow L_2 \searrow (h > 0)$

$I \searrow (b > 0) \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$ أثر مزاحمة جزئي

(C) : $\longrightarrow \bar{L}_2 \ (h \rightsquigarrow 0)$

$I \searrow (b \rightsquigarrow \infty) \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$ أثر مزاحمة كلي

2-4- فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنيي (IS) و (LM):

نفترض أنَّ السلطات النقدية وبغرض الوصول إلى مستوى التشغيل التام قررت زيادة عرض النقود الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى $(LM)'$ أسفل يسارًا (أنظر المنطقة **(B)**)، أي انخفاض معدل الفائدة من (i_1) إلى (i'_1) وارتفاع الناتج من (Y_1) إلى (Y'_1)، ذلك أن زيادة عرض النقود تُخفض أسعار الفائدة إلى (i''_1) إلاَّ أنه عند النقطة $E''_1(i''_1 , Y_1)$ سوق السلع والخدمات في حالة اختلال يتمثل في فائض في الطلب على السلع والخدمات **(ف.ط.س)** وسبب ذلك أنَّ انخفاض سعر الفائدة إلى (i''_1) يرفع من الطلب

الاستثماري الذي يعتبر من محددات الطلب الكلي، وهذا الفائض في الإنفاق الاستثماري سيضغط على أسعار الفائدة نحو الارتفاع مجددًا إلى (i'_1)، الأمر الذي يُخفض من الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي ويعود بذلك التوازن إلى سوق السلع والخدمات ونصبح أمام النقطة $E'_1(i'_1, Y'_1)$ أين نكون أمام توازن في السوقين وفي وآن واحد.

شكل رقم (13): فعالية السياسة المالية وانحدار منحني (IS) و (LM)

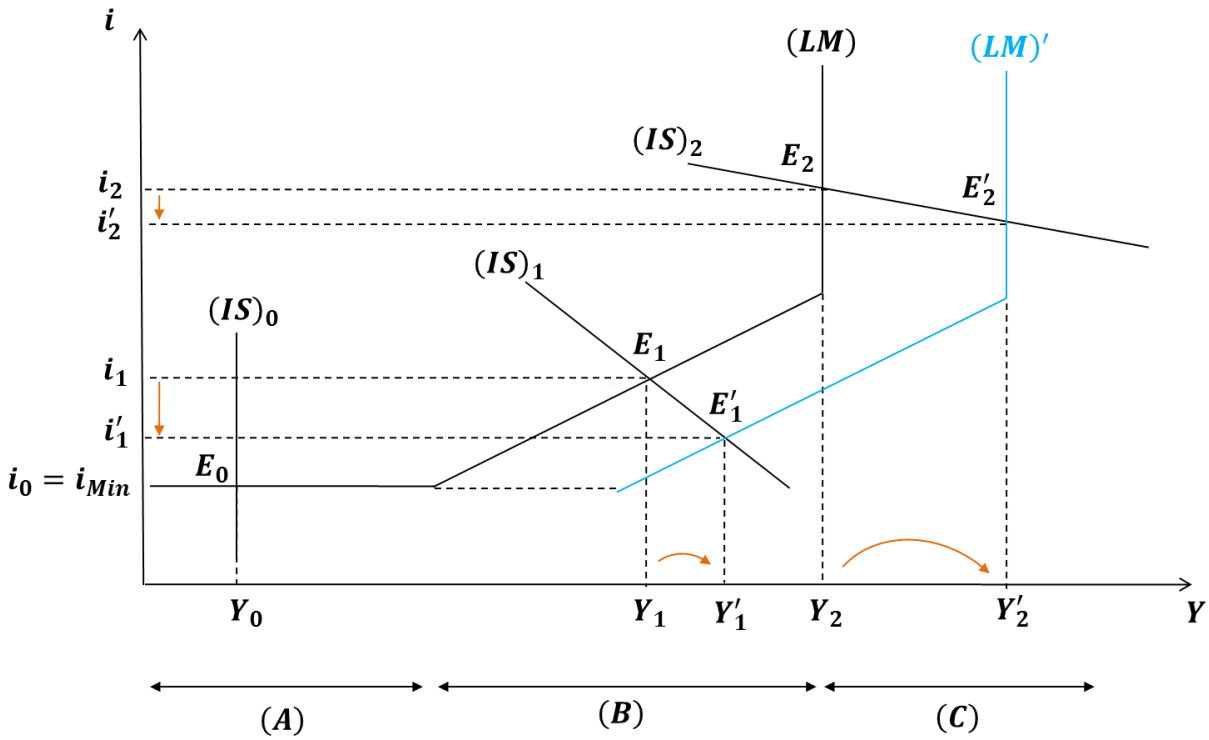

أمَّا في المنطقة (A) والتي تعبر عن فخ السيولة، فإن الأعوان الاقتصاديون عند معدل الفائدة $(i = i_0)$ في حده الأدنى يفضلون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية في شكلها السائل بدلاً من شكل أسهم وسندات، ذلك أنهم يتوقعون ارتفاع معدل الفائدة في المستقبل وانخفاض أسعار السندات ويكون بذلك الطلب على النقود لدافع المضاربة تام المرونة $(h \rightsquigarrow \infty)$ وتكون عندها السياسة النقدية التوسعية غير فعالة، لأنَّ أية زيادة في الكتلة النقدية سوف يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة في حين السياسة المالية التوسعية جد فعالة لأن أثر المزاحمة في هذه الحالة معدوم $(b \rightsquigarrow 0)$.

أمَّا عن المنطقة (C) والتي تعرف بالحالة الكلاسيكية، فإن انخفاض سعر الفائدة من (i_2) إلى (i'_2) يسمح بزيادة الاستثمار وبفعل مضاعف هذا الأخير يرتفع الناتج من (Y_2) إلى (Y'_2)،و هذه الوضعية يُجسدها منحنى (IS_2) ويكون التغير في الناتج أكبر منه في الحالة الأولى، لأن تغير معدل الفائدة ينعكس كليةً على الاستثمار لعدم وجود طلب على النقود لدافع المضاربة بالنسبة للكلاسيك في حين المنطقة (B) التغيير في سعر الفائدة ينعكس على كل من الاستثمار (I) والطلب على النقود لدافع المضاربة (L_2) والتي تعرف بالحالة العامة أين تطلب النقود لدافع المعاملات والحيطة وكذا المضاربة.

س.ن.ت : $\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \nearrow \longrightarrow i \searrow$

(A) : $\longrightarrow L_2 \big/ (h \rightsquigarrow \infty)$

$\bar{I}(b \rightsquigarrow 0) \longrightarrow \overline{AD} \longrightarrow \bar{Y}$

(B) : $\longrightarrow L_2 \nearrow (h > 0)$

$I \nearrow (b > 0) \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow$

(C) : $\longrightarrow \bar{L}_2 (h \rightsquigarrow 0)$

$I \big/ (b \rightsquigarrow \infty) \longrightarrow AD \big/ \longrightarrow Y \big/$

وكنتيجة لما تقدم نخلص إلى الآتي:[11]

- تكون فعالية السياسة المالية في المنطقة (A) أكثر من المنطقة (B) وأكثر من المنطقة (C)، أي كلما اتجه منحنى (IS) إلى الأفقية (كثير الحساسية للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة $(b \rightsquigarrow \infty)$) كانت السياسة المالية غير فعالة (السياسة النقدية فعالة) وكلما اتجه منحنى (IS) إلى العمودية (قليل الحساسية للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة $(b \rightsquigarrow 0)$) كانت السياسة المالية فعالة (السياسة النقدية غير فعالة)، أي أنَّ فعالية السياسة المالية ترتبط عكسيًا مع درجة حساسية الاستثمار للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، أمَّا السياسة النقدية فتربطهما علاقة طردية؛
- تكون فعالية السياسة النقدية في المنطقة (C) أكثر من المنطقة (B) وأكثر من المنطقة (A)، أي كلما اتجه منحنى (LM) إلى الأفقية (كثير الحساسية للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة $(h \rightsquigarrow \infty)$) كانت

السياسة النقدية غير فعالة (السياسة المالية فعالة) وكلما اتجه منحنى (**LM**) إلى العمودية (قليل الحساسية للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة ($h \rightsquigarrow 0$)) كانت السياسة النقدية فعالة (السياسة المالية غير فعالة)، أي أنَّ فعالية السياسة النقدية ترتبط عكسياً مع درجة حساسية الطلب على النقود لدافع المضاربة للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة في حين السياسة المالية تربطهما علاقة طردية.

3-4- مضاعفات السياسيين المالية والنقدية:

وهنا نبرز مدى تغير الدخل وسعر الفائدة نتيجة تغيير أحد أدوات السياسيين المالية والنقدية، حيث نبدأ بمضاعفات السياسة المالية لننتقل بعدها إلى مضاعفات السياسة النقدية.

أولاً: مضاعفات السياسة المالية:

مما سبق تحصلنا على القيم التوازنية للدخل ومعدل الفائدة كما في الصيغتين التاليتين:

$$Y_0 = \gamma\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right] \quad \ldots(10) \qquad i_0 = \gamma\left[\frac{K}{h}\bar{A} - \frac{1}{b\times h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right] \quad \ldots(11)$$

للحصول على قيمة التغير في الناتج والتغير في معدل الفائدة نتيجة تغير أحد عناصر الإنفاق المستقل نقوم بحساب المشتقة الأولى:

جدول رقم (2): أثر تغير عناصر الإنفاق المستقل على سعر الفائدة والناتج

قيمة التغير في معدل الفائدة	قيمة التغير في الناتج
$\frac{\Delta i}{\Delta\bar{G} \text{ أو } \Delta\bar{C} \text{ أو } \Delta\bar{I}} = \frac{K}{h}\gamma_{\bar{G}} = \frac{K}{h}\gamma_{\bar{C}} = \frac{K}{h}\gamma_{\bar{I}}$	$\frac{\Delta Y}{\Delta\bar{G} \text{ أو } \Delta\bar{C} \text{ أو } \Delta\bar{I}} = \gamma_{\bar{G}} = \gamma_{\bar{C}} = \gamma_{\bar{I}} = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1 + \frac{\alpha_{\bar{A}} bK}{h}}$
$\frac{\Delta i}{\Delta\overline{TA}} = -c\gamma_{\overline{TA}}\frac{K}{h}$	$\frac{\Delta Y}{\Delta\overline{TA}} = -c\gamma_{\overline{TA}}$
$\frac{\Delta i}{\Delta\overline{TR}} = c\gamma_{\overline{TR}}\frac{K}{h}$	$\frac{\Delta Y}{\Delta\overline{TR}} = c\gamma_{\overline{TR}}$

ما يمكننا قوله هو أنه لمَّا يتغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يتغير الناتج بـ ($\gamma_{\bar{G}}$) وحدة نقدية، أمَّا معدل الفائدة فيتغير بـ $\left(\frac{K}{h}\gamma_{\bar{G}}\right)$ وحدة نقدية وفي نفس الاتجاه دلالةً على وجود علاقة طردية بينهما. وبنفس الطريقة

تتم قراءة باقي المضاعفات مع مراعاة العلاقة العكسية والطردية بين المتغيرين التابعين (الدخل ومعدل الفائدة) والمتغيرات المستقلة.

ثانيًا: مضاعف السياسة النقدية:

للحصول على التغيير في الناتج وسعر الفائدة نتيجة تغيير عرض النقود سنقوم كذلك بحساب المشتقة الأولى، ونفس الشيء هنا، كلما ارتفع عرض النقود بوحدة واحدة ارتفع الناتج بـ $\left(\frac{b}{h}\gamma\right)$ وحدة نقدية، أمَّا معدل الفائدة فينخفض بـ $\left(\frac{1}{\alpha_{\bar{A}}h}\gamma\right)$ وحدة نقدية.

جدول رقم (3): أثر عرض النقود على معدل الفائدة والناتج

قيمة التغير في معدل الفائدة	قيمة التغير في الناتج
$\frac{\Delta i}{\Delta\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)} = -\frac{1}{\alpha_{\bar{A}}h}\gamma$	$\frac{\Delta Y}{\Delta\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)} = \frac{b}{h}\gamma$

4-4- محددات فعالية السياستين المالية والنقدية:

نلاحظ أنَّ مضاعفات السياسة المالية والسياسة النقدية تتوقف على أربع معلمات: مضاعف الإنفاق الحكومي $(\alpha_{\bar{A}})$، مرونة الاستثمار (b)، مرونة الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة (K) ومرونة الطلب على النقود لدافع المضاربة (h). ويمكن تلخيص السياستين المالية والنقدية في الجدول التالي:

جدول رقم (4): مضاعفات السياستين المالية والنقدية وفعاليتهما

قيم المعلمات	مضاعف السياسة المالية	مضاعف السياسة النقدية	النتيجة
$(h \rightsquigarrow \infty)$ أو $(b \rightsquigarrow 0)$	$\gamma_{\bar{G}} = \alpha_{\bar{G}}$	$\frac{b}{h}\gamma_{\bar{G}} = 0$	السياسة المالية هي الفعالة
$(h \rightsquigarrow 0)$ أو $(b \rightsquigarrow \infty)$	$\gamma_{\bar{G}} = \alpha_{\bar{G}}$	$\frac{b}{h}\gamma_{\bar{G}} = \infty$	السياسة النقدية هي الفعالة
$(h > 0)$ أو $(b > 0)$	$\gamma_{\bar{G}} = \frac{\alpha_{\bar{G}}}{1 + \alpha_{\bar{G}}\frac{bK}{h}} > 0$	$\frac{b}{h}\gamma_{\bar{G}} > 0$	كلا السياستين فعالة

مع العلم أنَّ: $\left(\frac{b}{h}\gamma_{\bar{G}} = \frac{b\alpha_{\bar{G}}}{h+\alpha_{\bar{G}}bK}\right)$، أمَّا ما يمكن إضافته فيما يتعلق بالحالة الأخيرة، فإننا نحكم على فعالية السياسة بناءً على التغير الذي يحدث في الناتج والذي بدوره يتوقف على المعلمات السالفة الذكر، فإذا كان منحنى (IS) أشد انحدارًا من منحنى (LM)، أي الاستثمار أقل حساسية للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة مقارنة بحساسية الطلب على النقود لدافع المضاربة دائمًا للتغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، فإنَّ السياسة المالية هي الفعالة أمَّا في الحالة العكسية فتكون السياسة النقدية هي الفعالة، على أن تبقى فعالية السياسة تتعلق بالنظام الاقتصادي المتبع في البلد.

قبل أن ننتقل للنقطة الموالية يمكننا تشخيص آثار السياستين المالية والنقدية في الجدول التالي:

جدول رقم (5): ملخص لآثار السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (IS/LM)

	G		TR		TA		M_S		M_D	
اتجاه التغير	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↘	↗
الأثر على الناتج (Y)	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↗	↘
الأثر على معدل الفائدة (i)	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↗	↘	↗	↘

ملاحظة: أثر السياسة المالية التوسعية في النموذج الكينزي البسيط أكبر منه في نموذج (IS/LM)، نظرًا لإهمال السوق النقدي وعامل سعر الفائدة في النموذج الأوَّل، إذ عندما نأخذ بعين الاعتبار هته العوامل فالأثر يكون أقل وهذا بسبب أثر المزاحمة $(\alpha_{\bar{G}}\Delta\bar{G} > \gamma_{\bar{G}}\Delta\bar{G})$.

5- معالجة مشكلة المزاحمة:

عند تطبيق سياسة مالية توسعية، كما رأينا أنفًا، حدث فائض في الطلب على النقود الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الفائدة مسببًا بذلك خسارة في الناتج أسميناها بأثر المزاحمة الجزئي في الحالة العامة وأثر المزاحمة الكلي في الحالة الكلاسيكية ويمكن معالجتها عن طريق تطبيق سياسة نقدية توسعية التي ستخفض من معدل الفائدة فيرتفع بذلك الطلب الكلي بسبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري وبفعل المضاعف سيرتفع الناتج من جديد

إلى(Y') ، وبهذا يمكننا القول أنه لتفادي أثر المزاحمة لابد أن تكون السياسة المالية التوسعية متبوعة بسياسة نقدية توسعية.

$$\text{س.م.ت}: \quad G \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow \longrightarrow L_1 \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 + L_2 \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow \quad (=)$$

$$I \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$$

أثر مزاحمة جزئي

متبوعة

$$\text{س.ن.ت}: \quad \frac{\bar{M}}{\bar{P}} \nearrow \longrightarrow i \searrow \longrightarrow I \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow$$

أمَّا عن الشكل البياني الممثل لظاهرة المزاحمة وكيفية معالجتها، فهو كالآتي:

شكل رقم (14): معالجة ظاهرة المزاحمة

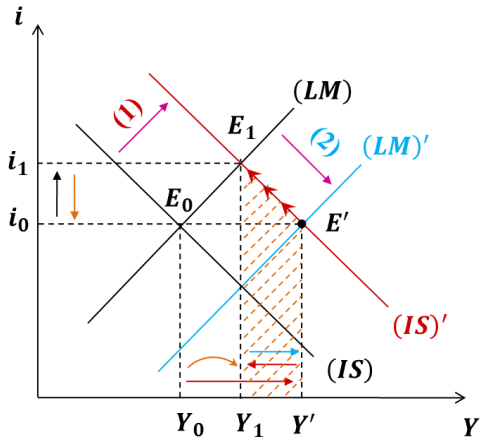

أسئلة تقويم ذاتي:

من خلال ما تلقيته في هذا المحور، حاول أن تجيب عمَّا يلي:

1. ما هو الفرق بين النموذج الكينزي البسيط ونموذج (IS/LM)؟
2. متى يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات؟ وماذا نقصد بمعادلة (IS)؟
3. متى يتحقق التوازن في السوق النقدي؟ وماذا نقصد بمعادلة (LM)؟
4. متى يتحقق التوازن الآني؟
5. اشرح نوع العلاقة بين معدل الفائدة والناتج في السوقين؛
6. ما هي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) وماهي العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM)؟
7. ماذا نقصد بظاهرة المزاحمة؟ متى تحدث؟ ما أنواعها؟ وكيف يمكن تفاديها؟
8. ما هي محددات فعالية السياستين المالية والنقدية في إطار نموذج (IS/LM)؟ (ناقش)

تمرين تطبيقي:

لديك اقتصاد دولة ما مشخص في المعادلات التالية:

$$C = 400 + 0,8Y_d \ ; \ I = 300 - 700i \ ; \ \overline{G} = 190 \ ; \ \overline{TR} = 50 \ ; \ TA = 150 + 0,25Y$$
$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = 900 \ ; \ L_1 = 0,5Y \ ; \ L_2 = 125 - 1500i$$

1. أحسب معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)، ثم اشرح نوع العلاقة التي تربط الناتج بـ: الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات الحكومية ومعدل الفائدة؛
2. أحسب معادلة التوازن في السوق النقدي (LM)، ثم اشرح نوع العلاقة التي تربط معدل الفائدة بـ: الناتج وعرض النقود؛
3. أحسب القيم التوازنية لكلٍ من: الناتج، معدل الفائدة، رصيد الميزانية الحكومية، الاستهلاك، الادخار الاستثمار، الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة وكذا المضاربة؛
4. ما هو أثر زيادة معدل الفائدة بـ 3 % على الناتج؟

5. ما هو أثر انخفاض الناتج بـ **3 %** على معدل الفائدة؟

6. نفرض أنَّ هذا الاقتصاد يعاني من ركود اقتصادي وقررت السلطات تحقيق نمو اقتصادي **3 %**:

أ. بكم يجب تغيير عرض النقود ومعدل الفائدة للوصول إلى هذا المعدل؟

ب. بكم يجب تغيير الإنفاق الحكومي للوصول إلى هذا المعدل؟

ب-1- ماهي الظاهرة الناتجة عن تطبيق السياسة المالية التوسعية؟ ما نوعها؟ وكيف يمكن تفاديها؟

ب-2- ماذا يمثل الجداء $(\alpha_{\bar{G}} \times \Delta\bar{G})$ و $(\gamma_{\bar{G}} \times \Delta\bar{G})$؟ وماذا يمثل الفرق $[(\gamma_{\bar{G}} - \alpha_{\bar{G}}) \times \Delta\bar{G}]$؟

ب-3- إذا قررت السلطات اتْباع السياسة المالية التوسعية بسياسة نقدية توسعية عبر زيادة عرض النقود بـ **41.875 ون**، فهل تكون بذلك قد قضت على هذه الظاهرة؟

ب-4- برهن رياضياً في ما إذا كان لتمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب، أثر مماثل على الناتج كما هو الحال في النموذج الكينزي البسيط؟ (نظرية Haavelmo)

حل التمرين التطبيقي:

1. حساب معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)، مع شرح نوع العلاقة التي تربط الناتج بـ: الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات الحكومية ومعدل الفائدة:

شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $AS = AD \Leftrightarrow Y = C + I + G$

$$\Rightarrow Y = \bar{C} + cY_d + \bar{I} - bi + \bar{G}$$

بتعويض عبارة الدخل المتاح $[Y_d = Y - (\overline{TA} + tY) + \overline{TR}]$ في المعادلة والقيام ببعض العمليات الرياضية نجد معادلة التوازن في السوق السلعي:

$$Y_{(IS)} = \frac{1}{1-c(1-t)}[\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\overline{TA} + c\overline{TR}] = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A} - bi]$$

من المعادلة، نلاحظ أنَّ العلاقة بين سعر الفائدة والناتج في سوق السلع والخدمات هي علاقة عكسية، ذلك أنه بارتفاع سعر الفائدة ينخفض الإنفاق الاستثماري وباعتباره من محددات الطلب الكلي فإن هذا الأخير سوف ينخفض لينخفض بذلك الدخل التوازني.

$$i \nearrow (\searrow) \longrightarrow I \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_? (\nearrow^?)$$

أمَّا بالنسبة لأدوات السياسة المالية فنجد الإنفاق الحكومي، التحويلات الحكومية تربطهما علاقة طردية مع الناتج. أمَّا الضرائب فترتبط معه بعلاقة عكسية، إذ:

$$G \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^? (\searrow_?)$$

$$TR \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \nearrow (\searrow) \longrightarrow C \nearrow (\searrow) \longrightarrow AD \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y \nearrow^? (\searrow_?)$$

$$TA \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \searrow (\nearrow) \longrightarrow C \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_? (\nearrow^?)$$

$$t \nearrow (\searrow) \longrightarrow Y_d \searrow (\nearrow) \longrightarrow C \searrow (\nearrow) \longrightarrow AD \searrow (\nearrow) \longrightarrow Y \searrow_?\searrow_? (\nearrow^?\nearrow^?)$$

$$\alpha_t \searrow (\nearrow)$$

ننتقل الآن إلى حساب المعادلة:

$$\hookrightarrow \alpha_{\bar{A}} = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{A}} = \frac{1}{1-c(1-t)} = \frac{1}{1-0.8(1-0.25)} = \underline{2.5}$$

كلما ارتفع الإنفاق المستقل بوحدة واحدة ارتفع الناتج بوحدتين ونصف (في ظل ثبات أسعار الفائدة).

$$\hookrightarrow \bar{A} = \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\overline{TA} + c\overline{TR} = 400 + 300 + 190 - 0.8(150) + 0.8(50) = \underline{810\ UM}$$

$$\hookrightarrow Y_{(IS)} = 2.5(810 - 700i) = 2025 - 1750i$$

2. حساب معادلة التوازن في السوق النقدي (LM)، مع شرح نوع العلاقة التي تربط معدل الفائدة بـ: الناتج وعرض النقود:

شرط التوازن في السوق النقدي: $M_S = M_D \Leftrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} = \underbrace{KY}_{L_1} + \underbrace{\bar{L} - hi}_{L_2}$

$$\Rightarrow KY = \frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L} + hi$$

$$\Rightarrow Y_{(LM)} = \frac{1}{K}\left[\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L} + hi\right]$$

من أجل إيضاح نوع العلاقة بين معدل الفائدة وكلٍ من عرض النقود والناتج في السوق النقدي نقوم باستخراج المعادلة التالية:

$$i_{(LM)} = \frac{1}{h}\left[KY - \frac{\bar{M}}{\bar{P}} + \bar{L}\right]$$

من المعادلة يظهر لنا أنَّ معدل الفائدة (i) تربطه علاقة عكسية مع عرض النقود الحقيقي $\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)$ وعلاقة طردية مع الدخل (Y)، فبالنسبة للعلاقة الأولى ارتفاع عرض النقدي يؤدي إلى حدوث اختلال في السوق النقدي (فائض في عرض النقود)، الأمر الذي سيضغط على معدلات الفائدة نحو الانخفاض. أمَّا بالنسبة للعلاقة الثانية فإنه بارتفاع الناتج يرتفع الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة محدثًا بذلك خللاً في السوق النقدي (فائض في طلب النقود) الأمر الذي سيضغط على معدلات الفائدة نحو الارتفاع فينخفض بذلك الطلب على النقود لدافع المضاربة ويعود التوازن إلى السوق النقدي:

$$Y \nearrow \longrightarrow L_1 \nearrow \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 \nearrow + L_2 \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow$$

ننتقل الآن إلى حساب المعادلة:

$$Y_{(LM)} = \frac{1}{0.5}[900 - 125 + 1500i] = 1550 + 3000i$$

3. أحسب القيم التوازنية لكلٍ من: الناتج، معدل الفائدة، رصيد الميزانية الحكومية، الاستهلاك، الادخار الاستثمار، الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة وكذا المضاربة:

لحساب القيم التوازنية ننطلق من شرط التوازن الآني $(Y_{(IS)} = Y_{(LM)} = Y_0)$ أو $(i_{(IS)} = i_{(LM)} = i_0)$.

$$Y_{(IS)} = Y_{(LM)} = Y_0 \Leftrightarrow 2025 - 1750i = 1550 + 3000i$$
$$\Rightarrow 2025 - 1550 = 3000i + 1750i$$
$$\Rightarrow 475 = 4750i$$
$$\Rightarrow i_0 = \frac{475}{4750} = 0.1 = \underline{10\ \%}$$

بتعويض قيمة معدل الفائدة في إحدى المعادلتين (معادلة (IS) أو معادلة (LM))، نجد مستوى الناتج التوازني:

$$Y_0 = Y_{(LM)} = 1550 + 3000i_0 = 1550 + 3000(0.1) = \underline{1850\ UM}$$

بالنسبة لرصيد الميزانية الحكومية عند التوازن يساوي إلى:

$$BS = TA - (G + TR) = (\overline{TA} + tY_0) - (\bar{G} + \overline{TR}) = 150 + 0.25(1850) - (190 + 50)$$
$$BS = 612.5 - 240 = \underline{372.5\ UM}$$

∴ هناك فائض في الميزانية الحكومية مقداره **372.5 ون.**

قبل حساب الاستهلاك والادخار نقوم بحساب الدخل المتاح، ثم نقوم بعدها بحساب الاستهلاك من خلال معادلة الاستهلاك الكينزية، وبالنسبة للادخار يمكن حسابه من خلال ما تبقى من الدخل المتاح بعد الاستهلاك أو من خلال معادلة الادخار التي تناولناها سابقًا:

- $Y_d = Y_0 - (\overline{TA} + tY_0) + \overline{TR} = 1850 - 612.5 + 50 = \underline{1287.5\ UM}$
- $C = \overline{C} + cY_d = 400 + 0.8(1287.5) = \underline{1430\ UM}$
- $S = Y_d - C = 1287.5 - 1430 = \underline{-142.5\ UM}$
- $S = -\overline{C} + sY_d = -400 + 0.2(1287.5) = \underline{-142.5\ UM}$

نلاحظ أنَّ قطاع العائلات تستهلك أكثر من دخلها المتاح ما أدى إلى وجود ادخار سالب. وبالعودة إلى باقي القيم التوازنية: الاستثمار، الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة والمضاربة، من أجل استكمال الإجابة عن السؤال، نجد:

- $I = \bar{I} - bi_0 = 300 - 700(0.1) = \underline{230\ UM}$
- $L_1 = KY_0 = 0.5(1850) = \underline{925\ UM}$
- $L_2 = \bar{L} - hi_0 = 125 - 1500(0.1) = \underline{-25\ UM}$

4. ما هو أثر زيادة معدل الفائدة بـ 3 % على الناتج:

نعلم أنَّ الناتج يتحدد في سوق السلع والخدمات، وعليه لإيجاد قيمته نقوم بتعويض معدل الفائدة الجديد (السياسة النقدية الانكماشية) في معادلة (IS):

س.ن.إ: $\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \searrow \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow I \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$

$$Y_1 = Y_{(IS)} = 2025 - 1750i_1 = 2025 - 1750\left(\underbrace{0.1 + 0.03}_{i_1 = i_0 + \Delta i}\right) = 2025 - 1750(0.13)$$

$$Y_1 = \underline{1797.5\ UM} \searrow$$

5. ما هو أثر انخفاض الناتج بـ 3 % على معدل الفائدة:

نعلم أنَّ معدَّل الفائدة يتحدد في السوق النقدي، وعليه لإيجاد قيمته نقوم بتعويض مستوى الناتج الجديد في معادلة (LM):

$$Y \searrow \longrightarrow L_1 \searrow \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} > L_1 \searrow + L_2 \longrightarrow i \searrow \longrightarrow L_2 \nearrow \quad (=)$$

$$Y_1' = Y_0 + \Delta Y = Y_0 - 0.03Y_0 = 0.97(1850) = \underline{1794.5\ UM} \searrow$$

$$Y_1' = Y_{(LM)} = 1550 + 3000i_1' \Rightarrow i_1' = \frac{1794.5 - 1550}{3000} = 0.0815 = \underline{8.15\ \%} \searrow$$

6. نفرض أن هذا الاقتصاد يعاني من ركود اقتصادي وقررت السلطات تحقيق معدل نمو 3 %:

ج. مقدار التغير الحاصل في عرض النقود ومعدل الفائدة للوصول إلى نمو اقتصادي 3 %:

لتحقيق نمو اقتصادي لابد على السلطات النقدية زيادة عرض النقود الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى $(LM)'$ أسفل يسارًا (أنظر المنحنى رقم **(15)**)، أي انخفاض معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_2) وارتفاع الناتج من (Y_0) إلى (Y_2)، ذلك أن زيادة عرض النقود تُخفض أسعار الفائدة إلى (i_0') إلاَّ أنه عند النقطة $E_0'(i_0', Y_0)$ هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات **(ف.ط.س)** وسبب ذلك أنَّ انخفاض سعر الفائدة إلى (i_0') أدى إلى ارتفاع الطلب الكلي ويعود ذلك لارتفاع الطلب الاستثماري الذي يعتبر من محدداته، وهذا الفائض في الإنفاق الاستثماري سيضغط على أسعار الفائدة نحو الارتفاع مجددًا إلى (i_2)، الأمر الذي يُخفض من الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي ويعود بذلك التوازن إلى سوق السلع والخدمات ونصبح أمام النقطة $E_2(i_2, Y_2)$ أين نكون أمام توازن متوازن في السوقين.

شكل رقم (15): تحقيق نمو اقتصادي 3 % عبر تطبيق سياسة نقدية توسعية

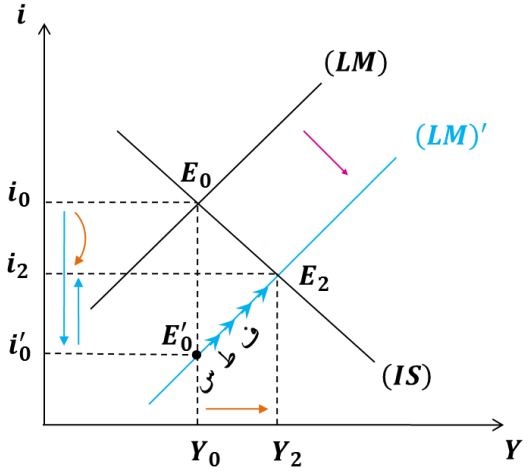

من خلال معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات نستخرج معدل الفائدة (i_2)، لنقوم بعدها بتعويضه في معادلة التوازن الجديدة في السوق النقدي من أجل الحصول على مقدار عرض النقود اللازم لتحقيق نمو اقتصادي 3 %:

$$Y_2 = Y_0 + \Delta Y = Y_0 + 0.035Y_0 = 1.03(1850) = \underline{1905.5\ UM} \nearrow$$

$$Y_2 = Y_{(IS)} = 2025 - 1750i_2 \Longrightarrow i_2 = \frac{1905.5 - 2025}{-1750} \approx 0.0683 \approx \underline{6.83\ \%} \searrow$$

$$\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)' = KY_2 + \bar{L} - hi_2 = 0.5(1914.75) + 125 - 1500(0.0683) = \underline{975.3\ UM} \nearrow$$

لتحقيق نمو اقتصادي **3 %** على السلطة النقدية خفض معدل الفائدة بـ $(\Delta i = 3.17\ \%)$، وبالتالي زيادة عرض النقود بـ **75.3 %**.

د. مقدار التغير الحاصل في الإنفاق الحكومي للوصول إلى نفس معدل النمو الاقتصادي:

إذا أرادت الحكومة الوصول إلى نفس النمو الاقتصادي السابق عن طريق تطبيق سياسة مالية توسعية عبر زيادة الإنفاق الحكومي، فإنَّ الطلب الكلي سيرتفع وبفعل مضاعف الإنفاق الحكومي سيرتفع الدخل من (Y_0) إلى (Y') ويصبح بذلك التوازن الجديد عند النقطة $E'_0(i_0, Y')$، (كما يظهر في الشكل رقم **(16)**)، أين يكون سوق السلع والخدمات في حالة توازن أمَّا السوق النقدي ففي حالة اختلال (فائض في طلب النقود **ف.ط.ن**)، لأنه حالما يرتفع الدخل يؤثر إيجابًا على الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة وبما أنَّ معدل الفائدة ثابت عند $(i = i_0)$، فإنَّ الطلب على النقود يكون أكبر من عرض النقود $\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L\right)$ ، وللحصول على نقود إضافية يقوم الأفراد ببيع الأوراق المالية التي بحوزتهم فينخفض سعر السند ويرتفع معدل الفائدة (نظرًا لوجود علاقة عكسية بينهما) من (i_0) إلى (i'_2) الأمر الذي يؤثر من جهة على الطلب على النقود لدافع المضاربة ومن جهة أخرى سيؤثر سلبًا على الإنفاق الاستثماري ومن ثم الطلب الكلي وبفعل مضاعف الاستثمار سينخفض الناتج التوازني من (Y') إلى (Y'_2) وهو ما يعرف بأثر المزاحمة الجزئي، أي أنَّ القطاع الحكومي حلَّ محل القطاع

الخاص والاستثمار العمومي حلَّ محل الاستثمار الخاص والخسارة مقدارها $(\Delta Y = Y' - Y'_2)$ وبهذا يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند النقطة $E'_2(i'_2, Y'_2)$.

$$\text{س.م.ت}: \quad G \nearrow \longrightarrow AD \nearrow \longrightarrow Y \nearrow \longrightarrow L_1 \longrightarrow \frac{\bar{M}}{\bar{P}} < L_1 + L_2 \longrightarrow i \nearrow \longrightarrow L_2 \searrow$$

$$I \searrow \longrightarrow AD \searrow \longrightarrow Y \searrow$$

أثر مزاحمة جزئي

شكل رقم (16): تحقيق نمو اقتصادي 3 % عبر تطبيق سياسة مالية توسعية

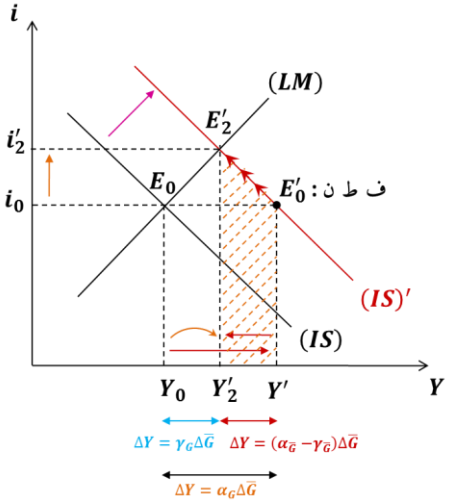

من خلال معادلة التوازن في السوق النقدي نستخرج معدل الفائدة (i'_2)، لنقوم بعدها بتعويضه في معادلة التوازن الجديدة في سوق السلع والخدمات من أجل الحصول على مقدار الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق نمو اقتصادي مقداره 3 %:

$$Y'_2 = Y_2 = Y_{(LM)} = 1550 + 3000i \Longrightarrow (i'_2) = \frac{1905.5 - 1550}{3000} = 0.1185 = \underline{11.85\ \%} \nearrow$$

$$Y'_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A}' - bi] \Leftrightarrow 1905.5 = 2.5[\bar{A}' - 700(0.1185)]$$

$$\Longrightarrow \bar{A}' = 845.15$$

$$\Longrightarrow \Delta \bar{G} = \bar{A}' - \bar{A} = 845.15 - 810 = \underline{45.15\ UM} \nearrow$$

لتحقيق نمو اقتصادي **3 %** على السلطات رفع الإنفاق الحكومي بـ **45.15 ون.**

ب-1- الظاهرة الناتجة عن تطبيق السياسة المالية التوسعية، نوعها وكيف يمكن تفاديها:

الظاهرة الناتجة عن تطبيق السياسة المالية التوسعية هي ظاهرة المزاحمة وفي حالتنا هاته، بما أننا في الحالة العامة (أين تطلب النقود للثلاث دوافع)، سنكون أمام أثر الطرد أو الإحلال الجزئي. ولتفادي هذه الخسارة في الناتج لابد أن تكون السياسة المالية التوسعية متبوعة بسياسة نقدية توسعية.

ب-2- يمثل الجداء $(\alpha_{\bar{G}} \times \Delta\bar{G})$ التغير في الناتج الناجم عن تطبيق سياسة مالية توسعية في ظل ثبات أسعار الفائدة (الأثر في نموذج كينزي بسيط). أمَّا عن الجداء $(\gamma_{\bar{G}} \times \Delta\bar{G})$، فهو يعبر كذلك عن التغير في الناتج نتيجة تطبيق أيضًا سياسة مالية توسعية لكن في ظل تغير أسعار الفائدة (الأثر في نموذج (IS/LM)).

وفيما يخص الفرق $[(\gamma_{\bar{G}} - \alpha_{\bar{G}}) \times \Delta\bar{G}]$، فهو يعطينا قيمة الخسارة في الناتج التي حدثت نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية، أي مقدار أثر المزاحمة. (أنظر الشكل السابق)

ب-3- البحث فيما إذا كان لاتباع السياسة المالية التوسعية بسياسة نقدية توسعية عبر زيادة عرض النقود بـ 43.9375 ون، قد قضى على هذه الظاهرة:

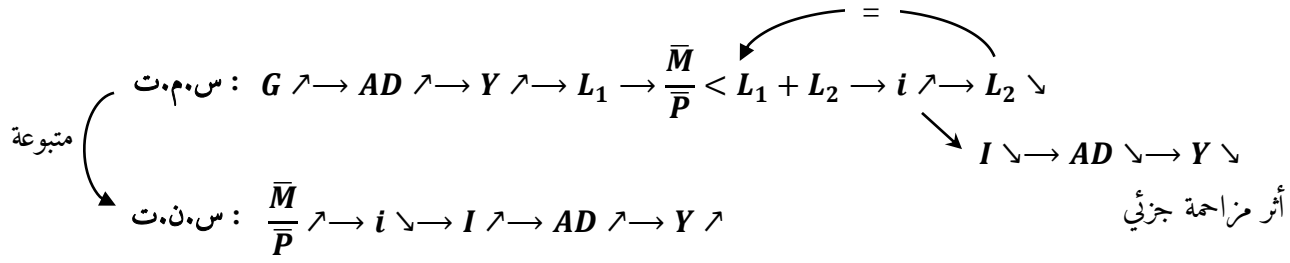

الطريقة الأولى: نقوم أولاً بالبحث عن معادلتي التوازن الجديدتين في السوقين ثم نقوم بعدها بحساب التوازن الآني الجديد:

$$Y''_{(LM)} = \frac{1}{K}\left[\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)'' - \bar{L} + hi\right] \Rightarrow \frac{1}{0.5}[943.9375 - 125 + 1500i] = 1637.875 + 3000i$$

$$Y'_{(IS)} = \alpha_{\bar{A}}[\bar{A}' - bi] = 2.5[845.15 - 700i] = 2112.875 - 1750i$$

$$Y'_{(IS)} = Y''_{(LM)} = Y''_2 \Leftrightarrow 2112.875 - 1750i = 1637.875 + 3000i$$

$$\Rightarrow 475 = 4750i$$

$$\Rightarrow i''_2 = \frac{475}{4750} = 0.1 = \underline{10\ \%} = i_0$$

بما أنَّ $(i_2'' = i_0)$، فإنه يمكننا القول أنَّ زيادة عرض النقود بـ **43.9375 ون** سيسمح لنا بالقضاء على ظاهرة المزاحمة. وللإشارة فقط هنا، لو وجدنا $(i_2'' > i_0)$ نقول عندها أننا قضينا على ظاهرة المزاحمة جزئيًا. أمَّا لو وجدنا العكس، أي $(i_2'' < i_0)$ ففي هذه الحالة نقول أنه تم القضاء على ظاهرة المزاحمة مع تحقيق نمو اقتصادي.

شكل رقم (17): أثر اِتّباع السياسة المالية التوسعية بسياسة نقدية توسعية عبر زيادة عرض النقود بـ **43.9375 ون**

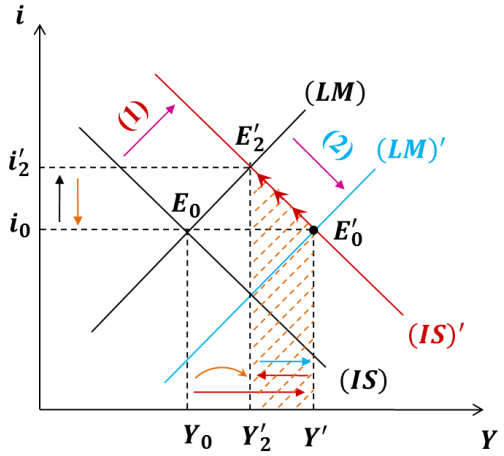

الطريقة الثانية: نقوم باستخراج قيمة الناتج قبل الخسارة (Y') من معادلة التوازن الجديدة في سوق السلع والخدمات وهذا بتعويض معدل الفائدة التوازني الأول (i_0) ثم نقوم بعدها بحساب عرض النقود الجديد:

$$Y' = Y'_{(IS)} = 2112.875 - 1750i_0 = 2112.875 - 1750(0.1) = \underline{1937.875UM} \nearrow$$

$$\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)'' = KY' + \bar{L} - hi_0 = 0.5(1937.875) + 125 - 1500(0.1) = \underline{943.9375\ UM} \nearrow$$

$$\Delta\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right) = \left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right)'' - \left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right) = 943.9375 - 900 = \underline{43.9375\ UM} \nearrow$$

بما أنَّ النتيجة مطابقة تمامًا للسياسة المعطاة، فنقول أنَّ زيادة عرض النقود بـ **43.9375 ون** سيسمح لنا بالقضاء على ظاهرة المزاحمة. وللإشارة فقط هنا، لو وجدنا $\left(\Delta\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right) < 43.9375\right)$ نقول عندها أننا قضينا على ظاهرة المزاحمة جزئيًا. أمَّا لو وجدنا العكس، أي $\left(\Delta\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}}\right) > 43.9375\right)$ ففي هذه الحالة نقول أنه تم القضاء على ظاهرة المزاحمة مع تحقيق نمو اقتصادي.

ب-4- البرهن الرياضي في ما إذا كان لتمويل هذه النفقات عن طريق الضرائب، أثر مماثل على الناتج كما هو الحال في النموذج الكينزي البسيط:

لدينا عبارة الدخل التوازني التالية:

$$Y_0 = \gamma_{\bar{A}}\left[\bar{A} + \frac{b}{h}\left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} - \bar{L}\right)\right]$$

في حالة ما إذا حدث زيادة في الضريبة لتمويل النفقات $(\Delta\overline{TA} = \Delta\bar{G})$، فإنَّ التغير في الناتج يكون:

$$\Delta Y = \gamma_{\bar{A}}[\Delta\bar{G} - c\Delta\overline{TA}] = \gamma_{\bar{A}}[\Delta\bar{G} - c\Delta\bar{G}] = \gamma_{\bar{A}}(1-c)\Delta\bar{G}$$

بتعويض المضاعف $(\gamma_{\bar{A}})$ بما يساويه $\left(\frac{\alpha_{\bar{A}}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}}\right)$ نجد:

$$\Delta Y = \frac{\alpha_{\bar{A}}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}}(1-c)\Delta\bar{G} = \frac{\frac{1}{1-c(1-t)}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}}(1-c)\Delta\bar{G} = \frac{\frac{(1-c)}{1-c(1-t)}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}}\Delta\bar{G}$$

بما أنَّ $\left(\frac{(1-c)}{1-c(1-t)} < 1\right)$ و $\left(1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}\right) > 0$، فإنَّ $\left(\frac{\frac{(1-c)}{1-c(1-t)}}{1+\frac{\alpha_{\bar{A}}bK}{h}} < 1\right)$ وبهذا يكون التغير في الناتج أقل من التغير الذي حدث في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضريبة $(\Delta Y < \Delta\bar{G})$. ويعود الاختلاف بين نظرية Haavelmo عند تطبيقها في النموذج الكينزي البسيط وعند تطبيقها في نموذج (IS/LM) إلى وجود سوق واحد في النموذج الأول (سوق السلع والخدمات) وإلى وجود سوقين في النموذج الثاني (سوق السلع والخدمات والسوق النقدي)، ممَّا سبب خسارة في الناتج (ظاهرة المزاحمة)، نتيجة الاختلال الذي حدث في السوق النقدي عند تطبيق السياسة المالية التوسعية $(G \nearrow)$ والسياسة المالية الانكماشية $(TA \nearrow)$.

التهميش:

[1] محمد الشريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 204.

[2] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سابق، ص 253. (بتصرف)

[3] علاش أحمد، مرجع سابق، ص 77.

[4] Jaques Généreux, Op.Cit, P 72.

[5] اعتماداً على المرجعين التاليين وبتصرف:

- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 378-383.

- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص 305-311.

[6] محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 140.

[7] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 128.

[8] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 175.

[9] علاش أحمد، مرجع سابق، ص 92.

[10] Jaques Généreux, Op.Cit, P 75.

* أو على أساس الهدف المراد تحقيقه نمو اقتصادي، استقرار المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)، التشغيل التام (القضاء على البطالة) والتوازن في ميزان المدفوعات ...

[11] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 219-223. (بتصرف)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد الأشقر، 2002، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

2. أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، 2003-2004، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الإسكندرية، مصر.

3. إيمان عطية ناصف، 2007، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

4. بريبش السعيد، 2007، **الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

5. بشير معطيب، 2013، **تحليل الاقتصاد الكلي: تمارين وحلول**، منشورات كليك، الجزائر، الطبعة الأولى.

6. تومي صالح، 2004، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

7. جلال جويدة القصاص، 2010، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية – الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

8. خاد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، 2008، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة.

9. شعيب نويوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10. ضياء مجيد الموسوي، 2005، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

11. طالب عوض، 2013، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي Introduction to Macroeconomics**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة.

12. عامر يوسف العتوم، 2012، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

13. عبد المطلب عبد الحميد، 2010، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات**، الدار الجامعية – الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.

14. عقيل جاسم عبد الله، 1999، **النقود والبنوك: منهج نقدي ومصرفي**، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان.

15. علاش أحمد، 2010، **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

16. علي مجيد الحمادي، 2009، **التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

17. عمر صخري، 2010، **التحليل الاقتصادي الكلي: النظرية والسياسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، 1435 هـ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية Advanced Studies in Macroeconomic Theory**، كتاب إلكتروني.

19. فليح حسن خلف، 2007، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.

20. مايكل ابدجمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، 1999، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

21. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، 1998، **الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى.

22. محفوظ بن عصمان، 2003، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

23. محمد الخطيب نمر، مسعود صديقي، 2009/2008، **مطبوعة في التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

24. محمد الشريف إلمان، 2015، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن (الجزء الأول)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، إعادة الطبعة الأولى.

25. مدحت القريشي، 2011، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية.

26. مكيد علي، 2011، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

27. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قَطَفْ، 2006، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

28. وليد إسماعيل السفير، 1988، **المدخل إلى الاقتصاد القياسي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.

المراجع باللغة الأجنبية

30. Brian Snowdon, Howard R.Vane, 2005, **Modern Macroeconomics :Its Origins, Development and Current State**, Edward Elgar Publishing Limited, USA.

31. Bruno Rizzou, 2000, **Principe de l'Économie de la Monnaie**, Librairie de l'Université d'Axe-en-Provence Édition, Paris.

32. Gregory N.Mankiw, 2009, **Macroéconomie**, Édition the Boek, Paris, 4ème Édition.

33. Jacques Généreux, 2014, **Économie Politique (Livre 3 : Macroéconomie**, Hachette Livre, Paris.

34. Jacques Généreux, 2015, **Economie Politique: Macroéconomie**, 7 ème édition, Imprimrie Chirat, Paris.

35. R.G.D.Allen, 1969, **Théorie Macroéconomic : Une Étude Mathématique**, Librairie Armand Colin, Paris, Seconde Édition, P 168.

36. https://www.investopedia.com/terms/f/factors-production.asp

تمت المطبوعة بحمد الله وتوفيقه

مطبوعة علمية في مقياس:

الاقتصاد الكلي (1)

صادرة عن جامعة إبراهيم سلطان شيبوط

جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية

2019-2018

اقتصاد جزئي

اقتصاد كلي